الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des sciences économiques,
commerciales et des sciences de gestion

جامعة البويرة

قسم العلوم الإقتصادية

التخصص: التحليل والاستشراف الاقتصادي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية:

أثر أساليب الصحة والصحة النباتية على الصادرات الغذائية للدول العربية

من إعداد:

محزم حسينة

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

حبيش علي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة	المؤسسة الأصلية
حيدوشي عاشور	أستاذ	رئيسا	جامعة البويرة
حبيش علي	أستاذ	مشرفا ومقررا	جامعة البويرة
مداحي محمد	أستاذ	عضوا ممتحنا	جامعة البويرة
غربي أحمد	أستاذ	عضوا ممتحنا	جامعة المدية
خليل عبد القادر	أستاذ	عضوا ممتحنا	جامعة المدية
مطاي عبد القادر	أستاذ	عضوا ممتحنا	جامعة الشلف

السنة الجامعية 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أحمد الله تعالى حمدا كثيرا أن وفقني لإنجاز هذا البحث، فله الحمد والمنة.

وأوجه شكري وتقديري الخاص إلى الأستاذ المشرف الدكتور حبيش علي على إشرافه على الأطروحة ومتابعته المتواصلة لكل أطوار انجازها، وعلى النصائح القيمة التي أمدني بها، فجزاه الله خيرا.

كما أوجه شكري وامتناني إلى أعضاء لجنة المناقشة على قراءة الرسالة ومناقشتها رغم انشغالاتهم العلمية والبيداغوجية.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى روح والدتي رحمها الله تعالى رحمة واسعة

إلى والدي الكريم حفظه الله تعالى

وإلى زوجي الكريم

إلى أبنائي الأعزاء محمد أواب، بلقيس، شهاب الدين ومريم

وإلى كل أفراد عائلتي وزملائي؛

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات.

الموضوع	الصفحة
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	IV
فهرس الأشكال	VI
فهرس الملاحق	VIII
الملخصات	X
مقدمة	أ–ر
الفصل الأول: نظريات وسياسات التجارة الدولية	01–31
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية.	03
المطلب الأول: تعريف التجارة الدولية.	03
المطلب الثاني: أهمية التجارة الدولية وفوائدها.	05
المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الدولية وأهدافها.	09
المبحث الثاني: نظريات التجارة الدولية.	11
المطلب الأول: النظريات التقليدية للتجارة الدولية.	11
المطلب الثاني: النظريات الحديثة في التجارة الدولية.	17
المبحث الثالث: سياسات التجارة الدولية وأدواتها.	24
المطلب الأول: سياسات التجارة الدولية ما بين الحرية والحمائية التجارية.	24
المطلب الثاني: أدوات سياسات التجارة الدولية.	27
خلاصة الفصل:	31
الفصل الثاني: أساليب الصحة والصحة النباتية في ظل المنظمة العالمية للتجارة	32–64
تمهيد:	33
المبحث الأول: مفاهيم حول أساليب الصحة والصحة النباتية.	34
المطلب الأول: تعريف أساليب الصحة والصحة النباتية.	34
المطلب الثاني: التصنيف الدولي لأساليب الصحة والصحة النباتية.	36
المبحث الثاني: أساليب الصحة والصحة النباتية في ظل النظام التجاري الدولي .	44
المطلب الأول: مراحل اعتماد أساليب الصحة والصحة النباتية ضمن المنظمة العالمية للتجارة.	44
المطلب الثاني: مضمون اتفاقية أساليب الصحة والصحة النباتية.	47
المطلب الثالث: علاقة اتفاقية الصحة والصحة النباتية بالاتفاقيات التجارية الأخرى ذات الصلة.	53

المطلب الرابع: المنازعات الخاصة بأساليب الصحة والصحة النباتية ضمن المنظمة العالمية للتجارة	56
خلاصة الفصل:	64
الفصل الثالث: هيئات الصحة والصحة النباتية لدى الدول العربية	92-65
تمهيد :	66
المبحث الأول: هيئات التقييس الدولية المتعلقة بأساليب الصحة والصحة النباتية.	67
المطلب الأول: هيئة الدستور الغذائي.	67
المطلب الثاني: المنظمة العالمية لصحة الحيوان.	68
المطلب الثالث: الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.	69
المبحث الثاني: هيئات التقييس الاقليمية العربية المتعلقة بأساليب الصحة والصحة النباتية.	71
المطلب الأول: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (المواصفات القياسية العربية).	71
المطلب الثاني: هيئة المواصفات والمقاييس لدول الخليج العربي .	72
المبحث الثالث: الهيئات والمؤسسات والقوانين المتعلقة بأساليب الصحة والصحة النباتية لدى الدول العربية.	74
المطلب الأول: هيئات وقوانين الدول العربية المنضمة للمنظمة العالمية للتجارة.	74
المطلب الثاني: هيئات وقوانين الدول العربية غير المنضمة للمنظمة العالمية للتجارة.	87
خلاصة الفصل :	92
الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر أساليب الصحة و الصحة النباتية على أهم الصادرات الغذائية للدول العربية	130-93
تمهيد:	94
المبحث الأول: الإمكانيات الغذائية للدول العربية وصادراتها.	95
المطلب الأول: الامكانيات الغذائية للدول العربية.	95
المطلب الثاني: الصادرات الغذائية للدول العربية.	100
المبحث الثاني: الدراسة القياسية.	109
المطلب الأول : منهجية الدراسة القياسية .	109
المطلب الثاني: نتائج الدراسة القياسية.	112
خلاصة الفصل:	130
الخاتمة	131
قائمة المراجع	137
الملاحق	143

فهرس الجداول

فهرس الجداول.

الرقم	الموضوع	الصفحة
1-1	النسبة المئوية لنمو متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي الحقيقي تبعا للسياسات التجارية المتبعة	25
1-2	هيكل اتفاقية أساليب الصحة والصحة النباتية	46
2-2	منازعات أساليب الصحة والصحة النباتية ضمن المنظمة العالمية للتجارة.....	56
1-4	نتائج تقدير نماذج جاذبية التجارة لصادرات الطماطم وصادرات البرتقال.....	115
2-4	نتائج تقدير نماذج جاذبية التجارة لصادرات الأسماك والرخويات وصادرات الألبان الطازجة ومشتقاتها.....	119
3-4	نتائج تقدير نماذج جاذبية التجارة لصادرات عصائر الفواكه وصادرات البسكويت.....	123
4-4	نتائج تقدير نماذج الجاذبية لصادرات اللحوم المصنعة وصادرات الأسماك والرخويات المصنعة	127

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال.

الرقم	الموضوع	الصفحة
1-1	نسبة صادرات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي لدول العالم خلال الفترة ما بين 1962 إلى 2016.....	05
2-1	توازن التجارة وفق نموذج اختلاف نسب عوامل الإنتاج.....	19
3-1	دالة الإنتاج في نموذج اقتصاديات الحجم الكبير.....	22
1-2	مواضيع اتفاقية اساليب الصحة والصحة النباتية واتفاقية الاساليب التقنية أمام التجارة	54
2-2	عدد الشكاوى الخاصة بأساليب الصحة والصحة النباتية من طرف الدول الأعضاء في المنظمة العالية للتجارة.....	60
1-4	المساحة المزروعة للدول العربية لسنة 2016 (ألف الهكتار).....	96
2-4	القوى العاملة في الزراعة للدول العربية لسنة 2016 (ألف نسمة).....	97
3-4	مجموعات الإنتاج النباتي للدول العربية من متوسط الفترة 2009-2013 إلى سنة 2019 (ألف طن).	98
4-4	مجموعات الإنتاج الحيواني للدول العربية من متوسط الفترة 2009-2013 إلى سنة 2019 (ألف طن).....	99
5-4	أهم صادرات الانتاج النباتي للدول العربية.....	100
6-4	الصادرات العربية من البرتقال والطماطم الطازجة بالدولار الأمريكي	101
7-4	أهم صادرات الانتاج الحيواني للدول العربية	102
8-4	الصادرات العربية من الألبان ومنتجاتها والأسماك والرخويات بالدولار الأمريكي.....	103
9-4	أهم صادرات المنتجات النباتية المصنعة للدول العربية	104
10-4	الصادرات العربية من البسكويت وعصائر الفاكهة بالدولار الأمريكي.....	105
11-4	أهم صادرات المنتجات الحيوانية المصنعة للدول العربية	106
12-4	الصادرات العربية من الأسماك واللحوم المصنعة والمحفوظة بالدولار الأمريكي.....	107
13-4	عدد أساليب الصحة والصحة النباتية المطبقة على صادرات البرتقال وصادرات الطماطم الطازجة خلال الفترة 2010 -2021.....	113
14-4	عدد أساليب الصحة والصحة النباتية المطبقة على صادرات الألبان ومشتقاتها وصادرات الأسماك والرخويات خلال الفترة 2010 -2021.....	118
15-4	عدد أساليب الصحة والصحة النباتية المطبقة على صادرات البسكويت وصادرات عصائر الفواكه خلال الفترة 2010 -2021.....	122
16-4	عدد أساليب الصحة والصحة النباتية المطبقة على صادرات اللحوم المصنعة وصادرات الأسماك والرخويات المصنعة خلال الفترة 2010 -2021.....	126

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق.

الرقم	الموضوع	الصفحة
01	قائمة بأسماء الدول واختصاراتها وفق بيانات البنك الدولي.....	145-1144
02	مجموع صادرات البرتقال لعينة الدول العربية الموجهة لكل الدول المستوردة ما بين 2010 و2021(ألف دولار أمريكي)	146
03	مجموع صادرات الطماطم الطازجة لعينة الدول العربية الموجهة لكل الدول المستوردة ما بين 2010 و2021(ألف دولار أمريكي).....	147
04	مجموع صادرات الألبان ومشتقاتها لعينة الدول العربية الموجهة لكل الدول المستوردة ما بين 2010 و2021(ألف دولار أمريكي).....	148
05	مجموع صادرات الأسماك والرخويات لعينة الدول العربية الموجهة لكل الدول المستوردة ما بين 2010 و2021(ألف دولار أمريكي).....	149
06	مجموع صادرات مخبوزات البسكويت لعينة الدول العربية الموجهة لكل الدول المستوردة ما بين 2010 و2021(ألف دولار أمريكي).....	151-150
07	مجموع صادرات عصائر الفواكه لعينة الدول العربية الموجهة لكل الدول المستوردة ما بين 2010 و2021(ألف دولار أمريكي).....	153-152
08	مجموع صادرات الأسماك والرخويات المصنعة لعينة الدول العربية الموجهة لكل الدول المستوردة ما بين 2010 و2021(ألف دولار أمريكي).....	155-154
09	مجموع صادرات اللحوم المصنعة لعينة الدول العربية الموجهة لكل الدول المستوردة ما بين 2010 و2021(ألف دولار أمريكي)	157-156

الملخصات

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر أساليب الصحة والصحة النباتية على الصادرات الغذائية العربية، حيث تعد هذه الأساليب من أبرز أدوات السياسة التجارية في وقتنا الحالي التي تهدف إلى ضمان سلامة المنتجات الغذائية من أجل حماية صحة المستهلكين. وفي ظل بحث الدول العربية عن تعزيز صادراتها خاصة الغذائية منها، فإن أساليب الصحة والصحة النباتية قد تشكل عائقا أمام نفاذ الصادرات الغذائية العربية إلى الأسواق الأجنبية ويفقدها ميزة تنافسية في تجارتها مع الخارج ؛

ومن أجل التعرف على مدى تأثير أساليب الصحة والصحة النباتية على الصادرات الغذائية، تم اجراء دراسة قياسية لأثر أساليب الصحة والصحة النباتية على عينة من الصادرات الغذائية للدول العربية التي تم تقسيمها إلى أربعة أصناف، وذلك باستخدام نموذج جاذبية التجارة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2021. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي لأساليب الصحة والصحة النباتية على عينة الصادرات العربية من الانتاج النباتي، وأثر سلبي على عينة الصادرات العربية من الانتاج الحيواني، المنتجات النباتية المصنعة والمنتجات الحيوانية المصنعة. وبصفة عامة، تم التوصل إلى استنتاج مفاده أنه أمام الدول العربية تحديات كبيرة تخص أساليب الصحة والصحة النباتية عليها مواجهتها حتى تتمكن من تصريف كل منتجاتها الغذائية نحو مختلف الأسواق الأجنبية، وذلك من خلال مواءمة منتجاتها مع متطلبات أساليب الصحة والصحة النباتية، والعمل على تبني الإطار التشريعي والمؤسساتي الملائم .

الكلمات المفتاحية: أساليب الصحة والصحة النباتية – الصادرات الغذائية العربية– نموذج جاذبية التجارة .

Abstract :

This study aims to shed light on the impact of Sanitary and phytosanitary measures on Arab food exports, as these methods are among the most prominent trade policy tools at the present time that aim to ensure the safety of food products in order to protect the health of consumers. And in light of the Arab countries' search to enhance their exports, especially food ones, the Sanitary and phytosanitary measures may constitute an obstacle to the penetration of Arab food exports to foreign markets and make them lose a competitive advantage in their trade with abroad.

In order to identify the extent of the impact Sanitary and phytosanitary measures on food exports, an econometric study was conducted of the impact of Sanitary and phytosanitary measures on a sample of food exports of Arab countries that were divided into four categories, using the gravity model of trade during the period from 2010 to 2021. The study found a positive effect of Sanitary and phytosanitary measures on a sample of Arab exports of plant production, and a negative effect on a sample of Arab exports of animal production, processed plant products and processed animal products. In general, a conclusion was reached that the Arab countries face great challenges related to sanitary and phytosanitary methods that they must confront in order to be able to sell all their food products to various foreign markets, by harmonizing their products with the requirements of Sanitary and phytosanitary measures, and to adopt the appropriate legislative and institutional framework.

Keywords: *Sanitary and phytosanitary measures - Arab food exports - Gravity model of trade .*

:Résumé

Cette étude vise à faire la lumière sur l'impact des mesures sanitaires et phytosanitaires sur les exportations alimentaires arabes, car ces méthodes sont parmi les outils de politique commerciale les plus importants à l'heure actuelle qui visent à assurer la sécurité des produits alimentaires afin de protéger la santé des consommateurs. compte tenu de la recherche des pays arabes pour accroître leurs exportations, notamment les exportations alimentaires, les mesures sanitaires et phytosanitaires peuvent constituer un obstacle à la pénétration des exportations alimentaires arabes vers les marchés étrangers et leur faire perdre un avantage concurrentiel dans leurs échanges avec l'étranger.

Afin d'identifier l'ampleur de l'impact des mesures sanitaires et phytosanitaires sur les exportations alimentaires, une étude économétrique a été menée sur l'impact des mesures sanitaires et phytosanitaires sur un échantillon d'exportations alimentaires des pays arabes qui ont été divisés en quatre catégories, en utilisant le modèle de gravité durant la période de 2010 à 2021. L'étude a trouvé un effet positif des mesures sanitaires et phytosanitaires sur un échantillon d'exportations arabes de productions végétales, et un effet négatif sur un échantillon d'exportations arabes de productions animales, de produits végétaux transformés et de produits animaux transformés. En conclusion, les pays arabes font face à de grands défis liés aux mesures sanitaires et phytosanitaires qu'ils doivent affronter afin de pouvoir vendre tous leurs produits alimentaires sur les différents marchés étrangers, en harmonisant leurs produits avec les exigences des réglementations sanitaires et phytosanitaires, et en adoptant un cadre législatif et institutionnel approprié.

Mots clés : *Mesures sanitaires et phytosanitaires - Exportations alimentaires arabes - Modèle de gravité .*

مقدمة

رغم أن التجارة الدولية كانت حاضرة خلال تاريخ طويل، إلا أن أهميتها الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية ازدادت خلال القرون الأخيرة، ويعود ذلك إلى تطور عمليات التصنيع والنقل، مع ظهور ظاهرة العولمة والشركات متعددة الجنسيات، حيث صارت زيادة التجارة الدولية أمر حاسم لإحداث تطور اقتصادي واجتماعي وتنموي لدى مختلف الدول، فهي تمثل حصة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي لدى غالبية دول العالم، كما تعد عاملا مهما في رفع مستويات المعيشة، وتوفير فرص العمل وتمكين المستهلكين من التمتع بمجموعة أكبر من السلع؛

ونظرا لأهمية التجارة الدولية في تنمية اقتصاديات الدول وزيادة مستوى رفاهيتها، فقد حاولت العديد من نظريات التجارة الدولية تحليل الأسس التي تقوم عليها التجارة الدولية وتحديد المنافع والتكاليف التي يمكن أن تحققها الدول من مبادلاتها التجارية، والتي انقسمت إلى اتجاهين رئيسيين أحدهما ينادي بحرية التجارة والأخر يطالب بحماية التجارة؛

وتتحدد السياسات التجارية الدولية وفق ما تتخذه حكومات الدول من سياسات تحريرية أو حمائية من خلال مدى استعانتها بأدوات أو أساليب السياسات التجارية، والتي شهدت تطورا على مر الزمن، حيث كانت تتمثل أساسا في الأدوات السعرية مثل الرسوم الجمركية والدعم، لتتطور إلى أدوات كمية مثل نظام الحصص وتراخيص الاستيراد، لتشهد الساحة العالمية بروز أدوات حديثة والمتمثلة في الأدوات التقنية والتي تشهد ازدياد وانتشار غير مسبوق، حيث تم ترتيبها وفق آخر تصنيف لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو ما يعرف بالأنكتاد والذي أعده في سنة 2019 في مقدمة الأساليب التجارية، ومن أبرزها أساليب الصحة والصحة النباتية* التي تحتل صدارة الأساليب التقنية؛

وبالرغم من أن السنوات الماضية قد شهدت تحريرًا تدريجيًا للتجارة، إلا أن وصول مختلف المنتجات وبالخصوص المنتجات الغذائية إلى الأسواق صار يتحدد بشكل متزايد من خلال مجموعة واسعة من الأدوات التقنية، وفي مقدمتها أساليب الصحة والصحة النباتية والتي تشمل العديد من الشروط المتنوعة مثل تراخيص الاستيراد، ومتطلبات التفتيش، ومتطلبات الاختبار والشهادة، ومتطلبات الملصقات والتعبئة والتغليف، والحجر الصحي، وتعود الزيادة في استخدام مثل هذه الأساليب إلى تحقيق أهداف سياسة غير تجارية مثل توفير منتجات غذائية صحية للمستهلكين، ومن ثم فإن أساليب الصحة والصحة النباتية لها دور حاسم في تحديد شروط الوصول إلى أسواق الدول المصدر إليها؛

وقد شكلت أساليب الصحة والصحة النباتية تحديًا أساسيًا للنظام التجاري متعدد الأطراف منذ تأسيسه سنة 1947 من خلال انشاء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة أو ما يعرف بالجات والتي نصت في الفقرة "ب " من المادة 20 على أحقية الدول في اعتماد أساليب لحماية صحة الانسان، الحيوان أو النباتات، ليتم فيما بعد تبني اتفاقية الصحة والصحة النباتية ضمن الاتفاقيات المنشأة المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994، ويكمن التحدي الأساسي هنا في كيفية ضمان تلبية تلك الأساليب لأهداف السياسات المشروعة للدول المتمثلة في حماية صحة

* (SPS) Sanitary and Phytosanitary Measures.

المستهلكين دون تقييد التجارة أو تشويهها، من خلال إدارة التوتر الذي قد ينشأ بين أهداف السياسة العامة للدول المستوردة والفرص التجارية للدول المصدرة؛

أولا: الإشكالية:

وكباقي دول العالم، تسعى الدول العربية إلى تنمية حجم صادراتها خاصة الغذائية منها وكسب ميزة تنافسية لمنتجاتها في تجارتها مع الخارج، ولا شك أن نفاذ الصادرات الغذائية للدول العربية إلى الأسواق العالمية يصطدم بمدى قدرتها على الاستجابة لمتطلبات أساليب الصحة والصحة النباتية التي تفرضها الدول المصدر إليها لضمان سلامة المنتجات الغذائية الواردة إليها من أجل حماية صحة المستهلكين؛

وعلى هذا الأساس تتمحور إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير أساليب الصحة والصحة النباتية على الصادرات الغذائية للدول العربية؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية:

تندرج تحت الإشكالية الرئيسية **الأسئلة الفرعية** التالية:

1- كيف ساهمت النظريات الاقتصادية في تفسير سياسات التجارة الدولية وأساب قيام التجارة والتبادل الدولي؟

2- كيف عالجت المنظمة العالمية للتجارة الصادرات الغذائية في التجارة الدولية؟ أساليب الصحة والصحة النباتية ضمن

3- ما هو واقع هيئات الصحة والصحة النباتية في متابعة الصادرات الغذائية في التجارة الدولية على مستوى الدول العربية؟

4- فيما يتمثل أثر أساليب الصحة والصحة النباتية على أهم الصادرات الغذائية للدول العربية؟

ثالثا: فرضيات الدراسة:

من أجل الإلمام بالتساؤلات المطروحة قمنا بصياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

1- ساهمت النظريات الاقتصادية في تفسير سياسات التجارة الدولية وأساب قيام التجارة والتبادل الدولي من خلال الأفكار الاقتصادية التي نادت بها كل من المذاهب الفكرية التقليدية والحديثة؛

2- عالجت المنظمة العالمية للتجارة سلامة الأغذية في التجارة الدولية من خلال أساليب الصحة و الصحة النباتية ضمن السياسات التجارية الدولية؛

3- عالجت الدول العربية سلامة منتجاتها الغذائية الموجهة للتصدير من خلال سن قوانين و انشاء هيئات تُعنى بالصحة و الصحة النباتية لمواكبة متطلبات التجارة الدولية ؛

4- لأساليب الصحة والصحة النباتية تأثيرا سلبيا على صادرات الدول العربية من الإنتاج النباتي، الإنتاج الحيواني، المنتجات النباتية/الحيوانية المصنعة؛

ثالثا: أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في كون أساليب الصحة والصحة النباتية من أهم الأساليب التي تستخدمها الدول في سياساتها التجارية في وقتنا المعاصر، حيث يلاحظ بأن الأساليب التقليدية كالرسوم الجمركية والحصص قد تقلص دورها في التأثير على ديناميكية التجارة الدولية، وفي المقابل هناك تصاعد مستمر في توجه الدول نحو اعتماد أساليب الصحة والصحة النباتية كأحد الأساليب التقنية المهمة في التأثير على التجارة بين الدول، وذلك منذ اعتمادها في منتصف التسعينات ضمن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة؛

إلى جانب ذلك، لقد أثار تزايد اعتماد الدول على أساليب الصحة والصحة النباتية اهتمام الأكاديميين وصانعي السياسات التجارية خلال السنوات الأخيرة، من خلال زيادة النقاشات حول تأثير هذه الأساليب على التجارة الدولية والتنمية الإقتصادية للدول، وعلى وجه الخصوص تأثيرها على الصادرات الغذائية للدول باعتبار أن مجال تطبيق أساليب الصحة والصحة النباتية يرتكز أساسا على سلامة المنتجات الغذائية والزراعية؛

وتزداد أهمية هذه الدراسة أكثر في ظل ندرة الدراسات التي اهتمت بتأثير أساليب الصحة والصحة النباتية على الصادرات الغذائية للدول العربية، وكذا الجوانب التشريعية والمؤسساتية التي اعتمدتها الدول العربية في مواجهة التحديات التي تطرحها أساليب الصحة والصحة النباتية.

رابعا: أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تبيان مدى تأثير أساليب الصحة والصحة النباتية على الصادرات الغذائية للدول العربية، كما يمكن إبراز أهداف هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

☑ إبراز الأسس التي تقوم عليها التجارة الدولية من خلال تبيان أهميتها وفوائدها وأسباب قيامها والنظريات التجارية المفسرة لها؛

☑ التطرق إلى مختلف السياسات التجارية وأدواتها، باعتبار أن أساليب الصحة والصحة النباتية تعد من أبرز أدوات السياسات التجارية في عصرنا الحالي؛

☑ التعرف على مختلف تصنيفات أساليب الصحة والصحة النباتية التي لها تأثير على التجارة الدولية للسلع؛

☑ التعرف على موضوعات اتفاقية أساليب الصحة والصحة النباتية للمنظمة العالمية للتجارة، وابراز المنازعات المتعلقة بها؛

☑ معرفة مختلف المنظمات ذات الصلة بأساليب الصحة والصحة النباتية سواء الدولية أو الاقليمية العربية، بالإضافة إلى معرفة الجهود الفردية العربية في مجال التشريعات والمؤسسات التي اعتمدتها في مواجهة التحديات التي تفرضها أساليب الصحة والصحة النباتية؛

☑ القيام بدراسة قياسية لأثر أساليب الصحة والصحة النباتية على عينة من مختلف الصادرات الغذائية العربية، والمتمثلة في كل من صادرات الانتاج النباتي، صادرات الانتاج الحيواني، صادرات المنتجات النباتية المصنعة وصادرات المنتجات الحيوانية المصنعة، لمعرفة نوعية التأثير الذي تحدثه تلك الأساليب على كل صنف من الصادرات الغذائية العربية.

خامسا: حدود الدراسة:

إن محاولة الإجابة عن الاشكالية المطروحة، واختبار صحة الفرضيات، يدفعنا إلى وضع حدود موضوعية تتعلق بالجانب النظري والتي تتمثل في البحث حول كل ما يتعلق بأساليب الصحة والصحة النباتية المفروضة على صادرات المنتجات الغذائية والاتفاقية الخاصة بها في المنظمة العالمية للتجارة، بالإضافة إلى حدود زمانية ومكانية تتعلق بالدراسة التطبيقية يمكن تفصيلها كما يلي:

1- الحدود الموضوعية: يتناول البحث موضوع مدى تأثير أساليب الصحة والصحة النباتية على الصادرات الغذائية للدول العربية؛

2- الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية في الدول العربية قصد التعرف على مدى قدرتها على الاستجابة لمتطلبات الصحة والصحة النباتية المفروضة على صادراتها الغذائية؛

3- الحدود الزمانية: تم تحديد فترة الدراسة ما بين 2010 إلى غاية 2021 وذلك من أجل اجراء الدراسة التطبيقية والتأكد من صحة الفرضيات والاجابة على الاشكالية المطروحة في الدراسة .

سادسا: دوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب كانت وراء اختيار البحث في هذا الموضوع دون غيره، نلخّصها فيما يلي:

☑ الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة باعتبارها موضوع الساعة، لا سيما أمام التحديات التي يفرضها الواقع الاقتصادي، والهادفة إلى خدمة مصالح التطور والتنمية؛

☑ الوقوف عند حقائق التجارة الدولية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية؛

☑ الاتجاهات الحديثة التي تدعوا إلى صحة المنتجات الغذائية في إطار التجارة الدولية و مدى التزام الدول العربية بها؛

☑ الرغبة في اكتساب معارف في مجال تجارة الأغذية و انعكاس أساليب الصحة والصحة النباتية على صادراتها ومدى مساهمة ذلك في تحقيق تنمية اقتصادية من جهة وحماية للأصول النباتية و الحيوانية من جهة ثانية، من أجل تحقيق تنمية زراعية مستدامة بمعناها الواسع؛

☑ إثراء الفكر برصيد من المعلومات حول الصادرات الغذائية العربية على مستوى التجارة الدولية و إبراز مدى تأثرها بأساليب الصحة و الصحة النباتية عن طريق استخدام نموذج جاذبية التجارة.

سابعا: الدراسات السابقة:

كان للدراسات السابقة أثر في توجيه هذه الدراسة، ومن خلال البحث والتقصي في المكتبات العامة والخاصة وفي مصادر المعلومات الأخرى، المتمثلة في شبكة المعلومات الدولية، اتضح لنا وجود العديد من الكتب والمؤلفات والمقالات التي تناولت موضوع الدراسة، إذ منذ اعتماد اتفاقية الصحة والصحة النباتية ضمن المنظمة العالمية للتجارة في سنة 1995، قام العديد من الباحثين الإقتصاديين بإجراء دراسات حول مدى تأثير أساليب الصحة والصحة النباتية على التجارة الدولية، مستعينين في ذلك بنموذج جاذبية التجار، وفي هذا الإطار يمكن ذكر أهم الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع بطريقة أو بأخرى:

1- دراسة *Disdier et al.* تحت عنوان: ***The impact of regulations on agricultural trade: Evidence from the SPS and TBT agreements***، مقال منشور في: *American Journal of Agricultural Economics*،عدد 90، سنة 2008؛

حاولت هذه الدراسة التحقق في ما إذا كان لأساليب الصحة والصحة النباتية (SPS) والحواجز التقنية أمام التجارة (TBT) تأثيرا على تجارة المنتجات الزراعية، وقد استعانت الدراسة بنموذج الجاذبية، حيث شملت عينة مشكلة من 154 دولة مستوردة، و183 دولة مصدرة و690 منتوج، وذلك خلال سنة 2004؛

وتبين نتائج الدراسة أن أساليب الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة كان لها تأثير سلبي على التجارة، حيث تقلل هذه الأساليب بشكل كبير صادرات الدول النامية إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، ولكنها لا تؤثر على التجارة بين أعضاء منظمة التعاون والتنمية OECD، علاوة على ذلك، تتأثر الواردات الأوروبية بشكل سلبي بمعايير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة أكثر من واردات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأخرى؛

2- دراسة *Jongwanich, J* تحت عنوان: ***The impact of food safety standards on processed food exports from developing countries***، مقال منشور في: *Food Policy* ، مجلد 5، عدد 34، سنة 2009؛

تبحث هذه الدراسة في تأثير أساليب الصحة والصحة النباتية على صادرات الأغذية المصنعة في البلدان النامية. وتم إجراء تحليل اقتصادي قياسي باستخدام نموذج جاذبية التجارة لصادرات الأغذية المصنعة في 79 دولة نامية باتجاه الدول المتقدمة خلال الفترة 1990- 2006؛

وقد قامت الدراسة بإدراج أساليب الصحة والصحة النباتية (SPS) في النموذج لالتقاط تأثير تلك الأساليب على صادرات الدول النامية، وتبين نتائج الدراسة أن أساليب الصحة والصحة النباتية التي تفرضها الدول المتقدمة كان لها تأثير سلبي على صادرات الأغذية المصنعة من الدول النامية؛

كما خلصت الدراسة إلى أن أساليب الصحة والصحة النباتية هي أقل شفافية من التعريفات أو الحصص، ومن الناحية العملية ، هناك مجال واسع للدول المتقدمة لتعديل المعايير لتكون أقوى من اللازم لتحقيق المستويات المثلى لحماية مستهلكيها، وكسب ميزة تنافسية من خلال إجراء الاختبارات اللازمة على منتجاتها واستصدار شهادات المطابقة ذات الصلة لجعلها منافسة للواردات؛

كما توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه يتعين على الدول النامية أن تنظر إلى أساليب الصحة والصحة النباتية ليس فقط كحاجز تجاري بل كفرصة لتحسين معايير الجودة وتطوير السوق، كما أن هناك حاجة ملحة إلى الجهود المتعددة الأطراف لتعبئة مساعدات مالية وفنية إضافية للمساعدة في معالجة القيود في الدول النامية على تلبية معايير سلامة الأغذية المطلوبة التي تفرضها الدول المتقدمة.

3- دراسة ***Crivelli & Gröschl*** تحت عنوان : ***The impact of sanitary and phytosanitary measures on market entry and trade flows*** ، مقال منشور في : *The World Economy* ،مجلد 3 عدد 39، سنة 2016 ؛

قام الباحثتان بدراسة قياسية لأثر أساليب الصحة والصحة النباتية على التدفقات التجارية وإمكانية دخول السوق، وذلك باستخدام نموذج جاذبية التجارة على عينة مشكلة من 164 دولة مستوردة و150 دولة مصدرة، واشتملت على 224 منتوج مصدر من المنتجات الزراعية والغذائية، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2010.

وتوصلت الدراسة إلى أن أساليب الصحة والصحة النباتية لها تأثير سلبي على الصادرات حيث تشكل حاجزا للولوج إلى الأسواق من خلال زيادة التكاليف الثابتة على التجارة. ومن جانب آخر فإن تطبيق هذه الأساليب يمثل معلومة للمستهلكين على سلامة المنتجات المصدرة، ويكون لها تأثير إيجابي على التدفقات التجارية بالنسبة للدول المصدرة التي استطاعت التغلب على التكاليف الثابتة الضرورية من أجل دخول الأسواق.

4- دراسة مرفت محمد عبد الوهاب تحت عنوان: أثر **المتطلبات الفنية والصحية على نفاذ الصادرات الغذائية المصرية إلى دول الاتحاد الأوروبي**، مقال منشور في: المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 32– العدد 2، 2018؛

بحثت هذه الدراسة في تأثير المتطلبات الصحية وكذلك الفنية الخاصة بدول الاتحاد الأوروبي على نفاذ الصادرات الغذائية المصرية خلال الفترة 1995- 2017، وأظهرت الدراسة بأن هناك انخفاض متوسط معدل النمو السنوي للصادرات الغذائية لدول الاتحاد الأوروبي والذى يبلغ 8.8 %خلال الفترة (1995 -2017) بالمقارنة بكل من متوسط معدل النمو السنوي للصادرات الغذائية المصرية والذى يساوى 14.9 %، ومتوسط معدل النمو السنوي للصادرات الغذائية لباقي دول العالم والذى يقدر 17.3% ؛

كما تبين نتائج الدراسة أن المتطلبات الفنية والصحية التي تفرضها دول الاتحاد الأوروبي على وارداتها من السلع والمنتجات الغذائية يعد معوقا لدخول الصادرات الغذائية المصرية إلى أسواقها ، فكثرة هذه المتطلبات

والتشدد فيها أدى إلى عدم استطاعة مصر الالتزام بتطبيقها بشكل كافي، مما انعكس في شكل انخفاض الصادرات الغذائية المصرية إلى دول الاتحاد الأوروبي.

5- دراسة ***Santeramo & Lamonaca*** تحت عنوان: ***On the trade effects of bilateral SPS measures in developed and developing countries*** مقال منشور في: The World Economy مجلد 45، عدد 10، سنة 2022؛

بحثت هذه الدراسة في تأثير أساليب الصحة والصحة النباتية المطبقة من طرف الدول النامية والدول المتقدمة على الشركاء التجاريين بمستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية، وذلك باستخدام نموذج جاذبية التجارة خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2017، وقد شملت العينة تسعة دول متقدمة هي: أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، نيوزيلندا، إسبانيا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة، و11 دولة نامية هي: الأرجنتين، البرازيل، الصين، مصر، إندونيسيا، الهند، ليبيا، البيرو، روسيا وجنوب إفريقيا، واهتمت الدراسة بالبحث في تأثير أساليب الصحة والصحة النباتية المطبقة على المنتجات المصدرة التالية: اللحوم، الأسماك، الخضروات، الفواكه والأسماك واللحوم المصنعة؛

وتوصلت الدراسة إلى أن لأساليب الصحة والصحة النباتية آثارا متباينة على التجارة بين الدول النامية، ولم يكن لها أي تأثير بالنسبة للتجارة بين الدول المتقدمة. أما بالنسبة لتأثير تلك الأساليب على التجارة بين الدول النامية والدول المتقدمة فكان ايجابيا بالنسبة للدول المصدرة التي طبقت أساليب الصحة والصحة النباتية على منتجاتها المصدرة.

وتبين نتائج الدراسة إلى أن أساليب الصحة والصحة النباتية تؤثر ايجابيا على صادرات الدول المتقدمة من الخضروات واللحوم، والأسماك واللحوم المصنعة، وسلبيا على صادراتها من الأسماك والفواكه. أما بالنسبة لصادرت الدول النامية فقد كان لأساليب الصحة والصحة النباتية تأثيرا ايجابيا فقط على صادراتها من الخضروات والفواكه، وسلبيا على الصادرات من الأسماك واللحوم، والأسماك واللحوم المصنعة.

ثامنا: مساهمة الدراسة:

على ضوء ما تقدم من الدراسات السابقة، بالإمكان تقديم عدد من الإسهامات العلمية من خلال البحث الحالي، حيث تحاول الدراسة قياس تأثير أساليب الصحة والصحة النباتية على الصادرات الغذائية للدول العربية من خلال التعرف على مدى تأثير تلك الأساليب على صادراتها، والتي لم يتم تناولها من قبل كحالة خاصة، إلى جانب ذلك، فإن أغلب الدراسات السابقة قد ركزت مجال اهتمامها على دراسة تأثير تلك الأساليب على إجمالي الصادرات وليس على منتجات محددة. وعلى ضوء ذلك، فإن هذا البحث يحاول القيام بدراسة قياسية لأثر أساليب الصحة والصحة النباتية على عينة من مختلف الصادرات الغذائية العربية المتمثلة في كل من صادرات الانتاج النباتي، صادرات الانتاج الحيواني، صادرات المنتجات النباتية المصنعة وصادرات المنتجات الحيوانية المصنعة، مما يسمح بمعرفة نوعية التأثير الذي تحدثه تلك الأساليب على كل صنف من الصادرات الغذائية العربية.

تاسعا: منهجية الدراسة:

في إطار هذا البحث تم الاستعانة بعدة مناهج علمية، والمتمثلة في المنهج التاريخي، لتبيان التطورات التي طرأت على النظريات الاقتصادية التي تفسر أسباب قيام التجارة ما بين الدول، وتوضيح مراحل اعتماد أساليب الصحة والصحة النباتية ضمن مفاوضات الجات ثم المنظمة العالمية للتجارة؛

بالإضافة إلى ذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري كونه يلائم طبيعة الموضوع المعالج من خلال وصف كل مكوناته وأجزائه، وكذلك جمع المعلومات والبيانات وتحليلها، كما تم الاستعانة بأسوب دراسة الحالة في الجانب التطبيقي والتي من خلالها تم إجراء إحصاء وصفي لكل من الامكانيات الغذائية للدول العربية وصادراتها ما مكننا من تحديد عينة الدراسة من مختلف الصادرات العربية للمنتجات الغذائية، وإبراز أي من الدول المصدر إليها يعتمد على أساليب الصحة والصحة النباتية، بالإضافة إلى استخدام الأدوات الاحصائية من أجل التأكد من صحة الفرضيات والإجابة على الإشكالية المطروحة.

عاشرا: تقسيمات الدراسة:

يعرض هيكل البحث أو تقسيم البحث الصورة الشاملة لما يتم التطرق إليه من خلال العنوان الذي تم اختياره والاشكالية التي تم طرحها، حيث يعطي لمحة للقارئ حتى يكتشف ما يحتويه هذا البحث، وبما أن موضوع البحث يندرج تحت عنوان "**أثر أساليب الصحة والصحة النباتية على الصادرات الغذائية للدول العربية**"، هذا ما استدعى وجود دراسة نظرية ودراسة تطبيقية مكملة لها، لذلك تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول للجانب النظري وفصل للجانب التطبيقي؛

ويندرج الفصل الأول تحت عنوان: **نظريات وسياسات التجارة الدولية**، والذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث يتطرق المبحث الأول إلى ماهية التجارة الدولية من خلال الوقوف على العديد من النقاط من تعريف التجارة الدولية وتحديد أهميتها وفوائدها وأسباب قيامها، أما المبحث الثاني فيتطرق إلى كل من نظريات التجارة الدولية التقليدية والحديثة، وفي المبحث الثالث تم التعرض إلى سياسات التجارة الدولية وأدواتها سواء السعرية أو الكمية أو التقنية؛

أما الفصل الثاني الذي يندرج تحت عنوان: **أساليب الصحة والصحة النباتية ضمن المنظمة العالمية للتجارة**، فيحتوي على مبحثين يعرضان نظرة شاملة على أساليب الصحة والصحة النباتية، فالمبحث الأول يتطرق إلى المفاهيم الخاصة بها ونطاق تطبيقها، وتصنيفاتها التي تراعي الآثار الاقتصادية المحتملة من تطبيقها على التجارة الدولية، أما المبحث الثاني فيتطرق إلى كل ما تعلق بأساليب الصحة والصحة النباتية ضمن المنظمة العالمية للتجارة من حيث مراحل اعتمادها وموضوعاتها وعلاقتها مع باقي الاتفاقيات التجارية للمنظمة ذات الصلة والمنازعات التي تمت في إطار المنظمة العالمية للتجارة؛

أما الفصل الثالث والذي يندرج تحت عنوان: **هيئات الصحة والصحة النباتية لدى الدول العربية**، فينقسم إلى ثلاثة مباحث، يعرض المبحث الأول منها هيئات التقييس الدولية المتعلقة بأساليب الصحة والصحة

النباتية والمتمثلة أساسا في كل من هيئة الدستور الغذائي، المنظمة العالمية لصحة الحيوان والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات مع تبيان الدول العربية المنضمة لهذه الهيئات، أما المبحث الثاني فيتناول هيئات التقييس الاقليمية العربية المتعلقة بأساليب الصحة والصحة النباتية والتي تعني بالعمل العربي المشترك وتتمثل في هيئتين هما المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وهيئة المواصفات والمقاييس لدول الخليج العربي ، ويتناول المبحث الثالث الهيئات والمؤسسات والقوانين المتعلقة بأساليب الصحة والصحة النباتية لدى كل من الدول العربية المنضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة وغير المنضمة إليها؛

وفي الفصل الرابع والأخير من هذا البحث الذي يندرج تحت عنوان: **دراسة قياسية لأثر أساليب الصحة والصحة النباتية على أهم الصادرات الغذائية للدول العربية**، فقد تم تقسيمه إلى مبحثين، حيث يتطرق المبحث الأول إلى الإمكانيات الغذائية للدول العربية وصادراتها، أما المبحث الثاني فيتناول الدراسة القياسية من خلال التعريف بنموذج جاذبية التجارة وتحديد عينة الدراسة ومصادر جمع بياناتها وذلك خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2021، ثم تحليل بيانات ونتائج الدراسة القياسية؛

وفي خاتمة الدراسة تم تضمين مجموعة من النتائج المتوصل إليها من خلال التأكد من صحة فرضيات البحث ومعالجة اشكالية البحث، مع تقديم بعض الاقتراحات بناء على النتائج المتوصل إليها .

حادي عشر: صعوبات الدراسة:

إن أي بحث علمي يمكن أن تصادفه مجموعة من العوائق والصعوبات، والتي من شأنها أن تشكل تحديا في وجه الباحث لتختبر إرادته، ومدى تصميمه على إنجاز العمل البحثي وإتمامه على أكمل وجه، ومن أهم الصعوبات التي واجهت الباحث ما يلي:

1- صعوبات اختيار الموضوع: تتمثل أهم صعوبات اختيار الموضوع ، في قابلية الاشكالية للدراسة القياسية والتحليل، فليست كل الإشكاليات المتعلقة بمواضيع التجارة الدولية قابلة للفحص والتقصي بالطريقة العلمية، والأمر يتطلَّب نتائج منطقية مُدعمة بالرقميات على قدر المستطاع، ووفقًا لإجراءات منظمة؛

2- صعوبات تحديد عينة الدراسة: نظرا لتعدد المنتجات الغذائية المصدرة من طرف الدول العربية، فان تحديد عينة الدراسة تطلب الاطلاع على الاحصائيات المتعلقة بالصادرات الغذائية للدول العربية واجراء تحليل وصفي لها من أجل تحديد أهم الصادرات الغذائية العربية المدرجة في العينة؛

3- صعوبات متعلقة بمصادر جمع البيانات: إجراء الدراسة القياسية تطلب الحصول على بيانات عديدة ومختلفة المصادر ما تطلب جهد كبير وبحث عميق؛

4- صعوبات مرتبطة بنموذج الدراسة: لكون نموذج الجاذبية يعتمد على تحليل حزم البيانات من خلال معادلة تمتاز ببعديها الزمني والمقطعي وتشتمل على العديد من المتغيرات المفسرة للنموذج، ومن أجل إجراء عملية التقدير والاجابة على فرضيات الدراسة تم الاستعانة بالبرنامج الإحصائيStata/SE10.0 .

الفصل الأول

تمهيد:

لقد أصبحت التجارة الدولية من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها جميع دول العالم، فهي توفر المنتجات من السلع والخدمات التي لا يمكن انتاجها محليا، أو تلك التي يمكن الحصول عليها من الخارج بتكلفة أقل نسبيا من تكلفة انتاجها محليا؛

ونظرا لأهمية التجارة الدولية في تنمية اقتصاديات الدول وزيادة مستوى رفاهيتها، فقد حاولت العديد من نظريات التجارة الدولية منذ منتصف القرن السادس عشر تحليل الأسس التي تقوم عليها التجارة الدولية وتحديد المنافع والتكاليف التي يمكن أن تحققها الدول من مبادلاتها التجارية؛

ومن أجل تنظيم تجارتها الدولية تسعى كل دولة إلى تبني سياسة تجارية تحدد علاقاتها التجارية مع بقية الدول الأخرى عبر اعتمادها لسياسة حرية التجارة أو العمل على تقييد تجارتها من خلال سياسة حماية التجارة.

وسنحاول في هذا الفصل أن نتعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بسياسات التجارة الدولية، وذلك من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية؛

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الدولية؛

المبحث الثالث: سياسات وأدوات التجارة الدولية؛

المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية؛

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ازداد الاهتمام بالتجارة الدولية، حيث انضمت العديد من الدول إلى نظام تجاري متعدد الأطراف، ما ساهم في اتساع نطاق التجارة الدولية، وفي وقتنا الراهن اضطرت العديد من الدول المنغلقة تجاريا إلى فتح أسواقها تدريجيا حتى تتمكن من المشاركة في السوق العالمية، والاستفادة من المزايا التي تحققها التجارة الدولية؛

وسنحاول من خلال هذا المبحث أن نتطرق إلى تعريف التجارة الدولية في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني أهمية وفوائد التجارة الدولية، أما في المطلب الثالث فيشمل أهداف وأسباب قيام التجارة الدولية؛

المطلب الأول: تعريف التجارة الدولية؛

تعرف التجارة الدولية على أنها عمليات تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود الدولية أو ما بين المناطق المتباعدة؛

وقد عرفها قاموس كامبريدج للأعمال "*Dictionnaire Cambridge des Affaires*" على أنها: نشاطات تبادل السلع والخدمات ما بين الدول المختلفة[1]؛

كما عرفها قاموس الأعمال "*Business Dictionary*" بأنها: تبادل السلع والخدمات على طول الحدود الدولية، ما يسمح بمنافسة أكبر وأسعار أكثر تنافسية. كما تؤثر على الاقتصاد العالمي وفقا ما تمليه عليه متطلبات العرض والطلب، ما يسمح بتوفر البضائع والخدمات التي لم تكن متاحة من قبل للمستهلكين عبر العالم[2]؛

وفي إطار المصطلحات التي تعرضها المنظمة العالمية للتجارة، من خلال القوانين المعتمدة من طرف بعض الدول المنضمة إليها، عُرفت التجارة الخارجية في إطار قوانين جمهورية الجبل الأسود على أنها: أي نشاط اقتصادي، تبادل تجاري، عقود، معاملات أو أي أنشطة أخرى تنطوي على نقل كل من البضائع، مختلف الممتلكات المادية، الأصول غير الملموسة، حقوق الملكية، أو خدمات ما بين دولة ودول أخرى أو الأقاليم خارج الدولة [3]؛

وعلى العموم تعتبر التجارة الدولية تحويلا دوليا للسلع والخدمات والتكنولوجيا التي تعزز الرفاه بطريقتين، الأولى تتمثل في توسيع إنتاج الدولة خارج حدودها الوطنية، وقد يضمن ذلك أسعار أفضل من خلال الصادرات، والطريقة الثانية هي توفير السلع والمدخلات والتكنولوجيا غير المتاحة أو التي تتوفر بأسعار مرتفعة داخل البلد من خلال الواردات، ما يساهم في زيادة رفاهية المستهلكين[4]؛

---

[1]-*Dictionnaire Cambridge de l'Anglais des Affaires,* ***Définition : foreign trade*** *.*
https://dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/anglais/foreign-trade.

[2]-*Business Dictionary, Definition :* ***International Trade*** *.*
http://www.businessdictionary.com/definition/international-trade.html

[3] - *Official Gazette of the Republic of The Republic of Montenegro,* ***Foreign Trade Law****, No. 28/04 .*
https://www.wto.org/english/thewto_e/acc_e/cgr_e/WTACCCGR5_LEG_6.pdf

[4] - *Vijayasri G. V.,* ***The Importance Of International Trade In The World, International Journal of Marketing****, Financial Services & Management Research , Vol.2, No. 9, 2013, p 112.*

ومن حيث المبدأ لا تختلف التجارة الدولية عن التجارة الداخلية، لأن دوافع وسلوكيات الأطراف المشاركة في التجارة لا تتغير جوهريا بصرف النظر عما إذا كانت تجارة عبر الحدود أم لا، والفرق الرئيسي هو أن التجارة الدولية عادة ما تكون أكثر تكلفة من التجارة الداخلية، ويعود السبب في ذلك هو أن الحدود تفرض عادة تكاليف إضافية مثل التعريفات الجمركية، وتكاليف الوقت بسبب تأخيرات الحدود، والتكاليف المرتبطة بالاختلافات ما بين الدول من حيث اللغة أو النظام القانوني أو العملة[1]؛

كما يوجد فرق أخر جوهري ما بين التجارة الداخلية والدولية، والمتمثلة في عوامل الإنتاج مثل رأس المال والعمالة، والتي عادة ما تكون أكثر حركة داخل البلد مقارنة ما بين الدول، ومن ثم فإن التجارة الدولية تقتصر غالبيتها على تجارة السلع والخدمات، وبدرجة أقل على التجارة في رأس المال أو العمالة أو أي عامل إنتاج آخر، فبدلا من استيراد عامل إنتاجي ما، تقوم الدول باستيراد السلع التي تستخدم بشكل مكثف ذلك العامل الإنتاجي، وخير مثال على ذلك استيراد الولايات المتحدة الأمريكية سلع ذات طبيعة عملية من الصين، بدلا من استيراد العمالة الصينية؛

وبالرغم من أن التجارة الدولية كانت حاضرة خلال تاريخ طويل، إلا أن أهميتها الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية ازدادت خلال القرون الأخيرة، ويعود ذلك إلى تطور عمليات التصنيع والنقل، مع ظهور ظاهرة العولمة والشركات متعددة الجنسيات، حيث صارت زيادة التجارة الدولية أمر حاسم لاستمرار العولمة، لأنه بدونها ستقتصر الدول على السلع والخدمات المنتجة داخل حدودها الخاصة. وهي تمثل حصة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي لدى غالبية دول العالم، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال نسبة صادرات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي للدول كما يبينه الشكل التالي[2] :

[1] - *Duby D.K., Mishar M., Iyer M., Mishar S.K.,* ***Business Economics****, Himalaya Publishing House, 2008, p p 9-11 ,*

[2]- بيانات البنك الدولي، **صادرات السلع والخدمات** (% من إجمالي الناتج المحلي):
https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS?view=chart.

الشكل رقم (1-1): نسبة صادرات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي لدول العالم خلال الفترة ما بين 1962 إلى 2016 [*] ؛

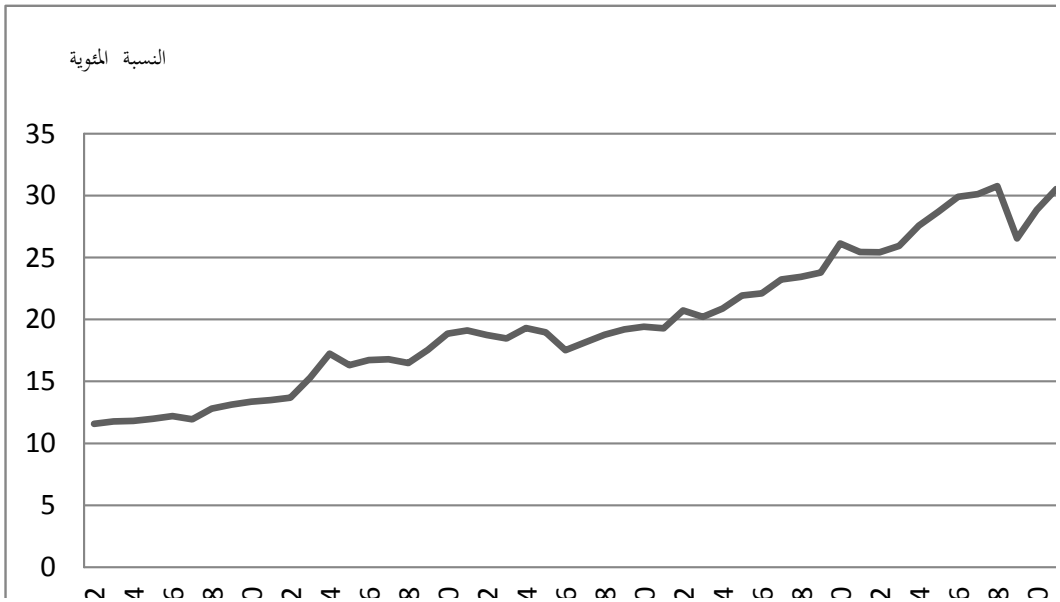

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2018؛

من خلال الشكل رقم (1-1) أعلاه يتضح بأن النسبة المئوية لصادرات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي لغالبية دول العالم في تزايد، ففي سنوات الستينيات من القرن الماضي كانت تتراوح ما بين 11% إلى 13% ، ثم ارتفعت بشكل ملحوظ مع بداية القرن الحالي أين بلغت سنة 2000 ما يقارب 26,13%، لتبلغ أقصى قيمة لها سنة 2008 والتي قدرت بـ 30,77 %، ثم شهدت بعد ذلك انخفاضا نتيجة الأزمة المالية العالمية حيث قدرت سنة 2009 بـ 26,55%، إلا أن نسبة صادرات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي لغالبية دول العالم عاودت الارتفاع لتبلغ سنة 2012 ما يقارب 30,58% .

المطلب الثاني: أهمية وفوائد التجارة الدولية؛

تعتبر التجارة الدولية أحد الركائز الأساسية في اقتصاديات الدول، فهي تساهم كغيرها من القطاعات الإقتصادية في زيادة الدخل الوطني، وبالتالي تساهم في رفع مستوى المعيشة لهذه الدول. فالتجارة الدولية تمثل الحل لمشكلة عجز الدول عن القيام بمفردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لعدم قدرتها على إنتاج هذه السلع، إما لأسباب تعود لعدم توفر رؤوس الأموال أو التكنولوجيا أو لطبيعة السلع في حد ذاتها، أو لبحث بعض الدول على إنتاج هذه السلع بتكلفة أقل[1]؛

[*] تمثل صادرات السلع والخدمات قيمة كافة السلع وخدمات السوق الأخرى المقدمة إلى بقية بلدان العالم، وهي تشمل قيمة السلع، الشحن، التأمين، والنقل، السفر، حقوق الامتياز، رسوم الرخص وغيرها من الخدمات مثل الاتصالات، الإنشاءات، الخدمات المالية، المعلوماتية، الأعمال والخدمات الشخصية والحكومية، وهي لا تتضمن تعويضات الموظفين ودخل الاستثمارات (التي كانت تسمى من قبل خدمات عوامل الإنتاج) والمدفوعات التحويلية.

[1]- وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة– دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف1، السنة الجامعية 2019/2018، ص: 6؛

أولا: أهمية التجارة الدولية:

تبرز أهمية التجارة الدولية في أنها تلعب دورا هاما في معظم اقتصاديات الدول لما توفره من سلع وخدمات ليست متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد، والعمل على التخلص من فائض الإنتاج من السلع والخدمات من خلال نشاط التصدير؛

وتنشأ أهمية التجارة الدولية من حاجة الدول إلى الحصول على سلع وخدمات من دول أخرى ويرجع ذلك إلى[1]:

- عدم قدرة أي دولة مهما بلغت قوتها الإقتصادية على انتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محليا بسبب عدم توفر المواد الأولية أو عدم توافر الظروف الطبيعية والجغرافية الملائمة لإنتاج هذه السلع محليا؛ اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين الدول، حيث يمكن لدولة ما انتاج سلعة معينة داخليا لكن بتكاليف مرتفعة نسبيا بالمقارنة بالدول الأخرى، لذا يكون من الأفضل لها عدم إنتاجها محليا والقيام باستيرادها من الخارج.
- وتختلف أهمية التجارة الدولية من دولة إلى أخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي ومدى توفرها على عناصر الإنتاج، حيث تنخفض أهمية التجارة الدولية في الدول كبيرة الحجم ذات الإمكانيات الكبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها تتمكن من إنتاج الجانب الأكبر من احتياجاتها محليا بسبب توفرها على عناصر الإنتاج واتساع مساحتها الجغرافية، ومن ثم تقل درجة اعتمادها على الخارج. وعلى العكس من ذلك تزداد أهمية التجارة الدولية في الدول صغيرة الحجم، حيث تنخفض امكانياتها المادية والبشرية وتقل عناصر الإنتاج لديها، ويزيد اعتمادها على الخارج في استيراد الجانب الأكبر من احتياجاتها من السلع والخدمات[2]؛
- كما تختلف أهمية التجارة الدولية لنفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى حسب السياسة التجارية التي تعتمدها اتجاه العالم الخارجي، فإذا كانت الدولة تطبق سياسة حرية التجارة فإن حجم تجارتها الدولية سيزيد مع الخارج، أما إذا كانت الدولة تطبق سياسة الحماية فإن ذلك يقلل من حجم تجارتها الدولية.

وتقاس أهمية التجارة الدولية لدولة ما من خلال معادلة الانفتاح الاقتصادي وذلك وفقا للعلاقة التالية[3]:

$$\text{معادلة الانفتاح الاقتصادي للدولة} = \frac{\text{الصادرات + الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

وكلما ارتفعت هذه النسبة، فإن ذلك يدل على ارتفاع أهمية انفتاح التجارة الدولية للدولة والعكس صحيح، وقد ازدادت أهمية التجارة الخارجية على المستوى الدولي، إذ قدر معدل نمو التجارة الخارجية على المستوى الدولي خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي بحوالي 6.5% في المتوسط سنويا، وبما يفوق بكثير

[1]- السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2011، ص: 9؛

[2]- السيد محمد أحمد السريتي، "**المرجع السابق**"، ص: 10؛

[3]- محمود يونس وآخرون، **التجارة الدولية والتكتلات الإقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص: 24؛

معدل الناتج العالمي الحقيقي، وبالتالي لم يزد الحجم المطلق للتجارة الدولية على المستوى الدولي فقط، ولكن ازدادت أهميتها النسبية أيضا في النشاط الاقتصادي العالمي ؛

وبالنظر إلى اختلاف أهمية التجارة الدولية من دولة إلى أخرى، فإنه يمكن التمييز ما بين أهمية التجارة الدولية لدى الدول النامية والدول المتقدمة.

1- أهمية التجارة الدولية في الدول المتقدمة:

تتميز اقتصاديات هذه الدول بكبر الحجم وزيادة التنوع في المنتجات بها، ولذا يزداد حجم تجارتها الداخلية وتكون درجة الاكتفاء الذاتي بها أكبر، وبالتالي تقل أهمية التجارة الدولية بها حيث تكون نسبة التجارة الدولية إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول منخفضة.

2- أهمية التجارة الدولية في الدول النامية:

تتميز هذه الدول بأنها تعتمد على إنتاج وتصدير عدد محدود من المنتجات، كما تعتمد على العالم الخارجي في الحصول على معظم المنتجات الأخرى، وبالتالي يكون حجم صادراتها وكذلك وارداتها كبير، ومن ثم ترتفع نسبة التجارة الدولية إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما يزيد من أهمية التجارة الدولية بالنسبة لهذه الدول. و يعود سبب تزايد أهمية التجارة الدولية في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة إلى الأسباب التالية[1]:

– أن الدول النامية تمتاز بدرجة تخصص عالية في انتاج وتصدير عدد محدود من المنتجات الأولية، وهذا ما يجعل نسبة التجارة الدولية إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة؛

– صادرات الدول النامية تمكنها من حسن استغلال مواردها، فضلا عن توفير المزيد من مناصب العمل في الأنشطة الموجهة للتصدير؛

– تمكن واردات هذه الدول من الحصول على عديد من السلع الضرورية و مستلزمات الإنتاج والتكنولوجيا الحديثة.

ثانيا: فوائد التجارة الدولية:

تلعب التجارة الدولية دورا هاما في التنمية الاقتصادية للدول، وتحقق لها العديد من الفوائد يمكن إيجازها في العناصر التالية:

1- مكاسب النقد الأجنبي: توفر التجارة الدولية النقد الأجنبي الذي يمكن استخدامه لإزالة الفقر والأغراض الإنتاجية الأخرى؛

2- توسيع السوق: يلعب عامل الطلب دوراً هاماً للغاية في زيادة إنتاج أي بلد، وتسمح التجارة الدولية بتوسع السوق، ما سيساهم في تشجع المنتجين لتسويق منتجاتهم إلى دول أخرى؛

3- زيادة الاستثمار: تؤدي التجارة الدولية إلى تسهيلات إنتاجية أكثر فعالية للسلع والخدمات، من خلال تحويل الإنتاج إلى دول أجنبية، ما من شأنه زيادة الاستثمار المحلي وكذلك جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي

[1]- محمود يونس وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 26؛

يساهم بحسب العديد من الدراسات في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تكوين رأس المال، نقل التكنولوجيا، إضافة مهارات العمل، زيادة المنافسة المحلية وخلق فرص عمل جديدة[1]؛

4- زيادة النمو الاقتصادي: هناك العديد من الآليات التي تؤدي إلى تأثير متبادل ما بين التجارة الدولة والنمو الاقتصادي للدول، فزيادة الصادرات من شأنها تعظيم نمو الناتج المحلي الاجمالي، ضمن متطابقة الناتج حسب الانفاق وكذلك خفض الواردات، كما وأن تنامي الصناعات الموجهة للصادرات من شأنها تعظيم فرص العمل وتعظيم الأجور، وبالتالي تعظم نمو الناتج ضمن متطابقة الناتج حسب الدخول، بالإضافة إلى أن تعاظم القيمة المضافة للقطاع الصناعي الموجهة للصادرات من شأنها تعظيم نمو الناتج ضمن متطابقة القيمة المضافة[2]؛

5- انخفاض معدلات البطالة: إن ارتفاع الطلب على السلع المنتجة من خلال موارد محلية، من شأنه زيادة معدل التنمية في البلاد، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة ضمنها؛

6- التخصص: قيام الدول بإنتاج وتصدير سلع وخدمات معينة تتمتع فيها بميزة نسبية، سيمكنها من الإنتاج بقدر كبير من الكفاءة والرخص، كما سيمكنها من الحصول على سلع وخدمات من دول أخرى قد لا تتمكن من إنتاجها بكفاءة أولا تمتلك القدرة على إنتاجها، وهذا ما سيسنح بتخصص دولي في إنتاج السلع والخدمات، ويوفر ربح متبادل ما بين الدول؛

7- إزالة الاحتكارات: التجارة الدولية تساهم في القضاء على الاحتكارات، فعند قيام المحتكر بزيادة السعر في السوق، تعمل الواردات على تخفيضه ما يحقق توازن الأسعار، ويشجع على المنافسة العادلة.

[1] - *Najabat A., Xialing L.,* ***Foreign Direct Investment, International Trade and Economic Growth in Pakistan's Economic Perspective****, American Journal of Economics, Scientific & Academic Publishing, 2017, p 211 .*

[2]- أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي**، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 73، 2008، ص: 6؛

المطلب الثالث: أهداف وأسباب قيام التجارة الدولية؛

تعود أسباب قيام التجارة الدولية إلى رغبة الدول في اشباع الحاجات الإنسانية المتزايدة والبحث المستمر عن زيادة مستوى رفاهيتها، حيث تسعى كل دولة من خلال تبادلاتها التجارية في السلع والخدمات إلى تحقيق العديد من المكاسب في تجارتها مع الخارج؛

أولا: أسباب قيام التجارة الدولية:

يمكن إبراز مجموعة من الأسباب التي أدت إلى قيام التجارة الدولية كما يلي[1]:

- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا؛
- تفاوت تكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما، مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى؛
- الفائض في الإنتاج المحلي مما يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويقه؛
- السعي إلى زيادة الدخل الوطني اعتماداً على الدخل المحقق من التجارة الخارجية؛
- اختلاف الميول والأذواق الناتجة عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات العالمية؛
- الأسباب الاستراتيجية والسياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجرة بها عالميا؛
- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وأيضا اختلاف ميول وأذواق المستهلكين وتفضيلهم لبعض السلع والخدمات دون غيرها؛
- التخصص الدولي في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، واستبدالها بسلع أخرى من إنتاج الدول الأخرى والتي تتمتع فيها تلك الدول بميزة إنتاجها، وهذا التخصص ينجم عنه إنشاء المشروعات الكبيرة مما يؤدي إلى تقليل التكلفة نتيجة وفورات الحجم الكبيرة.

[1]- انظر كل من:

- ✓ حسام علي داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2002، ص: 16؛
- ✓ وليد عابي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 6؛

ثانيا: أهداف التجارة الدولية

تسعى الدول من خلال تجارتها الخارجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي[1]:

- الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج إذ أن التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني مما ينعكس على وضع العمالة، وتوفير السلع الضرورية والأساسية، والعكس صحيح، حيث أن ضعف التصدير يؤدي إلى خسارة في الناتج الوطني وتخفيض مساهمة الدولة وزيادة البطالة وتدهور المستوى المعيشي للأفراد؛
- استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا؛
- نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء وإعادة هيكلة البنى التحتية للدولة؛
- إحلال الواردات، وهذا يتوقف على عنصر التكلفة، فإذا كانت السلع يمكن إنتاجها محلياً بتكاليف معقولة، فإن مثل هذا الإنتاج يمكن أن يسبب مشاكل إدارية ورأسمالية ومشاكل في القدرات الفنية أيضا، إلا أنه يساعد على ترويج السياسة التجارية، وبالتالي يمكن من القيام بعمليات التصدير المهمة؛
- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الآمن، وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية؛
- دراسة موازين مدفوعات للدول، ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الاختلاف فيها؛
- دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الخارجية كسياسة الحماية أو الحرية وغير ذلك؛
- دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الدولية وسماتها المميزة.

[1]- شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2015، ص: 21؛

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الدولية؛

شهدت نظريات التجارة الدولية تنوعا وتطورا ملحوظا على مر الزمن، حيث حاولت تفسير الواقع الاقتصادي للتجارة الدولية، بغرض تقديم أفكار من شأنها تنمية وتطوير اقتصاديات الدول، من خلال زيادة ثرواتها أو ما صار يعرف في ظل الاقتصاد الحديث بزيادة الرفاهية العالمية؛

وسنتناول من خلال هذا المبحث النظريات التقليدية للتجارة الدولية في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فتطرق إلى أهم النظريات الحديثة في التجارة الدولية؛

المطلب الأول: النظريات التقليدية للتجارة الدولية؛

لقد حاولت العديد من النظريات التقليدية تفسير أسباب قيام التجارة الدولية وتحديد منافعها ومكاسبها بالنسبة للدول، ومن أبرز مدارسها توجد المدرسة التجارية، المدرسة الطبيعية والمدرسة الكلاسيكية.

أولا: المدرسة التجارية:

تعد المدرسة التجارية أولى المذاهب التي عالجت التجارة الخارجية ما بين الدول، ويعود ظهور المذهب التجاري إلى أواخر عصر النهضة وأوائل العصر الحديث أي ما بين الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر، وهذا نتيجة الأوضاع السائدة آنذاك، والتي تميزت بظهور الدولة والوحدة القومية في العديد من الدول الأوروبية[1]؛

ويعود الجزء الأكبر من أدب المذهب التجاري إلى كُتاب بريطانيا، حيث اعتبر الباحث الاقتصادي والتاجر الإنجليزي *Thomas Mun* المنشأ الرئيسي للنظام التجاري، وخاصة فيما ذكره في كتابه بعنوان "كنز التجارة الخارجية" "*Treasure by Foreign Trade*" الذي تم نشره في سنة 1664 [2]؛

كما امتدت الأدبيات التجارية إلى دول أوربية أخرى، مثل ايطاليا من خلال مؤلفين مرموقين هما *Giovanni Botero and Antonio Serra*، وفرنسا من خلال أعمال *Jean Bodin and Jean-Baptiste Colbert*؛

وتميز الباحثين البريطانيون بكونهم تجار، أما الكتاب من الدول الأخرى فأغلبيتهم كانوا مسؤولين سياسيين رسميين، كانت تجمعهم نفس الأفكار حول كيفية زيادة ثروة دولهم[3]، إلا أنهم لم يتمكنوا من تقديم خطة شاملة للاقتصاد كما فعل الاقتصاديون الكلاسيكيون فيما بعد، بحيث كان كل كاتب من التجاريين يركز على جانب واحد من الاقتصاد[4]، إلا أن الباحث النمساوي *Philipp Wilhelm von Hörnigk* تمكن من عرض برنامج من تسعة نقاط لما اعتبره اقتصادا وطنيا فعالا في كتابه النمسا فوق الجميع إذا أرادت فقط " *Austria Over All, If*

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 2، عمان، 2010، ص: 33؛

[2]–*Magnusson, Lars G, "Mercantilism" , **A Companion to the History of Economic Thought** ,Blackwell Publishing , Malden, 2003, p 47 .*

[3] - *Magnusson, Lars G, **Opcit**, p 50 .*

[4] - *Landreth H., Colander D.C., **History of Economic Thought**, 4th ed., Boston: Houghton Mifflin, 2002, p 50 .*

She Only Will" الذي نشر سنة 1684، والتي اعتبرها الباحثون بمثابة النقاط الأساسية التي توجز المذهب التجاري والمتمثلة في[1]:

- أي جزء صغير من تراب الدولة يجب أن يستخدم في الزراعة، التعدين أو التصنيع؛
- يجب استخدام جميع المواد الخام للدولة في الصناعات المحلية، حيث أن السلع التامة الصنع لها قيمة أعلى مقارنة بالمواد الخام؛
- يجب تشجيع عدد كبير من السكان لحثهم على العمل؛
- يجب حظر جميع صادرات الذهب والفضة، وأن يتم تداولها محليا فقط؛
- يجب تثبيط قدر الإمكان جميع واردات السلع الأجنبية؛
- بما أنه لا يمكن الاستغناء عن بعض الواردات، فيمكن الحصول عليها مقابل سلع محلية أخرى بدلا من الذهب والفضة؛
- يجب بقدر الامكان أن تقتصر الواردات على المواد الخام؛
- يجب السعي باستمرار للحصول على الفرص لبيع الفوائض في الدول الأجنبية، لجلب ما يلزم من الذهب والفضة؛
- يجب أن يتم منع استيراد السلع التي يتم إنتاجها بشكل كافي في الدولة الأم.

وعلى العموم ارتكز المذهب التجاري على أفكار ترى بأن الثروة، والمتمثلة في الذهب والفضة، هي الدعامة الأساسية لتحقيق قوة الأمة، ومن ثم فلابد من توجيه المساعي إلى زيادتها، وذلك عن طريق التجارة وتوجيهها لتحقيق فائض تجاري بزيادة صادراتها عن وارداتها، ولتحقيق تلك الأهداف نادى أصحاب المذهب التجاري بالحمائية، وعليه قامت كل دولة بوضع عقبات في طريق السلع الواردة من دول أخرى، أو ما يسمى بسياسة إفقار الجار *Beggar My Neighbour Policy*. كما تم تغيير دور الرسوم التي كانت تعتبر مصدر لإيرادات الخزانة العامة وجعلها سلاحا لسياسة اقتصادية قومية من أجل تحقيق رصيد معدني دائن[2] .

ثانيا: المدرسة الطبيعية:

يطلق اصطلاح المدرسة الطبيعية على مجموعة الأفكار الاقتصادية التي ظهرت في فرنسا خلال نهاية القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر، وقد تزعم هذه المدرسة طبيب فرنسي يدعى *François Quesnay* الذي كان طبيبا للويس الخامس عشر، ما ساعده على جذب عدد من رجال الفكر الفرنسي من أمثال *Boisguilebert* و*Petit William*، ومن خلال أعمالهم الفكرية نشأت مدرسة فكرية تعرف اصطلاحا بالطبيعية" "*Physio crates*[3]؛

---

[1] - *Ekelund Jr., Robert B., Hébert, **A History of Economic Theory and Method**, 4th ed, Long Grove, Illinois: Waveland Press,1997, pp 40-41 .*

[2]- حسين عمر، **موسوعة الفكر الاقتصادي**، ج1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1994، ص ص: 158 – 159؛

[3]- محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، ج 1، جامعة الاسكندرية، الاسكندرية، 1993، ص ص: 128 – 139؛

وارتكزت أفكارهم على قاعدة أساسية مفادها أن الثروة تنشأ في مجال الزراعة باعتبارها النشاط الوحيد المنتج آنذاك، وأنه هنالك نظام طبيعي متكون من مجموعة قواعد تحكم النشاط الانساني، تتميز بكونها خارجة عن إرادة البشر إلا أنها ملزمة للفرد، وفي نفس الوقت لا تنطوي على عنصر الإكراه؛

ويقوم النظام الطبيعي على فكرة الملكية بكافة صورها المختلفة، والتي ينبغي احترامها، ومن ثم نادوا بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وأن يقتصر دورها دائما على ضمان حقوق الأفراد بكافة الوسائل، ومن هنا جاءت فكرة "**دعه يعمل دعه يمر**[*]" والتي تهدف إلى إلغاء القيود على الأفراد في أداء أعمالهم وتحرير التجارة الدولية[1].

ثالثا: المدرسة الكلاسيكية:

ظهرت هذه المدرسة نتيجة تطور الرأسمالية الصناعية، وذلك خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ومن أبرز المفكرين الكلاسيك يوجد *Smith Adam* الذي يعتبر مؤسس علم الاقتصاد، لكونه أول من سطر المنهجية العلمية لعلم الاقتصاد من خلال أطروحاته المختلفة للمشكلة الاقتصادية والتحليل الاقتصادي المرتبط بها من خلال كتابه المشهور " ثروة الأمم " الذي تم نشره لأول مرة سنة 1776[2]؛

كما ساهم العديد من المفكرين الاقتصاديين في تطوير أفكار المدرسة الكلاسيكية، ومن أبرزهم –*Jean Baptiste Say* الذي يعود له الفضل في انشاء قانون المنافذ الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب في ظل نظام تبادلي حر، وكذلك الاقتصادي *Ricardo David* من خلال كتابه " مبادئ الإقتصاد السياسي والضرائب " المؤلف سنة 1817؛

وقد ارتكز فكر المدرسة الكلاسيكية على عدة دعائم أساسية، من أبرزها القضايا التالية[3]:

القضية الأساسية التي اشتملها فكر المدرسة الكلاسيكية، هي فكرة الحرية الاقتصادية وإقرار مبدأ حرية التجارة الخارجية، من خلال بيان مساوئ تدخل الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية وترتيب عناصرها الأساسية، وفي هذا الصدد تبنى *Smith Adam* عبارة " **دعه يعمل، دعه يمر**" المأخوذة من المدرسة الطبيعية، لترك الأفراد يعملون بحرية دون تدخل من الدولة؛

- انسجاما مع الدعامة الأولى وحرصا على تقوية كيانها، تبنى الفكر الكلاسيكي دعامة ثانية تتمثل في إقرار فكرة " الانسجام التلقائي بين المصلحة الخاصة أي مصلحة الفرد، والمصلحة العامة التي تشمل مصلحة المجتمع"، حيث أن سعي الأفراد لتحقيق مصالحهم الخاصة يؤدي من خلال يد غير مرئية إلى تحقيق مصلحة المجتمع؛

---

[*] مصطلح يشير إلى ترك الحكومة التجارة دون التدخل فيها، وهو مبدأ رأسمالي تدعمه الليبرالية الاقتصادية حيث ترفض التدخل الحكومي في السوق؛

[1]- سامي عفيفى حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية**، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص: 40؛

[2]- سامي عفيفى حاتم، **مرجع سبق ذكره**، ص: 117؛

[3]- سامي عفيفى حاتم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 42-46؛

ارتكز فكر المدرسة الكلاسيكية على الدعامة النقدية التي صاغها *David Hume* في نظريته الخاصة بالتوازن الاقتصادي التلقائي، وهي النظرية التي تؤكد بأن المعادن النفيسة يتم توزيعها بطريقة تلقائية بين دول أطراف التبادل التجاري دون الحاجة إلى تدخل السلطات الاقتصادية لتحقيق توازن ميزان المدفوعات، وفي حالة حدوث اختلال في توازنه فستنبعث قوى تلقائية كفيلة بإصلاح الخلل. فعلى سبيل المثال إذا حدث عجز في الميزان التجاري، بمعنى أن قيمة الصادرات أقل من قيمة الواردات، فإن ذلك يؤدي إلى نقصان رصيد الدولة من المعدن النفيس، وهو الذي يؤدي طبقا لنظرية " كمية النقود" إلى انخفاض المستوى العام للأسعار، وبالتالي انخفاض أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات، وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب العالمي على الصادرات الوطنية وانخفاض الطلب الوطني على الواردات الأجنبية، فتزداد قيمة الصادرات وتنخفض قيمة الواردات إلى أن يتلاشى العجز في الميزان التجاري؛

- يعتبر قانون ساي والمعروف بقانون المنافد أو قانون الأسواق، أحد الأعمدة الرئيسية لفكر المدرسة الكلاسيكية، وينص على أن العرض ينشأ الطلب المساوي له عند كل مستوى من مستويات التشغيل، بمعنى أن مجموع الأفراد يشترون ما يرغبون فيه من خلال ما ينتجونه، وبناء على ذلك كلما زاد إنتاجهم تمكنوا من شراء منتجات أكثر؛

تعتبر النقود عنصر محايد في النظام الاقتصادي التجاري الكلاسيكي، الوظيفة الأساسية لها أنها أداة للتبادل، ومن ثم فإن دخول النقود إلى التحليل الاقتصادي لن يغير من نتائج هذا التحليل، بحيث لا يمكن أن يكون هناك طلب على النقود للاحتفاظ بها لذاتها، وتعتبر متطابقة فيشر من الأسس الهامة للتحليل النقدي الكلاسيكي حيث يري *Fisher Ronald* أن كمية النقود المتداولة في الإقتصاد خلال فترة زمنية معينه لابد وأن تتساوى مع القيمة النقدية للسلع والخدمات المتداولة خلال تلك الفترة، ويري الكلاسيك أن الطلب علي النقود يتحدد وفقاً لما تشتريه تلك النقود من السلع والخدمات، كما افترض الكلاسيك ثبات كلاً من سرعة دوران النقود وحجم السلع المتبادلة في السوق، وبذلك فإن المستوى العام للأسعار يتناسب طردياً مع كمية النقود المعروضة[1]؛

- ومن الدعامات الهامة أيضا لفكر المدرسة الكلاسيكية هو افتراض التوظيف الكامل، الذي يرتكز على وجود قوى تلقائية تتكفل بالقضاء على البطالة حالة وقوعها وبالتالي تحقيق التوظيف الكامل؛
- وبالتركيز على جانب التجارة الدولية، تعرض المدرسة الكلاسيكية أهم نظريتين تجاريتين وهما: نظرية الميزة المطلقة والميزة النسبية.

وتعود نظرية الميزة المطلقة للاقتصادي *Adam Smith*، التي فسر من خلالها ظاهرة التبادل التجاري الدولي من خلال الاختلاف في التكاليف المطلقة، فحسب رأيه لا بد من تعميم مزايا التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي[2]، حيث تنتج كل دولة السلع التي تتمتع فيها بمزايا مطلقة وتصدرها إلى الخارج، وفي المقابل تستورد

[1]- خالد عبد الحميد، **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار النور للطباعة ، القاهرة ،2013، ص: 102؛

[2]- عادل أحمد حشيش، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار النهضة العربية، بيروت، 1974، ص: 152؛

السلع التي تنتجها بكفاءة أقل من الدول التي تتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة سواء كانت هذه الميزة راجعة إلى وفرة الثروات الطبيعية أو المهارة في العمل أو المناخ[1].

حيث يذكر في كتابه ثروة الأمم "أنه إذا كان هنالك بلد أجنبي بإمكانه أن يزودنا بسلع أرخص منا، فمن الأفضل شرائها منهم بدلا من صناعتها، والعمل في الطريق التي لنا فيها بعض المزايا "، ومن ثم يعتبر ***Adam Smith*** أول من عرض القواعد الأساسية للتبادل التجاري الحر، والتي ترتكز على مبدأ سيادة المنافسة الكاملة [2].

ولتوضيح فكرة المزايا المطلقة يفترض وجود دولتين هما انجلترا والبرتغال، وأن كل دولة تنتج سلعتين هما الملابس والحديد كما يوضحه المثال العددي التالي:

الدول / الوحدات	وحدة ملابس لكل ساعة عمل	وحدة حديد لكل ساعة عمل
انجلترا	**4**	**3**
البرتغال	**6**	**2**

يتضح من خلال المثال العددي أن البرتغال يمكنها أن تنتج وحدات من الملابس أكبر من انجلترا، ومن ثم يمكن القول بأن البرتغال لها ميزة مطلقة في إنتاج الملابس، وفي المقابل يلاحظ بأن انجلترا يمكنها إنتاج وحدات من الحديد أكبر من البرتغال، ومن ثم يمكن القول بأن انجلترا لها ميزة مطلقة في إنتاج الحديد، وبناءا على ذلك فمن صالح كل من الدولتين التخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة واستيراد السلعة الأخرى؛

كما عرض أيضا ***David Ricardo***، مثال عددي آخر يوضح فيه فوائد حرية التجارة الخارجية حتى لو كانت النتائج الظاهرة تظهر بأن التجارة في صالح أحد البلدين دون الأخر، ولتوضيح نظريته تصور بأن البرتغال أكثر إنتاجية في كل من السلعتين كما يلي:

إنتاجية العمل* / الدولة	ساعات العمل لإنتاج وحدة الملابس	ساعات العمل لإنتاج وحدة الحديد
إنجلترا	**1**	**2**
البرتغال	**6**	**3**

وبحسب هذا المثال يبدو بأن التجارة غير مفيدة لإنجلترا، ومع ذلك اثبت ريكاردو عدديا بأن انجلترا سوف تستفيد من حرية التجارة، وذلك إذا تخصصت البرتغال في إنتاج إحدى السلعتين التي لها تفوق نسبي أكثر في إنتاجها وكذلك الحال بالنسبة لإنجلترا، وبالرجوع إلى المثال السابق يلاحظ بأن:

تكلفة إنتاج الحديد في البرتغال هي: 6/3 = 0,5 ساعة لكل وحدة من الحديد، أما في إنجلترا فهي: 1/2 = 2 ساعة للوحدة الواحدة من الحديد؛

[1]- طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، ط 1، المكتبة العصرية للنشر والتوريع، المنصورة، مصر، 2010، ص: 4؛

[2]- جون كينث، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، **تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، مدينة الكويت، 2000، ص ص: 82 – 83؛

وفي المقابل فإن تكلفة إنتاج الملابس في البرتغال هي: 3/6 = 2 ساعة لكل وحدة من الملابس، أما في إنجلترا فهي : 2/1 = 0,5 ساعة للوحدة من الملابس؛

وبالمقارنة يلاحظ بأن التكلفة النسبية لوحدة الحديد في البرتغال أقل من مثيلتها في انجلترا، ومن ثم فإنه من صالح البرتغال أن تتخصص في إنتاج الحديد وتصدره إلى انجلترا وتستورد منها الملابس الذي تنتجه انجلترا بتكلفة نسبية أقل؛

ومن خلال المثال العددي لـ *David Ricardo* يتضح بأن الدول تستفيد من حرية التجارة فقط إذا قامت بالتخصص في تصدير السلع التي لها تفوق نسبي في إنتاجها[1]؛

وقد حاول الاقتصاديون فيما بعد تفسير نظرية الميزة النسبية لـ *Ricardo David*، بواسطة تحليل رياضي أعمق، ومن أبرز الباحثين في هذا المجال يوجد *Haberler*؛

فحسب *Haberler*، إذا كان سياق الإنتاج الوطني لدولة انجلترا يتميز بإنتاج سلعتين هما الملابس والحديد، وفي حالة رغبتها زيادة إنتاج الملابس ومواردها العمالية شحيحة ومستغلة بالكامل، عليها نقل العمالة من إنتاج الحديد إلى إنتاج الملابس، ومن هنا فتكلفة الفرصة البديلة تمثل الخسارة في إنتاج الحديد لإنتاج المزيد من الملابس والممثلة بمنحدر إمكانيات الإنتاج *PPF* " *Production Possibility Frontier* "؛

ويقال عن بلد أنه يتمتع بميزة نسبية في إنتاج إحدى السلع، إذا تمكن من إنتاج تلك السلعة بتكلفة فرصة أقل بالنسبة لبلد آخر، وبحسب *Haberler* حتى لوكان أحد البلدين له ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين، فإن ذلك البلد سيكون له ميزة نسبية في إحدى السلعتين فقط، وسيحظى البلد الآخر بميزة نسبية في السلعة الثانية[2].

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 36- 41؛

[2] - *Suranovic s,* ***International Trade Theory and Policy Analysis*** *, The George Washington University , 2006 , pp 100 - 102 .*

المطلب الثاني: النظريات الحديثة في التجارة الدولية؛

توجد العديد من النظريات الحديثة التي تفسر قيام التجارة، ولعل من أبرزها ما يلي:

أولا: التجارة وفق نموذج نسب عوامل الإنتاج

نموذج نسب عوامل الإنتاج أو ما يعرف بنموذج " *HO* " نسبة إلى الاقتصاديين السويديين "*Hechscher–Ohlin*" اللذين عرضاه سنة 1920[1]، يعد من أبرز وأهم نماذج التجارة الدولية الحديثة، حيث يعتبر هذا النموذج امتدادا لنظرية النفقات النسبية لـ ***Ricardo***، وذلك من خلال تبيانه لمصدر اختلاف النفقات النسبية بين الدولتين المتاجرتين؛

حيث اعتبر *Hechscher–Ohlin* بأن الأفكار النظرية لـ *Ricardo* تعرض تحليلا مبسطا لقانون النفقات النسبية في شقه الطبيعي، باعتبار أنها لم تمتد إلى بيان العوامل المؤدية إلى اختلاف النفقات النسبية، واعتبر هذا قصورا في التحليل الكلاسيكي للتجارة الدولية، أو عجز عن استيعابها لكل المصادر الطبيعية والمكتسبة لاختلاف النفقات النسبية[2]؛

وسعى نموذج "*HO*" لنسب عناصر الإنتاج إلى إثبات أن اختلاف النسب التي تتوافر بها عناصر الإنتاج، يؤدي إلى اختلاف النفقات والأسعار النسبية للسلعة الواحدة بين الدول المتاجرة، ما يمكن دولة ما من استيراد السلعة من الخارج بنفقة إنتاج أقل مما لو تم إنتاجها محليا؛

ولكي يثبت النموذج صحة هذه القاعدة، انطلق من البحث عن العوامل المحددة للأسعار في إقتصاد دولة ما، وفي هذا الصدد يرى *Ohlin* بأن الاسعار في النهاية تتحدد بالطلب عليها والمعروض منها؛

ويتحدد جانب الطلب بكل من:

- مستوى الدخل وهيكل توزيعه ؛
- تفضيلات وأذواق المستهلكين .

أما جانب العرض فيتحدد بكل من:

- مدى توافر الكميات المختلفة من عناصر الإنتاج؛
- الشروط الفنية للإنتاج أو دالة الإنتاج.

وبحسب نموذج "*HO*" ، تعد كل من دوال الإنتاج للسلعة الواحدة متشابهة بين دول العالم المختلفة، وأن هيكل الدخل القومي ثابت، وبأن دوال تفضيلات وأذواق المستهلكين بين الدول هي الأخرى متماثلة، لذلك لم يتبقى من العوامل الأربعة السابقة الذكر، سوى العامل المتعلق بمدى الوفرة النسبية لكميات عناصر الإنتاج، والذي أعتبر مصدر لاختلاف المزايا النسبية، باعتباره العامل المفسر لقيام التجارة ما بين الدول[3]؛

---

[1]- *Suranovic s.*, ***International Trade Theory and Policy Analysis***, *op.cit., p 133 .*

[2]- سامي عفيفي حاتم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 147- 148؛

[3]- سامي عفيفي حاتم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 155 – 156؛

كما استعان نموذج "*HO*" بمجموعة من الفروض، والتي يعتبر توافرها شرطا أساسيا لصحة النتائج التي توصل إليها النموذج، وتتمثل تلك الفروض فيما يلي:

- يعتبر عامل الوفرة أو الندرة النسبية في كميات عناصر الإنتاج مصدرا طبيعيا لاختلاف النفقات والأسعار، وبالتالي سببا لقيام التجارة ما بين الدول؛
- المنافسة الكاملة تسود جميع الأسواق الدولية؛
- التجارة تتم بين بلدين، ولتبسيط النموذج سنأخذ بلدين هما انجلترا والبرتغال؛

توجد سلعتين يتم المتاجرة بهما، وهما الملابس "*cloth*" والتي تعتبر كثيفة عنصر العمل، والحديد "*steel*" والذي يعتبر كثيف عنصر رأس المال، بمعنى أن سلعة الملابس تحتاج إلى قدر أكبر من عنصر العمل مقارنة باحتياجها الى رأس المال، بينما سلعة الحديد على العكس تحتاج إلى قدر أكبر من عنصر رأس المال مقارنة باحتياجاتها من عنصر العمل . ويمكن القول أن سلعة الملابس تتميز بارتفاع نسبة العمل/رأس المال أو انخفاض نسبة رأس المال/العمل مقارنة بسلعة الحديد؛

- اثنين من عوامل الإنتاج: وهما العمل ورأس المال، وهما متجانسان بمعنى أنه لا يوجد سوى نوع واحد من العمل ونوع واحد من رأس المال، كما يفترض أيضا بأن العمل ورأس المال قادرين على الحركة داخل البلد ولكن لا يقدران التحرك خارج البلد ؛

الهبات : يقال بأن دولة لها وفرة في رأس المال مثلا إذا كان لديها هبة أكثر من رأس المال لكل هبة وحدة عمل من دولة أخرى ويعبر عن ذلك بمنحنى إمكانيات الإنتاج المتاحة "*PPF* *Production Frontier Possibility*.

ووفقا لنموذج "*HO*" يتم توضيح توازن التجارة الحرة من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (1–2) : توازن التجارة وفق نموذج اختلاف نسب عوامل الإنتاج؛

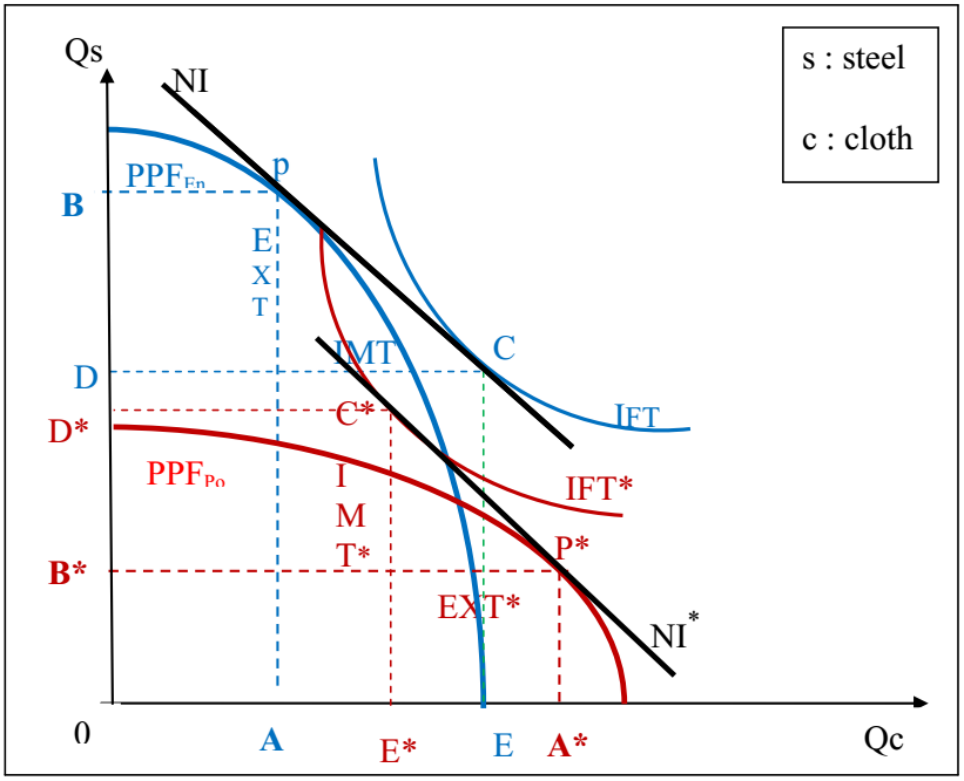

***Source**: Suranovic s. **International Trade Theory and Policy Analysis**, The George Washington University , 2006, p 164 .*

انطلاقا من فرضيات هذا النموذج، يتضح بأن انجلترا لها وفرة في نسبة رأس المال بالنسبة للبرتغال وهذا ما يمثله منحنى PPF_{En} المتجه نحو إنتاج الحديد الذي يتطلب رأس مال مكثف، والبرتغال لها وفرة نسبية في نسبة العمل بالنسبة لإنجلترا وذلك ممثل بمنحنى PPF_{Po} المتجه نحو إنتاج الملابس الذي يتطلب عمل مكثف؛

ومن ثم يلاحظ بأن انجلترا تنتج عند النقطة P والخط المماس لهذه النقطة هو عبارة عن الدخل الوطني "NI *National Income*" لاقتصاد انجلترا؛

ويمثل منحنى الاستهلاك لإنجلترا بمنحنى السواء *indifference curve*، ويرمز له في ظل التجارة الحرة بـ IFT ، ونقطة تماسه مع خط الدخل الوطني C تعبر عن وضع توازن استهلاك انجلترا، وبما أنها تنتج كمية مقدارها $B0$ من الحديد وتستهلك كمية مقدارها $D0$ فالباقي سيتم تصديره والمتمثل في BD، أما بالنسبة للملابس فهي تحتاج إلى كمية مقدارها $E0$ وهي تنتج فقط $A0$ إذا الباقي تقوم باستيراده والمتمثل في AE؛

أما بالنسبة للبرتغال فهي تنتج عند النقطة $P*$ وهي عبارة عن نقطة تماس خط الدخل القومي للبرتغال مع منحنى إمكانيات الإنتاج، أما نقطة توازن الاستهلاك فهي ممثلة بالنقطة $C*$ وهي نقطة تماس منحنى سواء الاستهلاك $IFT*$ مع خط الدخل القومي للبرتغال، وبذلك فهي تنتج كمية مقدارها $0A*$ من الملابس وتستهلك $0E*$ والباقي تقوم بتصديره والمقدر بـ $A*E*$ ، أما بالنسبة للحديد فهي تنتج $0B*$ وهولا يكفي لمتطلبات استهلاكها والمتمثل بـ $0D*$ لذلك عليها استراد الباقي والمتمثل بـ $B*D*$؛

وبذلك توصل نموذج توازن التجارة إلى أن صادرات انجلترا من الحديد تعادل واردات البرتغال من نفس المنتج، وكذلك صادرات البرتغال من الملابس تعادل واردات انجلترا من الملابس[1].

ثانيا: التجارة الدولية في ظل اقتصاديات الحجم الكبير:

يقصد باقتصاديات الحجم الكبير أو ما يعرف بوفرات الحجم، هو تحقيق الإنتاج على نطاق واسع (زيادة الإنتاج) بتكلفة أقل، وفي حالة حدوث وفرات في الحجم داخل صناعة ما، فيمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة التخصص وتحسينات في الكفاءة الإنتاجية التي تعود بالنفع على جميع الدول المتاجرة؛

يعود ظهور نماذج التجارة المبنية على أساس وفرات الحجم إلى أواخر سبعينيات القرن الماضي أين صارت تعد من بين أهم النظريات الحديثة للتجارة، والتي ساهمت بشكل كبير في التغيير الجذري للطريقة التي يفكر بها المنظرون الاقتصاديون حول تدفقات التجارة الدولية[2]؛

من أبرز الباحثين الذي تناول موضوع اقتصاديات الحجم الكبير وانعكاساته على التجارة الدولية يوجد الباحث الاقتصادي *Paul Krugman* من خلال أعماله الخاصة بآثار وفورات الحجم على نماذج التجارة الدولية في سنة 2008[3]؛

ينطلق نموذج اقتصاديات الحجم الكبير من فكرة معاكسة تماما لما جاء به نموذج اختلاف نسب عوامل الإنتاج للاقتصاديين *Hechscher–Ohlin*، حيث يرى بأنه حتى لو كانت الدول متطابقة من حيث هبات عوامل الإنتاج، فإن تحرير التجارة سيكون له أثر إيجابي على رفاهية تلك الدول، ولذلك يعد نموذج اقتصاديات الحجم الكبير من أبرز النماذج التي تشرح التجارة ما بين الدول الاقتصادية الكبرى مثل الولايات المتحدة، الاتحاد الأوربي واليابان.

ويرتكز نموذج اقتصاديات الحجم الكبير على عدد من الفرضيات والمتمثلة فيما يلي[4]:

- دولتين متاجرتين هما: انجلترا والبرتغال؛
- سلعتان هما: الحديد والملابس؛
- عامل واحد للإنتاج وهو العمل L؛
- تكنولوجيا الإنتاج متطابقة في كل من الدولتين المتاجرتين، أي تستخدم نفس متطلبات ساعات العمل الكفيلة بإنتاج وحدة واحدة من أحد السلعتين في كل من انجلترا والبرتغال؛
- إنتاج الحديد يتمتع بوفرات الحجم لدى البرتغال؛
- يفترض أن العمل متجانس ويتحرك بحرية ما بين الصناعات.

[1] - *Suranovic s.*, ***International Trade Theory and Policy Analysis***, *op.cit., p 164* .
[2] - *Marius B.*, ***Scale Economies, Intra-industry Trade And Industry Location In The "New Tfade Theory"***, *Trinity Economic Paper Series, Technical Paper No. 95/4 , 1995, p 2* .
[3] - *Kwok T.*, ***Intra-industry trade: A Krugman-Ricardo model and data*** , *Department of Economics, Lancaster University Management School, United Kingdom, November 2012, p 2* .
[4] - *Suranovic s.*, ***Policy and Theory of International Trade***., *licensed under a Creative Commons by-nc-sa 3.0, 2012, pp 305-308* .

انطلاقا من الفرضيات السابقة تم بناء دالتي إنتاج الملابس والحديد لتبيان فوائد تحرير التجارة في حالة وفرات الحجم كما يلي[1]:

يرتبط قرار الإنتاج بكيفية تخصيص العمالة ما بين صناعة الملابس والحديد، وقيد العمل معرف بالعلاقة التالي:

البرتغال	انجلترا
$L^* = L^*_C + L^*_s$ $L^* = 100$	$L = L_C + L_s$ $L = 100$

دالة إنتاج الملابس هي عبارة عن العلاقة ما بين كمية العمالة المطبقة في إنتاج الملابس بالنسبة لمتطلبات العمالة لإنتاج وحدة من الملابس (ساعات العمل"*hrs*" لإنتاج رف"*rack*" "من الملابس)؛

وبما أنه تم افتراض تماثل تكنولوجيا الإنتاج في كلتا الدولتين، فإنه يستخدم نفس متطلبات العمالة لإنتاج وحدة من الملابس في كل من إنجلترا والبرتغال، وتعرف دالة إنتاج الملابس كما يلي:

البرتغال	انجلترا
$Q^*_C = \frac{L^*_C(hrs)}{a_{LC}(\frac{hrs}{rack})}$	$Q_C = \frac{L_C(hrs)}{a_{LC}(\frac{hrs}{rack})}$

حيث:

- Q^*_C، Q_C : تمثلان كمية إنتاج الملابس في كل من إنجلترا والبرتغال؛
- L^*_C و L_C: تمثلان كمية العمالة المخصصة لإنتاج الملابس في كل من إنجلترا والبرتغال؛
- a_{LC}: متطلبات ساعات العمل لإنتاج وحدة من الملابس، وهي نفسها في كل من إنجلترا والبرتغال وتساوي 1.

أما بالنسبة لدالة إنتاج الحديد، فهي عبارة عن العلاقة ما بين كمية العمالة المطبقة في إنتاج الحديد بالنسبة لمتطلبات العمالة لإنتاج وحدة من الحديد (ساعات العمل لإنتاج طن "Ton" "من الملابس)، وتعرف كما يلي:

البرتغال	انجلترا
$Q^*_S = \frac{L^*_S}{a_{LS}(Q^*_S)}$	$Q_S = \frac{L_S(hrs)}{a_{LS}(Q_S)\left[\frac{hrs}{tons}\right]}$

حيث:

- $a_{LS}(Q_S)$: متطلبات ساعات العمل لإنتاج وحدة من الحديد في انجلترا، وهي عبارة عن 1 ساعة لكل طن من الحديد؛

[1] - *Suranovic s., **Policy and Theory of International Trade**, op.cit, p 305, 306 .*

- $a_{LS}(Q^*_S)$: متطلبات ساعات العمل لإنتاج وحدة من الحديد في البرتغال، وهي تنخفض مع ارتفاع إنتاج الصناعة، انطلاق من افتراض أن إنتاج الحديد يتمتع بوفرات الحجم في الإنتاج لدى البرتغال، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (1–3): دالة الإنتاج في نموذج اقتصاديات الحجم الكبير؛

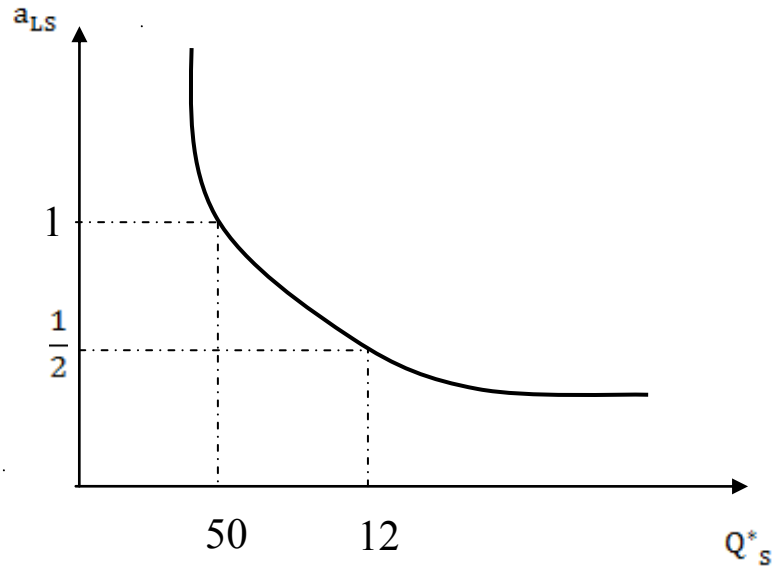

Source: *Suranovic s***, *Policy and Theory of International Trade*** *(v. 1.0), licensed under a Creative Commons by-nc-sa 3.0, 2012, p 308 .*

وبحسب الشكل رقم (1-3) أعلاه يتضح أنه عند إنتاج 50 طن من الحديد في الاقتصاد فإن متطلبات ساعات العمالة للوحدة الواحدة هي ساعة واحدة، ولكن في حالة ما إذا تم زيادة الإنتاج إلى 120 طن من الحديد، فإن متطلبات ساعات العمالة ستنخفض إلى نصف ساعة من العمالة لكل طن من الحديد؛

ولفهم فوائد التجارة الحرة في ظل اقتصاديات الحجم الكبير، يتم الانطلاق أولا من إقتصاد مغلق معرف بالمثال العددي التالي[1]:

	حديد (طن)	ملابس (رف)
إنجلترا	50	50
البرتغال	50	50
الإنتاج العالمي	100	100

من خلال هذا المثال العددي يتضح بأن كل من إنجلترا والبرتغال متطابقتين ومتماثلتين من جميع النواحي، ووضعية التوازن تكون عند إنتاج 50 طن من الحديد في كل من الدولتين، وبما أن متطلبات ساعات العمل لإنتاج طن من الحديد هي 1 ساعة، إذا فإن إجمالي العمالة المخصصة لإنتاج الحديد في كل من الدولتين هي 50 ساعة عمل، وتترك 50 ساعة عمل أخرى لإنتاج الملابس.

[1] - *Suranovic s.*, ***Policy and Theory of International Trade****, op.cit, p 309 .*

ويلاحظ في هذا المثال بأن كل من المطلوبات والمعروضات متطابقة في كل من الدولتين، ومن ثم فإن أسعار السلع ستكون متماثلة أيضا، وفي ظل هذه الشروط لن يكون هنالك حافز لتحرير التجارة؛

ولكن بالرغم من عدم وجود حافز للتداول وفق نموذج التوازن المغلق، إلا أنه يمكن إظهار بأن التجارة ستكون مفيدة لكل من الدولتين، وذلك في ظل شرط أساسي، وهو نجاح احدى الدولتين في تحقيق وفرات الحجم في احدى الصناعتين، وترك الدولة الأخرى لتتخصص في إنتاج الصناعة الأخرى؛

وبحسب الافتراضات السابقة، وبالاعتماد على الشكل رقم (1-3)، فإن البرتغال تتمتع بوفرات الحجم في صناعة الحديد، فإذا ترك لها إنتاج 120 طن من الحديد، وعند هذا المستوى متطلبات إنتاج طن من الحديد هو نصف ساعة عمل، وبإخضاع هذه المعطيات إلى دالة الإنتاج، يتبين بأن إجمالي العمالة اللازمة هي 60 ساعة؛

وعند تخصيص البرتغال ما تبقي من عمالة وهي 40 ساعة عمل لإنتاج الملابس، وتخصص انجلترا في إنتاج الملابس فقط، فإن مستويات الإنتاج العالمية بعد إعادة توزيع العمالة يمكن تمثيلها فيما يلي[1]:

	حديد (طن)	ملابس (رف)
إنجلترا	100	0
البرتغال	40	120
الإنتاج العالمي	140	120

ومن خلال المثال العددي يلاحظ ارتفاع إنتاج السلعتين، وفي هذه الحالة يمكن إيجاد شروط تجارية تسمح باستفادة كلتا الدولتين، على سبيل المثال : إذا قامت إنجلترا بتصدير 60 طن من الحديد واستيراد 30 رف من الملابس، فستستهلك كل دولة 70 رف من الملابس (أكثر بـ 20 رف في حالة الاقتصاد المغلق)، و60 طن من الحديد (أكثر بـ 10 طن في حالة الاقتصاد المغلق)؛

وبالتالي فإن نموذج اقتصاديات الحجم الكبير، يبين بأن التجارة الحرة بعد إعادة توزيع مناسب للعمالة، يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع الرفاهية الوطنية لكل من الدولتين المتاجرتين، مقارنة على ما هو عليه في حالة الاقتصاد المغلق، ويحدث ارتفاع الرفاهية لأن تركيز الإنتاج في صناعة ذات وفرات الحجم في دولة واحدة، يتيح الاستفادة من تحسينات الكفاءة الإنتاجية.

[1] - *Suranovic s., **Policy and Theory of International Trade** (v. 1.0), op.cit, p 309 .*

المبحث الثالث: سياسات وأدوات التجارة الدولية؛

السياسات التجارية الدولية هي عبارة عن سياسات حكومية تختص بمجال التجارة الدولية، حيث تسعى كل دولة من خلال متاجرتها مع دول أخرى إلى تحقيق فوائد تنعكس على مجمل قطاعاتها الاقتصادية، ولتحقيق ذلك يتم اعتماد سياسات تحريرية أو سياسات حمائية، ويتحدد طابع السياسة المعتمدة من خلال مدى الاستعانة بأدوات السياسات التجارية؛

لذا سنتناول في هذا المبحث سياسات التجارة الدولية ما بين الحرية والحمائية التجارية في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فخصص لأدوات سياسات التجارة الدولية؛

المطلب الأول: سياسات التجارة الدولية ما بين الحرية والحمائية التجارية؛

تنقسم السياسات التجارية الدولية إلى نوعين أساسيين هما: الحرية التجارية والحمائية التجارية، ولكل من هذين النوعين مبررات تفسر مدى الحاجة إليها والمزايا المستفادة منها؛

أولا: سياسات حرية التجارة:

حرية التجارة هي تلك السياسات التي لا تعرف الحواجز التي تعرقل المرور الحر للسلع ورؤوس الأموال والاستثمارات مع الدول الأخرى[1]، ولهذه السياسات العديد من المبررات، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1- زيادة الكفاءة الاقتصادية:

يعتقد معظم دعاة حرية التجارة، بأن تحرير التجارة سيكون بشكل عام مفيدا لجميع الدول، ويعود ذلك للدور الذي تلعبه التجارة في رفع الكفاءة الاقتصادية، وذلك من خلال التخصيص الأمثل للموارد في الإنتاج والاستهلاك[2]؛

ويساهم التخصص الدولي في زيادة الحجم الكلي للسلع المنتجة في العالم، مما يؤدي بدوره إلى حسن استغلال موارد كل دولة[3]؛

وفي هذا الصدد قام البنك الدولي بإجراء دراسة حول السياسات التجارية والأداء الاقتصادي شملت 41 دولة نامية ما بين سنة 1960 و 1980، وذلك من خلال مقارنة متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي للدول التي تعتمد على سياسات التجارة الحرة مع الدول التي تعتمد سياسات الحمائية[4] ويمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة في الجدول التالي:

---

[1]- طارق فاروق الحصري، **مرجع سبق ذكره**، ص: 108؛

[2] - *Suranovic s.,* ***A Moderate Compromise: Economic Policy Choice in an Era of Globalization****, Palgrave Macmillan, 2010,p 23 .*

[3]- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي: نظرة عامة علة بعض القضايا**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص: 291؛

[4] - *Abboushi S.,* ***Trade protectionism:reasons and outcomes, Competitiveness Review****: An International Business Journal Vol. 20 No. 5, 2010, pp 385 , 386 .*

الجدول رقم (1–1): النسبة المئوية لنمو متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي تبعا للسياسات التجارية المتبعة؛

السياسات / الفترة الزمنية	حرية تجارة قوية	حرية تجارة متوسطة	تقييد متوسط للتجارة	تقييد قوي للتجارة
1973-1963	سنغفورة 9,0 كوريا الجنوبية 7,1 هونج كونج 6,0	برازيل 5,5 تايلاند 4,9 اندونيسيا 4,6	المكسيك 4,3 كينيا 3,9 فلبين 2,2	تركيا 3,5 ارجنتين 3,1 سريلانكا 2,3 الهند 1,1 بنغلادش -1,4
1985-1973	سنغفورة 6,5 هونج كونج 6,3 كوريا الجنوبية ,4	ماليزيا 4,1 تايلاند 3,8 تونس 2,9	سريلانكا 3,3 باكستان 3,1 كلومبيا 1,8	الهند 2,0 إثيوبيا-0,4 نيجيريا -2,5 بوليفيا-3,1

Source: *World Development Report 1987.*

وبناء على هذه الدراسة، تم التوصل إلى أن الدول التي تعتمد على سياسات حرية التجارة تمكنت من تحقيق متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي أكبر من الدول التي قامت بتقييد تجارتها الخارجية، ومن ثم توصلت الدراسة إلى أن سياسات الحرية التجارية القوية أنجع من سياسات الحرية التجارية المتوسطة، وهذا ما يؤكد حجج دعاة حرية التجارة [1]؛

2- تشجيع التقدم التكنولوجي:

تؤدي حرية التجارة إلى منافسة حادة بين المنتجين، ونتيجة لذلك سيسعى كل منتج إلى تحسين وتطوير طرق الإنتاج وإدخال التكنولوجيا الحديثة، التي تساعد على زيادة الإنتاج وخفض تكاليف السلع، مما يسمح للمنتجين المؤهلين على المحافظة على حصتهم في السوق، وفي نفس الوقت يستفيد المستهلك من هذه المنافسة ويشتري ما يحتاجه من السلع بأسعار منخفضة[2]؛

3- تضييق الخناق على قيام الاحتكارات:

إن حرية التجارة تصعب من قيام الاحتكار داخل الدول، حيث تساهم في إنشاء منافسة عادلة ما بين المؤسسات المحلية والأجنبية، وعدم السماح بالسيطرة الاحتكارية على الأسواق المحلية، وهذا من شأنه توفير سلع بأقل الأسعار وأكثر جودة[3].

[1]- *Suhail Abboushi, op.cit. , p 386 .*

[2]- علي عبد الفتاح أبو شرار، **مرجع سبق ذكره**، ص: 393؛

[3]- علي عبد الفتاح أبو شرار، **مرجع سبق ذكره**، ص: 393؛

ثانيا: سياسات حماية التجارة:

حماية التجارة تعتمد على سياسات تقييدية من خلال الاستعانة بالحواجز التجارية، ولهذه السياسات العديد من المبررات من أبرزها:

1- حماية الصناعات الناشئة:

يعتبر مبرر حماية الصناعات الناشئة من أقدم الحجج المستخدمة لتبرير حماية الصناعات المحلية من المنافسة الدولية، حيث يرى مؤيدوها أن نفقات الصناعة في مراحلها الأولى تكون مرتفعة لذلك يجب حمايتها حتى تنخفض تلك النفقات وتتمتع الدولة بمزايا التصنيع، وعندئذ تستطيع إزالة الحماية دون أن يصيب تلك الصناعة أي ضرر[1]؛

وقد اتخذت هذه الحجة لحماية الصناعات في أمريكا عند بداية نهضتها الصناعية التي كانت متأخرة عن نظيرتها في بريطانيا، كما وأنه لا يزال يأخذ بها في وقتنا الحالي لا سيما لدى الدول النامية، وفي هذا الصدد يرى الاقتصادي *Tybout* بأن هنالك سببين أساسيين للدول النامية في اعتمادها لحجة حماية الصناعات الناشئة، السبب الأول يتمثل في الضغوط التنافسية التي تواجهها الصناعات في الدول النامية حيث يعمل مزيج من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر على تقليل ربحية تلك الصناعات، أما السبب الثاني فيتعلق بحجم السوق أو الأسواق التي تعمل فيها تلك الصناعات، حيث تساهم حماية الصناعات الناشئة من زيادة حجم السوق لتلك الصناعات، وهذا ما سيسمح لها من زيادة حجم عملياتها، والاستثمار في تقنيات الإنتاج التي توفر عوائد داخلية متزايدة على نطاق واسع [2]؛

2- تنويع الإنتاج:

تتخذ الدول الأسلوب الحمائي بغرض تحقيق اقتصاد أكثر تنوعًا، وهي تسعى بذلك لتفادي خطر التخصص، حيث يعتقد بأن تخصصها في إنتاج عدد قليل من السلع ، قد يؤدي بها لمواجهة مشاكل على المدى الطويل كالتغيرات التكنولوجية التي قد تجعل منتجاتها الرئيسية عتيقة ولا تستطيع المنافسة[3]؛

3- جذب رؤوس الأموال الأجنبية:

إن حماية الأسواق المحلية قد تشجع الشركات الأجنبية على الاستثمار في البلد الذي يتبع قوانين الحماية وعلى إنشاء فروع لها فيه، كي تتجنب عبء الرسوم الجمركية التي ستفرض على منتجاتها فيما لو ظلت تنتج في الخارج وتصدر إلى البلد المعني، فالحماية الجمركية تؤدي إلى ارتفاع أسعار منتجات السلع الصناعية المحمية في الداخل، وبالتالي ارتفاع معدل الربح المتوقع للاستثمار فيها، وهذا بحد ذاته يشكل عامل إغراء واجتذاب لرأس المال الأجنبي للاستثمار في هذه الصناعة[4]؛

---

[1]- زينب حسين عوض الله، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 292 – 293؛

[2] - *Agence des États-Unis pour le développement international*, ***Infant-Industry Protection and Trade Liberalization in Developing Countries***, *Research Report, Mai 2004, pp 1, 2*

[3] - *Mohammad R., K., Protectionism ,* ***Lahore School of Economics*** *· Center of Environmental Science and Policy, Pakistan, 2016, p 56 .*

[4]- محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص: 303؛

4- تخفيض معدلات البطالة:

الدول التي تعاني من نسب عالية من البطالة تلجأ إلى اعتماد الأسلوب الحمائي، الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية في السوق المحلية، ما يدفع مستهلكيها للتحول من شراء السلع الأجنبية إلى شراء السلع المحلية الصنع. مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية وهذا ما يدفع الصناعات المحلية إلى توسيع انتاجها وزيادة توظيف العمال، مما يساعد على خفض البطالة في البلد[1]؛

5- تحقيق موارد للخزينة العامة:

في كثير من الأحيان يكون الحصول على موارد للخزينة العامة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة من أهم أهداف السياسة التجارية الحمائية، حيث يعتبر الحصول على الموارد من هذا الطريق أكثر فاعلية وأكثر قبولا سياسيا مقارنة ببعض الطرق البديلة لتمويل الخزينة العامة. فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزينة بفرض رسوم جمركية على السلع الأجنبية عند دخولها عبر حدود الدولة المعنية[2].

المطلب الثاني: أدوات سياسات التجارة الدولية؛

إن إعتاد الدول على سياسة حرية التجارة الدولية أو حمايتها، يتوقف على مدى تطبيقها أو عدم تطبيقها لمجموعة من الأدوات التقييدية للتجارة الدولية، وتتمثل أدوات السياسة التجارية في كل الأساليب التي يمكن بها التأثير على التجارة الدولية، وتضم الأساليب التالية:

أولا: الأساليب السعرية:

هي تلك الأساليب التي تؤثر في التبادل التجاري من خلال التأثير على أسعار الواردات والصادرات، وتتضمن ما يلي:

1- الرسوم الجمركية:

وهي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها الحدود الجمركية[3]، وتأخذ الرسوم الجمركية الأشكال التالية: الرسوم النوعية، الرسوم القيمية والرسوم المركبة.

1-1- الرسوم النوعية: هي رسم يتخذ قيمة نقدية ثابتة على الوحدة العينية الواحدة من السلعة بغض النظر عن سعرها؛

1-2- الرسوم القيمية: هي رسم يتحدد كنسبة مئوية من قيمة السلعة؛

1-3- الرسوم المركبة: وهي عبارة عن توليفة من الرسوم النوعية والرسوم القيمية.

وتعد الرسوم الجمركية من أكثر أدوات السياسة التجارية استعمالا من طرف الدول، وأهم وسيلة تتخذ لحماية الصناعة والمنتجات المحلية وتحقيق التوازن في الميزان التجاري[4].

---

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار، **مرجع سبق ذكره**، ص: 348؛

[2]- مجدي محمود شهاب، **الإقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007 ، ص: 117؛

[3]- علي عبد الفتاح أبو شرار، **مرجع سبق ذكره**، ص: 263؛

[4]- يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص: 73؛

2- نظام الإعانات:

نظام الإعانات أو الدعم يتمثل في تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة[1]، فهذا النظام هو محاولة لكسب الأسواق في الخارج عن طريق تمكين الشركات المحلية أو المصدرين من البيع في الخارج بثمن لا يحقق لهم الربح، على أن تقدم لهم إعانات حكومية تعوضهم عن الربح المفقود. إن الإعانات التي تقدم للشركات المحلية تقلل من تكلفة الإنتاج وترفع من قدرتها التنافسية وتشجع الصادرات إلى الخارج وتؤثر على التجارة الدولية[2]، ومن أبرز أوجه الدعم الحكومي المقدم للشركات المحلية توجد المساعدات الإدارية، وبرامج إعادة التدريب، وتمويل البحث والتطوير في هذه الشركات، واعطاء امتيازات ضريبية للشركات المحلية التي تنتج سلعا تجارية لها تأثير مباشر على التكلفة النسبية التنافسية؛

3- نظام الإغراق:

يتمثل نظام الإغراق في بيع سلعة منتجة محليا في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن تكلفة إنتاجها، أو يقل عن السعر الذي تباع به في السوق الداخلي، فهو نظام بسعرين، أحدهما مرتفع في السوق الداخلي والآخر منخفض في السوق الخارجي، والهدف من الإغراق هو كسب الأسواق الخارجية بالقضاء على كل منافسة محتملة، وتقابل الدول المختلفة نظام الإغراق برد فعل مضاد ألا وهو فرض رسوم جمركية إضافية تذهب بأثر الإغراق[3]؛

4- تغيير سعر الصرف:

وهو أحد الأساليب السعرية المستخدمة في السياسة التجارية الخارجية، ويقصد به كل تخفيض أو رفع في سعر الوحدة النقدية الوطنية مقوما بالوحدات النقدية الأجنبية[4]، وغالبا ما يكون تغيير سعر الصرف باتجاه تخفيض قيمة العملة الوطنية لتحقيق جملة من الأهداف من بينها معالجة العجز في الميزان التجاري من خلال تحفيز الصادرات والتقليل من الواردات، الحد من خروج رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع تدفقها إلى الداخل، وقد يرمي تخفيض سعر العملة إلى زيادة دخل المنتجين المحليين والتخفيف من مديونيتهم.

ثانيا: الأساليب الكمية:

وهي أساليب تؤثر في المبادلات التجارية تأثيرا كميا مباشرا، وتتضمن كل من:

1- نظام الحصص:

هو نظام يتم بمقتضاه تحديد الكميات التي يمكن استيرادها من سلعة خلال مدة معينة، بحيث لا يسمح باستيراد تلك السلعة إلا في حدود الكمية المحددة. فالدولة فيه تحدد كمية معينة لا يجوز استيراد كمية أكبر منها[5]؛

---

[1]- مجدي محمود شهاب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 148؛

[2]- علي عبد الفتاح أبو شرار، **مرجع سبق ذكره**، ص: 283؛

[3]- يوسف مسعداوي، **مرجع سيق ذكره**، 2010، ص: 93؛

[4]- محمد دياب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 325؛

[5]- مجدي محمود شهاب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 143؛

وتقوم الدول باتباع نظام الحصص للأسباب التالية[1]:

- يسمح بدخول السلع الأجنبية من غير أن تتعرض لرسم جمركي، ولكنها تدخل فقط بمقدار الكمية المسموح بها؛
- يحقق نقص في الواردات بطريقة فعالة، حيث أنه أكثر فعالية من الرسوم الجمركية التي تترك مجالا لاختيار الأفراد.

2- تراخيص الاستيراد:

هو ذلك النظام الذي تخضع بموجبه الدولة عملية الاستيراد لنظام التراخيص المسبقة، فلا يسمح باستيراد سلعة من السلع الأجنبية إلا بعد الحصول على إذن مسبق من السلطة[2]، وعادة ما يستخدم نظام التراخيص مكملا لنظام الحصص، بهدف تنظيم عملية الاستيراد وتوزيع الحصص بين مختلف المستوردين؛

والفكرة في نظام تراخيص الاستيراد هي منع الاندفاع على الواردات عندما ترى الدول قصور ما بيدها من عملة أجنبية للشراء من الخارج أو إسرافا في استيراد سلعة معينة[3]؛

3- 3– نظام الحظر أو المنع:

الحظر هو منع سلعة معينة من دخول الدولة أو الخروج منها، وهو يعتبر اجراء استثنائيا يطبق على بعض المواد الممنوعة أو بعض السلع التي قد تجد الدولة خطرا في دخولها إليها أو خروجها منها[4]؛

وقد يكون الحظر كليا أو جزئيا، فالحظر الكلي هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج، وتحاول أن تعيش بما لديها من موارد انتاجية بهدف تحقيق اكتفاءها الذاتي. أما الحظر الجزئي فيعني أن الدولة تمنع التبادل التجاري مع بعض الدول أوفي بعض السلع نتيجة للحروب أو لأسباب صحية أو أسباب مالية[5].

[1]- يوسف مسعداوي، **مرجع سبق ذكره**، 2010، ص: 82؛

[2]- محمد دياب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 331؛

[3]- مجدي محمود شهاب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 146؛

[4]- محمد دياب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 328؛

[5]- مجدي محمود شهاب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 128؛

ثالثا: الأساليب التقنية:

إلى جانب الأساليب السعرية والكمية، يمكن للدول استخدام الأساليب التقنية من أجل تنظيم تجارتها الخارجية، والتي تصنف بحسب الانكتاد إلى أساليب الصحة والصحة النباتية، الحواجز التقنية أمام التجارة، والتفتيش قبل الشحن وغيرها من الشكليات[1]؛

وتعرف على أنها مجموعة المعايير والتدابير الوطنية في مجال النوعية والجودة، وحماية صحة الإنسان والحيوان وصحة النباتات، والتي يجب على المستورد اتباعها للسماح بدخول سلعته، ويكون الهدف من فرض المعايير التقنية هو الحفاظ على سلامة وصحة المستهلكين ،كما قد يكون الهدف منها هو حماية المنتجين المحليين[2]؛

إن الأساليب التقنية وما تقدمه من حماية فعالة وسريعة ولما تخلقه من عوائق على التجارة الدولية نالت اهتمام الجات منذ سنة 1979 وتم اعتمادها ضمن الاتفاقيات المنشأة للمنظمة العالمية للتجارة منذ سنة 1995.

[1] -*United Nations Conference on Trade and Development,* ***International Classification of Non-Tariff Measures****, 2019 Version, UNCTAD Nations Publication, Switzerland, 2019, p 1 .*
https://unctad.org/system/files/official-document/ditctab2019d5_en.pdf 26/10/2022

[2]- قاشي فايزة، **الإقتصاد الدولي**، دار الأديب، الجزائر، 2007، ص: 111.

خلاصة الفصل:

تعتبر التجارة الدولية أحد الركائز الأساسية في اقتصاديات الدول، فهي تساهم كغيرها من القطاعات الإقتصادية في زيادة الدخل الوطني، وبالتالي تساهم في مستوى الرفاهية الإقتصادية للدول؛

وتبرز أهمية التجارة الدولية في أنها تلعب دورا هاما في توفير السلع والخدمات غير المتوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد، والعمل على التخلص من فائض الإنتاج من السلع والخدمات من خلال نشاط التصدير؛

وقد حاولت مختلف المدارس الإقتصادية عبر نظريات التجارة الدولية تفسير وتوضيح الأسس التي تقوم عليها المبادلات التجارية بين الدول، وقد اختلفت هذه النظريات ما بين الفكر الحمائي والفكر الحر في تحليل المكاسب والتكاليف الناتجة عن التجارة الدولية؛

ومن أجل الاستفادة من المزايا الناتجة عن التجارة الدولية، تحاول كل دولة رسم سياستها التجارية التي تمكنها من تحقيق الأهداف الإقتصادية للدولة، وذلك بالاعتماد على سياسة حرية التجارة أو سياسة حماية التجارة، ويتحدد طابع السياسة المعتمدة من خلال مدى الاستعانة بأدوات السياسات التجارية السعرية، الكمية والتقنية، ومن بين السياسات التي اعتمت على المستوى الدولي ما تفرضه المنظمة العالمية للتجارة على صادرات الدول؛

وتعد الأساليب الصحة والصحة النباتية من أهم أدوات سياسات التجارة الدولية في وقتنا المعاصر التي تهدف للحفاظ على سلامة وصحة المستهلكين وضمان جودة المنتجات المصدرة، حيث ساهم التوسع في تجارة المنتجات الغذائية والزراعية إلى زيادة الاهتمام الدولي بالصحة والصحة النباتية والبحث عن سلامة الأغذية في التجارة الدولية، وأدى بالعديد من الدول والهيئات إلى تبني سياسات جديدة من بينها أساليب الصحة والصحة النباتية المفروضة على المنتجات الغذائية والزراعية وهذا ما سنحاول التطرق إليه في الفصل الثاني؛

الفصل الثاني

تمهيد:

يعد موضوع الصحة والصحة النباتية من أبرز الموضوعات التي تشغل اهتمام دول العالم في عصرنا الراهن، ونتيجة للاستخدام الواسع لأساليب الصحة والصحة النباتية بهدف حماية صحة الانسان والحيوان والنبات، ولتفادي استخدامها كحواجز غير جمركية على تجارة السلع الدولية، عكفت العديد من المنظمات الدولية على ضبط تلك الأساليب والقوانين التي تحكمها؛

حيث قامت الانكتاد ومن خلال فريق عمل يشمل العديد من المنظمات الدولية من بينها المنظمة العالمية للتجارة، بتبني تعريف وتصنيف لأساليب الصحة والصحة النباتية يأخذ بعين الاعتبار تأثيرها الاقتصادي على السلع المتداولة أو أسعارها أوكليهما؛

في حين تبنت المنظمة العالمية للتجارة اتفاقية الصحة والصحة النباتية والتي تشمل قوانين ملزمة لأعضائها تخص العديد من الموضوعات التي تضبط استخدام أساليب الصحة والصحة النباتية في إطار التبادلات التجارية الدولية، كما قامت بتحديد مدى ارتباط تلك الاتفاقية مع باقي اتفاقياتها ذات الصلة. ويعد حل المنازعات التجارية المتعلقة بتلك الأساليب من بين الأنشطة الأساسية للمنظمة، وذلك عندما تعتقد حكومة عضو أن حكومة عضو أخرى تنتهك اتفاقًا أو التزامًا تعهدت به في اطار اتفاقية الصحة والصحة النباتية؛

ولذلك سنحاول الدراسة من خلال هذا الفصل الإلمام بمحاور ما جاء ذكره عن طريق التعرض للمباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم حول أساليب الصحة والصحة النباتية؛

المبحث الثاني: أساليب الصحة والصحة النباتية في ظل النظام التجاري الدولي؛

المبحث الأول: مفاهيم حول أساليب الصحة والصحة النباتية؛

في ظل تزايد الاهتمام الدولي بالصحة والصحة النباتية والبحث عن سلامة الأغذية، سعت العديد من المنظمات الدولية إلى تبني تعريف لأساليب الصحة والصحة النباتية وإعطاء تصنيف لها حتى يتسنى لمختلف دول العالم التعرف عليها؛

ونتناول في هذا المبحث تعريف أساليب الصحة والصحة النباتية من خلال المطلب الأول، أما المطلب الثاني فشمل التصنيف الدولي لأساليب الصحة والصحة النباتية؛

المطلب الأول: تعريف أساليب الصحة والصحة النباتية؛

يقصد بمصطلح "الصحة" كل من صحة الإنسان والحيوان، بما في ذلك سلامة الأغذية، أما بالنسبة لمصطلح " الصحة النباتية " يعني صحة النبات[1]، وقد قامت منظمتان دوليتان بتقديم تعريف دقيق لأساليب الصحة والصحة النباتية؛

أولا: تعريف الانكتاد لأساليب الصحة والصحة النباتية:

قام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو ما يعرف بالأنكتاد في إطار تصنيفه للأساليب غير الجمركية لسنة 2012 بعرض تعريف لأساليب الصحة والصحة النباتية، والتي عرفها على أنها:

الأساليب التي تطبق لحماية حياة البشر أو الحيوانات من المخاطر الناشئة عن المواد المضافة، الملوثات، السموم أو الكائنات المسببة للأمراض، الموجودة في غذاء البشر أو الحيوانات، ولحماية البشر من الأمراض المنقولة عبر النباتات أو الحيوانات، ولحماية حياة الحيوانات والنباتات والتنوع البيولوجي من الآفات أو الأمراض أو الكائنات المسببة للأمراض، مع ضمان منع أو تضييق نطاق الضرر الذي يلحق بها. وتشمل هذه الأساليب حماية كل من حياة الأسماك والحيوانات البرية، وكذلك الغابات والنباتات البرية[2]؛

وقد شمل تصنيف الأساليب غير الجمركية لسنة 2019 استثناء الأساليب التي تهدف إلى حماية البيئة أو مصالح المستهلك أو الرفق بالحيوان فهي لا تندرج ضمن أساليب الصحة والصحة النباتية[3].

---

[1] - *World Trade Organization,* ***The WTO Agreements Series : Sanitary and Phytosanitary Measures****, Printed in Switzerland, 2010, p 13 .*

[2] - *United Nations Conference on Trade and Development,* ***International Classification of Non-Tariff Measures****, 2012 Version, UNCTAD Nations Publication, Switzerland, 2015, p 7 .*
https://unctad.org/system/files/official-document/ditctab20122_en.pdf 8/06/2018

[3] - ***ibid,*** *p 1 .*

ثانيا: تعريف المنظمة العالمية للتجارة لأساليب الصحة والصحة النباتية:

تعرض اتفاقية الصحة والصحة النباتية المدرجة ضمن الاتفاقيات المنشأة للمنظمة العالمية للتجارة في إطار جولة الأورجواي ضمن ملحقها A، تعريفا مفصلا حول أساليب الصحة والصحة النباتية والمجالات التي تشملها، حيث عرفتها على أنها[1]:

كل الأساليب التي تشتمل القوانين، المراسيم، اللوائح، المتطلبات والإجراءات المتعلقة بأساليب الصحة أو الصحة النباتية بما في ذلك معايير المنتج النهائي ، العمليات وطرق الإنتاج، إجراءات الاختبار والتفتيش والتصديق والموافقة ، معاملات الحجر الصحي بما في ذلك المتطلبات ذات الصلة المرتبطة بنقل الحيوانات أو النباتات، أو مع المواد اللازمة لبقائهم أثناء النقل ، أحكام بشأن الأساليب الإحصائية ذات الصلة وإجراءات أخذ العينات وطرق تقييم المخاطر، متطلبات التغليف و التوسيم المتعلقة مباشرة بسلامة الغذاء؛

كما تم تحديد نطاق تطبيق اتفاقية الصحة والصحة النباتية، حيث تسري الاتفاقية وفقًا لملحقها A، على جميع الأساليب التي تهدف إلى حماية داخل إقليم العضو كل من[2]:

أ – الحياة الحيوانية والنباتية أو الصحة من دخول أو إنشاء أو انتشار الآفات أو الكائنات الحاملة للأمراض أو الأمراض المسببة للأمراض؛

ب – الحياة البشرية أو الحيوانية أو الصحة من المخاطر التي تحملها الأغذية (المخاطر الناشئة عن المواد المضافة أو الملوثات أو السموم أو الكائنات المسببة للأمراض في الأغذية و المشروبات أو الأعلاف)؛

ج – الحياة البشرية أو الصحة من الأمراض التي تحملها الحيوانات أو النباتات أو منتجاتها؛

د – منطقة العضو من الأضرار الأخرى الناشئة عن دخول أو إنشاء أو انتشار الآفات.

وفي إطار التحديد الدقيق للعناصر التي تندرج ضمن نطاق اتفاقية الصحة والصحة النباتية تم تحديد المصطلحات التالية:

- الحيوان: تتضمن الحيوانات كل من الأسماك والحيوانات البرية؛
- النبات: تشتمل النباتات كل من الغابات والنباتات البرية؛
- الآفات: يقصد بها الاعشاب الضارة؛
- الملوثات: تشتمل كل من مبيدات الآفات ومخلفات الادوية البيطرية والمواد الغريبة .

[1] - *World Trade Organization, **op. cit**, p 37 .*
[2] - ***ibid**, p 37.*

المطلب الثاني: التصنيف الدولي لأساليب الصحة والصحة النباتية؛

تعد أساليب الصحة والصحة النباتية، من بين أحد أهم الأساليب غير الجمركية التي تعتمدها حكومات الدول عبر سياسات تختلف عن الرسوم الجمركية العادية، والتي قد يكون لها تأثير اقتصادي على التجارة الدولية في السلع، من خلال تغيير الكميات المتاجر بها أو أسعارها أو تغيير الكميات والأسعار معا؛

وفي إطار برنامج العمل الخاص بالأساليب غير الجمركية ضمن الانكتاد، الذي يشرف عليه فريق الدعم متعدد الوكالات* *(Multi-Agency Support Team (MAST*، تم إصدار تصنيف خاص بالأساليب غير الجمركية المعد في سنة 2012، والذي أدرج أساليب الصحة والصحة النباتية في صدارة الأساليب التقنية التي تعمل على تقييد واردات الدول من السلع[1]؛

وبغية معالجة التعقيدات المتزايدة للتجارة الدولية ومراجعة التصنيف تم استصدار أخر تصنيف لسنة 2019، حيث قامت مجموعة MAST وخبراء آخرون ومسؤولون حكوميون بتنقيح نسخة 2012 وذلك إبتداءا من 2015 إلى 2018، ليتم اعتماد تصنيف معدل تناول فصله الأول أساليب الصحة والصحة النباتية ومختلف تصنيفاتها .

أولا: حظر أو تقييد الواردات لأسباب تتعلق بأساليب الصحة والصحة النباتية:

يشمل هذا الصنف كل المحظورات أو القيود المتعلقة بالمنتجات النهائية المراد استيرادها، والتي تم تقسيمها إلى كل من[2]:

1- المحظورات الجغرافية المؤقتة لأسباب تتعلق بأساليب الصحة والصحة النباتية : ويندرج ضمن هذا الصنف حظر منتجات محددة من دول أو مناطق جغرافية تنتشر فيها الأمراض المعدية، مثل الحظر الذي تفرضه المملكة العربية السعودية على استيراد لحوم الأبقار والأغنام من طرف العديد من الدول بسبب انتشار مرض الحمى القلاعية وجنون البقر[3] ، وكذلك الحظر الذي تفرضه على استيراد لحوم الدواجن والبيض بسبب انتشار مرض إنفلونزا الطيور[4] .

---

*- تم تأسيس فريق الدعم متعدد الوكالات سنة 2006، بهدف تصنيف الأساليب غير الجمركية، و هو مكون من ثمانية منظمات دولية هي : منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، مركز التجارة الدولية، الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، منظمة الامم المتحدة للتنمية و الصناعة، البنك الدولي و المنظمة العالمية للتجارة .

[1] *-United Nations Conference on Trade and Development, **International Classification of Non-Tariff Measures**, 2012 Version, op.cit., p 1 .*

[2] ***-ibid**,. p p 1,2 .*

[3]– الهيئة العامة للغذاء و الدواء، المملكة العربية السعودية، **الدول المحظور مؤقتا استيراد لحوم الأبقار و الأغنام منها**، تاريخ التحديث 2018/02/20 .

https://www.sfda.gov.sa/ar/food/circulations/restraiction/Documents/D-BeefSheep-meat.pdf 13/06/2018

[4]- الهيئة العامة للغذاء و الدواء، المملكة العربية السعودية، **الدول المحظور مؤقتا استيراد لحوم الدواجن و بيض المائدة منها**، تاريخ التحديث 2018/02/20 .

https://www.sfda.gov.sa/ar/food/circulations/restraiction/Documents/D-Poultry-meat.pdf 13/06/2018

2- القيود الجغرافية على الأهلية:

يهتم هذا الصنف بالحظر الذي يفرض على واردات منتجات معينة من بلدان ومناطق معينة بسبب افتقارها إلى أدلة على وجود أوضاع أمان كافية تكفل تجنب مخاطر الصحة و الصحة النباتية، على سبيل المثال قد يتم حظر واردات منتجات الألبان من الدول التي لا تستطيع إثبات وجود أوضاع صحية مرضية للدول المستوردة؛

3- النهج النظمي:

هو نهج يجمع بين اثنين أو أكثر من أساليب الصحة والصحة النباتية المتعلقة بالمنتج، ويمكن للأساليب المجمعة أن تتكون من عدد من الأساليب المترابطة، بالإضافة إلى متطلبات تقييم المطابقة التي تطبق في جميع مراحل الإنتاج، كأن ينص برنامج استيراد ما على حزمة من الأساليب التي تحدد بدقة موقع الإنتاج كي يكون خالي من الآفات، ومبيدات الآفات المسموح باستخدامها، وتقنيات الحصاد، بالإضافة إلى متطلبات الفحص عند نقطة الدخول .

4- متطلبات الترخيص المتعلقة بأساليب الصحة والصحة النباتية:

يشتمل هذا الصنف على اشتراط أن يحصل المستوردون على تفويض أو تصاريح أو موافقة من وكالة حكومية ذات صلة في بلد المقصد لأسباب تتعلق بالصحة والصحة النباتية، ومن أجل الحصول على هذا الترخيص قد يلزم المستوردون للامتثال لأنظمة محددة وتقييمات المطابقة، وعلى سبيل المثال قامت الإمارات العربية المتحدة بإصدار قرار وزاري من طرف وزارة التغير المناخي والبيئة (وزارة البيئة والمياه سابقا) بخصوص إجراءات تسجيل واستيراد المبيدات، حيث ألزمت مستوردي المبيدات لديها بأن يكون المبيد مسجل لدى الوزارة وذلك وفق متطلبات ومستندات محددة، وفي حالة عدم الالتزام بذلك قبل وصول الإرسالية إلى منافذ الدولة يتم رفضها وإعادة تصديرها إلى بلد المنشأ على نفقة المستورد وتحصيل قيمة الغرامات المقررة[1] ؛

5- متطلبات تسجيل المستوردين:

يهتم هذا الصنف بالاشتراط الذي يلزم المستوردين بالتسجيل لدى وكالات حكومية معينة مثل وزارة الصحة قبل أن يتمكنوا من استيراد منتجات معينة، مع إلزامهم للامتثال لاشتراطات معينة، تقديم مستندات ودفع رسوم التسجيل، فعلى سبيل المثال : قامت المملكة العربية السعودية بإنشاء هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية

[1]- وزارة التغير المناخي و البيئة، قرار وزاري رقم 464 لسنة 2016 المعدل لبعض أحكام القرار الوزاري رقم 799 ، **في شأن تسجيل و استيراد المبيدات**، 2015 .

https://docs.wto.org/Dol2FE/Pages/FE_Search/ExportFile.aspx?id=244997&filename=q/G/SPS/NARE142A1.pdf 04/07/2018

تابعة لرئيس مجلس الوزراء والمتمثلة في الهيئة العامة للغذاء والدواء، والتي قامت بتحديد المؤسسات من مختلف الدول المسموح لها بتصدير المنتجات الغذائية إلى المملكة العربية السعودية[1].

ثانيا: الحدود المسموح بها للمخلفات والاستخدام المقيد للموارد:

يشتمل هذا الصنف كل من[2]:

1- الحدود المسموح بها لمخلفات أو تلوث مواد معينة:

هذا الصنف يحدد الحد الأقصى للمخلفات أو الحد المسموح به لمواد معينة مثل الأسمدة ومبيدات الآفات ومواد كيميائية وعلف الحيوانات، التي تستخدم في عملية إنتاج الغذاء و العلف ولكنها ليس من مكوناته الأصلية؛

على سبيل المثال قامت عمان باستصدار قرار وزاري رقم 74 سنة 2000 والذي شرع في تطبيقه ابتداء من جانفي 2006 الخاص بالملصقات الغذائية والسلامة، والذي ينص على الحدود القصوى لمخلفات الأدوية البيطرية في المنتجات الغذائية ذات أصل حيواني[3] .

2- الاستخدام المقيد لمواد معينة في الأغذية والأعلاف والمواد الملامسة للأغذية والأعلاف:

في إطار هذا الصنف يمكن للدول تقييد أو حظر استخدام مواد معينة موجودة في الغذاء أو العلف، وقد يشمل ذلك التقييد أيضا المواد الموجودة في حاويات الأغذية التي من الممكن أن تنتقل إلى الغذاء، فعلى سبيل المثال قد يتم فرض قيود معينة على المواد المضافة في الأغذية و الأعلاف لغرض التلوين، الحفظ أو التحلية؛

على سبيل المثال قرار وزير الفلاحة والصيد البحري لدولة المغرب رقم 1490-13 الصادر في 3 ماي 2013 الذي يحدد قائمة ومستويات الحد الأقصى للمواد غير المرغوب فيها في علف الحيوانات وكذلك قائمة وحدود استخدام المضافات والخلائط المسبقة والأغذية التكميلية المخصصة لتغذية الحيوانات[4].

ثالثا: اشتراطات التوسيم، وضع التأشيرات، التغليف والتعبئة

يتناول هذا الصنف كل من[5]:

---

[1]– الهيئة العامة للغذاء و الدواء، **قائمة الدول و مؤسساتها المصدرة للمملكة العربية السعودية** .

https://www.sfda.gov.sa/ar/food/about/administration/mangement_food/Pages/EDOIFC-MeatAndImportingCountries.aspx 13/06/2018

[2] *- United Nations Conference on Trade and Development,* ***International Classification of Non-Tariff Measures****, 2019 Version, op.cit., p 3 .*

[3] *- World Trade Organization,* ***Notification Sultanate of Oman, Maximum Residue limits of Veterinary drugs in food products - animal origin****, Committee on Sanitary and Phytosanitary Measures, 2 February 2005, p 1.*

[4] *- World Trade Organization,* ***Notification MAROC, Arrêté du ministre de l'agriculture et de la pêche maritime n°1490-13****, Committee on Sanitary and Phytosanitary Measures, 14 août 2013, p 1.*

[5] *- United Nations Conference on Trade and Development,* ***International Classification of Non-Tariff Measures****, 2019 Version, op.cit., p p 3,4 .*

1- اشتراطات التوسيم:

يقصد بالتوسيم كل المعلومات الخطية، الالكترونية التي تدون على عبوة الاستهلاك أو على بطاقة منفصلة ذات صلة بالمنتج المراد استهلاكه، وتهتم اشتراطات التوسيم بكل الأساليب التي تحدد المعلومات ذات الصلة المباشرة بسلامة الأغذية، والتي ينبغي عرضها على المستهلك؛

2- اشتراطات وضع التأشيرات:

يهتم هذا الصنف بكل الأساليب التي تحدد المعلومات المتصلة مباشرة بسلامة الأغذية، والتي ينبغي أن تدون على عبوات السلع لأغراض النقل أو التوزيع، على سبيل المثال قد تشترط الدول المستوردة أن تدون على حاويات النقل من الخارج تعليمات تخص طريقة التعامل مع البضائع سريعة التلف، أو احتياجات التبريد، أو كيفية الحماية من أشعة الشمس، وما إلى ذلك؛

3- اشتراطات التغليف والتعبئة:

تتمثل في الأساليب التي تنظم الطريقة التي يجب أولا يجب أن تغلف وتعبأ بها السلع، أو التي تحدد المواد المستخدمة في التغليف والتعبئة، شريطة أن ترتبط تلك الأساليب مباشرة بسلامة الأغذية، وكمثال على ذلك إرجاع الصادرات الجزائرية من العجائن والمشروبات من طرف كندا في سنة 2018 بسبب عدم معالجة خشب صناديق التعبئة والتغليف وفق المعايير الدولية[1].

رابعا: الاشتراطات الصحية:

يندرج ضمن هذا الصنف كل الاشتراطات المتعلقة بجودة الأغذية، مكوناتها وسلامتها، وهي تستند في العادة على ممارسات النظافة الصحية، ممارسات التصنيع الجيدة والأساليب المعترف بها في التحليل وأخذ العينات. ويجوز تطبيق الاشتراطات الصحية على المنتج النهائي أو على عمليات الإنتاج[2]:

1- المعايير على المنتج النهائي:

ويهتم هذا الصنف ببيان الكائنات المجهرية المسببة للمخاوف (المكروبيولوجية)، والطرق التحليلية لاكتشافها أو تحديد كمياتها في المنتج النهائي، ويجب أن يراعى عند وضع الحدود المكروبيولوجية الخطر المرتبط بالكائنات المجهرية، والأوضاع المتوقع في ظلها تداول الأغذية واستهلاكها؛

وكمثال على ذلك نأخذ المعايير التي اعتمدتها مصر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة الوطنية لسلامة الغذاء رقم 1 لسنة 2021 بشأن القواعد التقنية الملزمة للمعايير المكروبيولوجية للمواد الغذائية، الذي يحدد القواعد التقنية الملزمة للمعايير المكروبيولوجية لمجموعة محددة من الكائنات الحية الدقيقة (البكتيريا والفطريات والفيروسات

[1]- بيان وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري الجزائرية ، خلية الاتصال .
http://www.minagri.dz/pdf/Divers/2018/Juin/communique_11_06_2018.pdf 13/6/2018

[2] - *United Nations Conference on Trade and Development,* ***International Classification of Non-Tariff Measures****, 2019 Version, op.cit., p p 4,5 .*

والطفيليات) وقواعدها التنفيذية التي يجب على مشغلي المؤسسات الغذائية الالتزام بها عند تطبيق تدابير الصحة العامة[1]؛

2- ممارسات النظافة الصحية أثناء الإنتاج:

يتناول هذا الصنف الاشتراطات الخاصة بتقديم توجيهات بشأن وضع وتطبيق المعايير المكروبيولوجية المتعلقة بالأغذية عند أي نقطة من نقاط السلسلة الغذائية، بداية من الإنتاج الأولي إلى الاستهلاك النهائي، وتتأكد سلامة الأغذية في المقام الأول بالمراقبة عند المصدر وأثناء تصميم المنتج وتصنيعه، وبتطبيق الممارسات الجيدة المتعلقة بالنظافة الصحية أثناء الإنتاج، التصنيع، المناولة، التوزيع، التخزين، البيع، التجهيز والاستخدام.

خامسا: المعالجات الخاصة بالقضاء على الآفات النباتية والحيوانية والكائنات المسببة للأمراض في المنتج النهائي:

يتناول هذا الصنف مختلف المعالجات التي يمكن تطبيقها أثناء عمليات الإنتاج أو بعد عمليات الإنتاج، التي تهدف إلى القضاء على الآفات النباتية والحيوانية أو الكائنات المسببة للأمراض في المنتج النهائي، والمتعلقة بكل من[2]:

1- المعالجة بالتبريد أو بالتسخين:

بإمكان البلد المستورد أن يشترط تبريد أو تسخين المنتجات المستوردة إلى درجات حرارية معينة، ولمدة زمنية معينة بغرض القضاء على بعض الآفات، وذلك قبل وصول المنتجات إلى أراضيه أو عند وصولها، وقد يشترط وجود مرافق محددة على الأرض أو على السفن، ولتحقيق هذا الصنف لا بد أن تكون الحاويات مجهزة بصورة مناسبة لإجراء عمليات التبريد أو التسخين، وتزويدها بالمجسات الحرارية؛

على سبيل المثال القرار رقم 5 لسنة 2011 لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يحدد المعايير الخاصة باللحوم المعالجة بالمحاليل الملحية والمعاملة حراريا مع التدخين أو بدونه و المنتجة من اللحوم المبردة أو المجمدة للأبقار، أو الجاموس، أو الابل، أو الأغنام، أو الطيور الداجنة ، أو الأرانب المعبأة في عبوات مناسبة[3]؛

[1] - *World Trade Organization,* ***Notification EGYPT, Decree No 1 of 2021 on Binding technical rules of microbiological criteria for foodstuffs****, Committee on Sanitary and Phytosanitary Measures, 4 October 2021, p 1.*

[2] - *United Nations Conference on Trade and Development,* ***International Classification of Non-Tariff Measures****, 2019 Version, op.cit., p p 5,6*

[3] - هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **اللحوم المجهزة: اللحوم المعالجة بالمحاليل الملحية و المعاملة حراريا**، اللجنة الفنية الخليجية لقطاع مواصفات المنتجات الغذائية و الزراعية ،مشروع نهائي رقم 5، سنة 2001، ص : 1 .

https://members.wto.org/crnattachments/2011/sps/BHR/11_2182_00_x.pdf 26/10/2022

2- التشعيع:

التشعيع هو اشتراط قتل أو وقف نشاط الكائنات المجهرية، البكتيريا، الفيروسات أو الحشرات التي قد تتواجد في منتجات الغذاء أو الأعلاف باستخدام الطاقة المشعّة (الإشعاع المؤين)، وتطبق هذه التكنولوجيا على منتجات اللحوم، الفاكهة الطازجة، التوابل ومخاليط التوابل النباتية المجففة؛

3- التبخير:

تتمثل عملية التبخير في تعريض المنتجات الغذائية لأبخرة مواد كيميائية معينة بقوة ولفترة زمنية محددة بغرض القضاء على آفات معينة، على سبيل المثال قامت الإمارات العربية المتحدة في 03 ماي 2018 بإخطار اللجنة المعنية بالصحة والصحة النباتية لدى المنظمة العالمية للتجارة[1] باتخاذها قرار وزاري بشأن تنظيم استيراد عوائل النباتات من الدول التي سجلت بها إصابات لحشرة الحشد الخريفية ***Spodoptera frugiperda***، وبالنسبة لعمليات استيراد إرساليات الأعلاف الخضراء فقد اشترطت وزارة التغيير المناخي والبيئة للإمارات العربية المتحدة أن يتم معاملتها بأحد طرق التطهير كالتبخير وأن يرد في بند التطهير للشهادة الصحية النباتية طريقة المعالجة[2] .

سادسا: اشتراطات أخرى مرتبطة بالإنتاج أو بعد عمليات الإنتاج:

يشمل هذا الصنف الاشتراطات المتعلقة بالإنتاج أو عمليات ما بعد الإنتاج غير المدرجة في الأصناف السابقة، والتي تتمثل في كل من[3]:

1- عمليات نمو النباتات:

يتناول هذا الصنف الاشتراطات المتعلقة بالمواصفات التي ينبغي بها زرع النباتات، والمتصلة بدرجة الحرارة، الضوء، المسافة بين النباتات، الماء، الأوكسجين المغذيات الغذائية؛

2- عمليات تربية الحيوانات أو صيدها:

يهتم هذا الصنف بالاشتراطات الخاصة بتربية أوصيد الحيوانات بسبب مخاوف ذات صلة بالصحة الصحة النباتية، على سبيل المثال اشتراط عدم تغذية الأبقار بأعلاف تحتوي على لحوم أو عظام لاحتمال إصابتها بمرض جنون البقر؛

---

[1] - *World Trade Organization, Committee on Sanitary and Phytosanitary Measures, Notification,* ***United Arab Emirates, Plant products****, Document number :18-2744 , Document Symbol: G/SPS/N/ARE/142/Add.1 , 3 May 2018 .https://docs.wto.org/dol2fe/Pages/FE_Search/DDFDocuments/244997/q/G/SPS/NARE142A1.pdf 22/06/2018*

[2] – قرار وزاري بشأن **تنظيم استيراد عوائل النباتات من الدول التي سجلت بها إصابات لحشرة الحشد الخريفية، وزارة التغيير المناخي والبيئة،** الإمارات العربية المتحدة، 2018 .

https://members.wto.org/crnattachments/2018/SPS/ARE/18_2337_00_x.pdf 22/06/2018

[3] - *United Nations Conference on Trade and Development,* ***International Classification of Non-Tariff Measures****, 2019 Version,* ***op.cit.,*** *p p 6,7 .*

3- تصنيع الأغذية والأعلاف:

يتعلق هذا الصنف بالاشتراطات المرتبطة بكيفية إنتاج الأغذية والأعلاف، من أجل استيفاء شروط النظافة الصحية للمنتجات النهائية؛

4- أوضاع التخزين أو النقل:

تتمثل بأوضاع معينة لتخزين أو نقل الأغذية، الأعلاف، النباتات والحيوانات، كاشتراط تخزين مواد غذائية معينة في أماكن جافة أوفي درجات حرارة معينة.

سابعا: تقييم مدى الامتثال لأساليب الصحة والصحة النباتية:

ويقصد بهذا الصنف الاشتراطات الخاصة بالتحقق من استيفاء وضع معين يتعلق بأساليب الصحة والصحة النباتية، ويمكن تحقيق هذا الاشتراط بإتباع شكل واحد أو عدة أشكال مجمعة من إجراءات الفحص والموافقة، مثل: إجراءات أخذ العينات للاختبار والفحص، وتقييم مدى الامتثال والتحقق منه وضمانه، والاعتماد والموافقة، وعلى العموم تم تحديد تلك الإجراءات فيما يلي[1]:

1- اشتراطات تسجيل المنتج:

يختص هذا الإجراء باشتراطات تسجيل المنتج لدى البلد المستورد، على سبيل المثال: الاشتراطات والمبادئ التوجيهية لتسجيل مبيد أفات معين ومركباته، والذي قد يتطلب الإجراءات التي تحدد بالتفصيل العمليات المتعلقة بالتوزيع، الاستيراد، أخذ العينات والاحتجاز؛

2- الاشتراطات المتعلقة بالاختبار:

وهي الاشتراطات المتعلقة باختبار المنتجات وفقا لقاعدة تنظيمية معينة، مثل تحديد الحد الأقصى للمخلفات، كاشتراط إجراء اختبار على عينة من واردات البرتقال للتحقق من الحد الأقصى المسموح به من مخلفات مبيدات الآفات؛

3- الاشتراطات المتعلقة بتقديم الشهادات:

وهي الاشتراطات المتعلقة بتقديم شهادة الامتثال لقاعدة تنظيمية معينة خاصة بالبلد المستورد، ويجوز إصدار الشهادة سواء في البلد المصدر أو المستورد، وكمثال على ذلك اشتراط تقديم شهادة الامتثال فيما يتعلق بالمواد الملامسة للأغذية من حاويات، الورق والبلاستيك؛

4- اشتراطات الفحص:

وهي الاشتراطات التي قد تقوم بها كيانات عامة أو خاصة بإجراءات فحص المنتج في البلد المستورد، والفحص هنا يكون مماثل للاختبار إلا أنه لا يتطلب إجراءات الاختبارات في المختبرات، وكمثال على هذا النوع من الاشتراطات فحص أجزاء الحيوانات قبل السماح لها بالدخول؛

[1] - *United Nations Conference on Trade and Development,* ***International Classification of Non-Tariff Measures****, 2019 Version,* ***op.cit****., p p 6,7.*

5- اشتراطات إمكانية التعقب:

هي اشتراطات الإفصاح عن المعلومات التي تسمح بتعقب منتج معين عبر مراحل الإنتاج، التصنيع والتوزيع، وهي على العموم تتناول كل من:

5-1- منشأ المواد والأجزاء: الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمنشأ المواد أو الأجزاء المستخدمة في المنتج النهائي، فعلى سبيل المثال عندما يتعلق الأمر بالخضروات، قد يشترط الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمكان الزراعة، اسم المزارع أو الأسمدة المستخدمة؛

5-2- سجل التصنيع: وذلك من خلال الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بجميع مراحل الإنتاج، والتي قد تشتمل أماكنها، أساليب التصنيع، المعدات والمواد المستخدمة، وكمثال على ذلك قد يشترط بخصوص منتجات اللحوم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمذابح أو مصنع تجهيز الأغذية؛

5-3- التوزيع وأماكن المنتجات بعد تسليمها : وذلك من خلال الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتوقيت وكيفية توزيع السلع من وقت تسليمها إلى الموزعين إلى وقت وصولها إلى المستهلك، فعلى سبيل المثال بالنسبة للأرز قد يشتر ط الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأماكن التخزين المؤقت للأرز .

6- اشتراطات الحجر:

هي الاشتراطات التي تلزم بحجز أو عزل الحيوانات، النباتات أو منتجاتها لدى وصولها إلى الميناء، وذلك خلال مدة زمنية محددة من أجل منع انتشار الامراض المعدية أو التلوث، كما هو الحال بالنسبة للإمارات العربية المتحدة التي تفرض إجراءات خاصة بالحجز عند استيراد الكلاب والقطط من طرف هيئات معينة لضمان استيفاء الارسالية الشروط الصحية والتأكد من عدم وجود أي تسرب أو تلوث[1] .

[1]- وزارة التغير المناخي و البيئة للإمارات العربية المتحدة، **قرار وزاري رقم 204، بشأن شروط تنظيم إستيراد القطط و الكلاب**، 2016، ص ص : 3، 13 .

https://docs.wto.org/Dol2FE/Pages/FE_Search/ExportFile.aspx?id=244997&filename=q/G/SPS/NARE142A1.pdf 05/07/2018

المبحث الثاني: أساليب الصحة والصحة النباتية في ظل النظام التجاري الدولي؛

منذ تأسيس النظام التجاري متعدد الأطراف سنة 1947، وذلك من خلال انشاء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة *Agreement on Tariffs and trade General (GATT)* أو ما يعرف بالجات، والذي تطور في سنة 1994 إلى المنظمة العالمية للتجارة *World Trade Organization (WTO)*، تم التركيز على تخفيض القيود الجمركية والكمية المفروضة على التبادلات التجارية، ولكن في المقابل تم اعتماد قيود غير جمركية من بينها أساليب الصحة والصحة النباتية *SPS* التي تمنح الحق للأعضاء في تبني إجراءات لحماية الانسان، الحيوان، النبات وحماية أراضي البلد العضو من الآفات والأمراض، ولكن أيضا قد يلجأ إليها الأعضاء لحماية منتجاتهم من منافسة المنتجات الأجنبية؛

وسنتطرق في هذا المبحث إلى مراحل اعتماد أساليب الصحة والصحة النباتية ضمن المنظمة العالمية للتجارة من خلال المطلب الأول، أما المطلب الثاني فيشمل مضمون اتفاقية الصحة والصحة النباتية، وفي المطلب الثالث نتناول علاقة اتفاقية الصحة والصحة النباتية بالاتفاقيات التجارية الأخرى ذات الصلة، كما نعالج المنازعات الخاصة بأساليب الصحة والصحة النباتية ضمن المنظمة العالمية للتجارة ضمن المطلب الرابع.

المطلب الأول: مراحل اعتماد أساليب الصحة والصحة النباتية ضمن المنظمة العالمية للتجارة؛

خلال جولة الأوروجواي الممتدة ما بين 1985-1994، تم التبني الرسمي والصريح لاتفاقية أساليب الصحة والصحة النباتية ، وذلك بالاعتماد على جولة من المفاوضات لفريق عمل تابع للجنة الزراعة، إلا أن جذورها تعود إلى اتفاقية الجات .

أولا: اتفاقية الصحة والصحة النباتية خلال الجات

بالرغم من أن اتفاقية الجات لسنة 1947 ، لم تنشأ قواعد شاملة لمعالجة مشاكل الصحة والصحة النباتية الناتجة عن تداول السلع مابين الدول، إلا أن الفقرة "ب " من المادة 20 تضمنت استثناءات خاصة بحماية صحة الانسان، الحيوان أو النباتات ؛

حيث نصت على أنه يحق لأي دولة اعتماد الأساليب الخاصة بها بشأن حماية الصحة والصحة النباتية شريطة أن لا يتم تطبيقها بطريقة تمييزية تعسفية أو غير مبررة أو كتقييد مقنع على التجارة الدولية[1]؛

وفي حالة تقدم أحد الدول الأعضاء بشكوى بخصوص الاساليب الصحية، يتم مشاورة الأعضاء بشأن الكيفية التي يمكنهم بها مواصلة هذه الأساليب دون التسبب في التحيز، مستعينة في ذلك بالوكالات الحكومية الدولية المتخصصة الأخرى ذات الكفاءة العلمية والتقنية المعترف بها ، مثل منظمة الأغذية والزراعة[2] ؛

[1] - محمد محمود أبو العلى، **النصوص الكاملة للاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (الجات) و القرارات المصدرة لها في مصر، دار الجميل**، مصر، 2014 ، ص : 177 ؛

[2] - *World Trade Organization,* ***Analytical Index Of The GATT, Article XX-General Exceptions*** *, p 565, 566 .*

وخلال المفوضات التجارية المتعددة الأطراف المنعقدة في الفترة ما بين 1973-1979 و التي أطلق عليها اسم جولة طوكيو، تم إجراء أولى الجولات التي تم فيها اعتماد تدابير تضمن أحقية الدول في فرض معايير تخص جودة السلع الزراعية المستوردة أو حماية الإنسان، الحيوان، النبات، الصحة والبيئة، وذلك من خلال اعتماد ما يعرف باسم "**قانون المعايير**" الذي دخل حيز التنفيذ سنة 1980[1] ؛

وعلى الرغم من أن قانون المعايير لم يتم تطويره في المقام الأول لغرض تنظيم أساليب الصحة والصحة النباتية، إلا أنه يغطي المتطلبات التقنية المرتبطة بسلامة الأغذية وتدابير الصحة البشرية، الحيوانية والنباتية، وكمثال على ذلك المتطلبات المتعلقة بحدود مخلفات المبيدات، التفتيش ووضع العلامات[2]؛

وتميز قانون المعايير بطبيعة تعددية" *Plurilateral Agreement*"، حيث تم التوقيع عليه من طرف 46 دولة فقط، وهذا نتيجة التخوفات الدولية من استغلاله لتقييد التجارة الدولية، وذلك بالخصوص من طرف الدول النامية والتي رأت بعدم تساوي القدرات الاقتصادية ما بينها وبين الدول المتقدمة من حيث الالمام بمتطلبات هذا القانون، ما ترتب عن ذلك توقيع 14 دولة نامية من بين 65 دولة نامية كانت منظمة للجات آنذاك، وهي الدول الأكثر تقدما مقارنة مع باقي الدول النامية[3] .

ثانيا: اتفاقية الصحة والصحة النباتية ضمن المنظمة العالمية للتجارة

في إطار جولة الأوروجواي الممتدة ما بين 1985-1994 والمنشأة للمنظمة العالمية للتجارة، تم التفاوض بشأن تطبيق أساليب الصحة والصحة النباتية خلال جولة من المفاوضات من طرف فريق عمل تابع للجنة الزراعة؛

وعلى النقيض من قانون المعايير المعد خلال جولة طوكيو، فإن اتفاقية أساليب الصحة والصحة النباتية التي تم التفاوض عليها أثناء جولة الأوروجواي، هي واحدة من بين 12 اتفاقية تجارية كثيرة الأطراف " *multilateral trade agreements*" ضمن مجال التجارة الدولية في السلع، وعند التوقيع على انشاء منظمة التجارة العالمية، قام جميع أعضاء المنظمة بالتوقيع على اتفاقية أساليب الصحة والصحة النباتية تلقائيا ؛

وتحدد اتفاقية أساليب الصحة والصحة النباتية حقوقا والتزامات فيما يتعلق بسلامة الأغذية وأساليب الصحة الحيوانية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على التجارة الدولية في السلع وذلك من خلال استصدار 14 مادة مثلما هو وارد في الجدول (2-1)[4] .

---

[1]- *World Health Organization, World Trade Organization,* ***WTO Agreements & Public Health: A Joint Study by the WHO and the WTO Secretariat****, 2002, p 32.*

[2] - *World Trade Organization E-Learing ,* ***Sanitary and Phytosanitary Measures*** *, February 2014, p 84.*

[3] - *Hudec R. E.,* ***Developing Countries in the GATT/WTO Legal System****, Trade Policy Research Centre, London, 1987, p p 72 , 77 .*

[4] - *World Trade Organization,* ***The WTO Agreements Series : Sanitary and Phytosanitary Measures*** *, Centre William Rappard, Switzerland, Revised in 2010, pp 28- 36 .*
https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/agrmntseries4_sps_e.pdf 06/07/2018

الجدول رقم (2-1): هيكل اتفاقية أساليب الصحة والصحة النباتية؛

المواد	الدباجة
المادة 1	الأحكام العامة
المادة 2	الحقوق والالتزامات الأساسية
المادة 3	التنسيق والمواءمة
المادة 4	التكافؤ
المادة 5	تقييم المخاطر وتحديد المستوى المناسب لحماية الصحة والصحة النباتية
المادة 6	التكيف مع الأوضاع الإقليمية بما فيها المناطق الخالية من الطفيليات والأمراض
المادة 7	الشفافية
المادة 8	الرقابة والتفتيش واجراءات المراقبة
المادة 9	المساعدة التقنية
المادة 10	المعاملة الخاصة والتفضيلية
المادة 11	المشاورات وتسوية المنازعات
المادة 12	الإدارة
المادة 13	التنفيذ
المادة 14	الأحكام النهائية
الملحق A	التعريف
الملحق B	شفافية أساليب الصحة والصحة النباتية والإجراءات التنظيمية
الملحق C	إجراءات الرقابة والفحص والموافقة

***Source** :World Trade Organization, **The WTO Agreements Series : Sanitary and Phytosanitary Measures** , Centre William Rappard, Switzerland, Revised in 2010, pp 28- 36*

المطلب الثاني: مضمون اتفاقية أساليب الصحة والصحة النباتية؛

تهدف الاتفاقية إلزام الدول الأعضاء عند اتخاذها لأساليب تتعلق بضمان سلامة المواد الغذائية وصحة الحيوان والحفاظ على النباتات، أن تؤسس تلك الأساليب على تحليل وتقييم المعطيات بطريقة علمية تتسم بالموضوعية والوضوح، وإلزامهم بنهج التناسق والشفافية في اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد المستوى المناسب للحماية الصحية، وأن لا يتم تطبيقها بالشكل الذي يترتب عليه عوائق غير ضرورية أمام التجارة، وعلى هذا الأساس تضمنت الاتفاقية العديد من المبادئ الأساسية والمتمثلة في:

أولا: الأحكام العامة:

تطبق هذه الاتفاقية على جميع أساليب الصحة والصحة النباتية التي قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على التجارة الدولية، كما يتم تطوير وتطبيق تلك الأساليب وفقا لأحكام هذه الاتفاقية، وأن لا تؤثر هذه الاتفاقية على حقوق الاعضاء الخاصة باتفاقية الحواجز التقنية أمام التجارة *(TBT Technical Barriers to Trade)*، وذلك بخصوص الأساليب التي لم تندرج ضمن نطاق هذه الاتفاقية[1] .

ثالثا: الحقوق والالتزامات الأساسية:

للدول الأعضاء الحق في اتخاذ أساليب الصحة والصحة النباتية اللازمة لحماية الحياة البشرية، الحيوانية، النباتية أو الصحية الخاصة بهم، شريطة أن تقام على مبادئ علمية ولا يتم الاحتفاظ بها دون وجود أدلة علمية كافية؛

كما على الدول الأعضاء أن تكفل بأن أساليب الصحة والصحة النباتية الخاصة بهم لا تقوم بالتمييز بشكل عشوائي وغير مبرر بين الأعضاء التي تسود فيها ظروف مماثلة أو متشابهة، وكذلك بين أراضيهم وأراضي الأعضاء الآخرين، أي أن لا تطبق أساليب الصحة والصحة النباتية بطريقة تشكل قيود غير مباشرة على التجارة الدولية[2]؛

ثانيا: التنسيق والمواءمة:

لمواءمة أساليب الصحة والصحة النباتية على أوسع نطاق ممكن، تقوم الدول الأعضاء باعتماد أساليب الصحة والصحة النباتية الخاصة بهم بناء على المعايير، المبادئ التوجيهية أو التوصيات الدولية، لاسيما هيئة الدستور الغذائي، المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية والمنظمات الدولية والإقليمية العاملة في إطار المنظمة الدولية لاتفاقية وقاية النبات؛

إلا أنه يجوز للدول الأعضاء أن يطبقوا أساليب الصحة والصحة النباتية التي من شأنها أن تؤدي إلى مستويات أعلى مقارنة مع أساليب تستند إلى المعايير، المبادئ التوجيهية أو التوصيات الدولية ذات الصلة،

[1] - *World Trade Organization,* ***The WTO Agreements Series : Sanitary and Phytosanitary Measures*** *, op.cit., p 28 .*

[2] - ***ibid,.*** *p p 28,29 .*

شريطة أن يكون هنالك مبرر علمي أووفقا لأحكام تقييم المخاطر وتحديد المستوى المناسب لحماية الصحة والصحة النباتية[1].

رابعا: التكافؤ:

تعترف اتفاقية أساليب الصحة والصحة النباتية بوجود اختلافات بين الدول في طريقة تأمين السلامة الغذائية أو حماية صحة الحيوان والحفاظ على النباتات، ولذلك فهي تلزم الدول الأعضاء بقبول أساليب الصحة والصحة النباتية الخاصة بالأعضاء الآخرين على أنها مكافئة، حتى لو كانت تلك الأساليب تختلف عن الأساليب الخاصة بهم أو عن الأساليب المستخدمة من قبل الأعضاء الآخرين المتداولين في نفس المنتج، ولذلك يجب على العضو المصدر أن يثبت بشكل موضوعي للعضو المستورد أن أساليبه قد حققت المستوى المناسب للعضو المستورد من الحماية الصحية أو النباتية؛

وفي هذا الإطار يتم إبرام اتفاقيات ثنائية أو عديدة الأطراف بهدف الاعتراف بتكافؤ أساليب حماية الصحة، مما يساهم في تيسير التجارة من جهة وفي تعويض غياب المواصفات القياسية الدولية من جهة أخرى[2]؛

خامسا: تقييم المخاطر وتحديد المستوى المناسب لحماية الصحة والصحة النباتية:

تلزم الاتفاقية الدول الأعضاء التأكد من أن أساليبهم الصحية أو أساليب الصحة النباتية تستند إلى تقييم بحسب الاقتضاء، لظروف المخاطر على حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات، مع مراعاة تقنيات تقييم المخاطر التي طورتها المنظمات الدولية ذات الصلة؛

عند تقييم المخاطر، تأخذ الدول الأعضاء في الاعتبار الأدلة العلمية المتاحة، العمليات ذات الصلة بأساليب الإنتاج، التفتيش، أخذ العينات وطرق الاختبار، انتشار أمراض أو آفات محددة، وجود مناطق خالية من الآفات أو الأمراض، الظروف البيئية ذات الصلة والحجر الصحي أو غيرها من طرق العلاج؛

وتولي الاتفاقية أهمية لأخذ الدول الأعضاء في الاعتبار العوامل الإقتصادية ذات الصلة بالضرر المحتمل من حيث فقدان الإنتاج أو البيع في حالة دخول أو إنشاء أو انتشار آفة أو مرض، تكاليف السيطرة أو الاستئصال في أراضي العضو المستورد والفعالية النسبية من حيث التكلفة للنهج البديل للحد من المخاطر وذلك عند تقييمهم للمخاطر وتحديد الأسلوب الواجب تطبيقه لتحقيق المستوى المناسب من الحماية الصحية أو النباتية من الخطر، بغرض تقليل الآثار التجارية السلبية؛

كما تهدف الاتفاقية إلى تحقيق التناسق في تطبيق مفهوم المستوى المناسب من الحماية الصحية أو الصحة النباتية، حيث يتعين على كل دولة عضو تجنب الاختلافات التعسفية أو غير المبررة في المستويات التي

[1] - *World Trade Organization,* ***The WTO Agreements Series : Sanitary and Phytosanitary Measures , op.cit.****, p p 29,30 .*

[2] - ***ibid,*** *p 30 .*

تراها مناسبة في مواقف مختلفة، وبالخصوص إذا أدت هذه الفروق إلى تمييز أو تقييد مقنّع على التجارة الدولية*، وتتعاون الدول الأعضاء في اللجنة لوضع مبادئ توجيهية لتعزيز التنفيذ العملي لهذا الحكم ؛

وعند وضع المبادئ التوجيهية، تأخذ اللجنة في الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة، بما في ذلك الطابع الاستثنائي للمخاطر التي تهدد صحة الإنسان؛

في الحالات التي تكون فيها الأدلة العلمية ذات الصلة غير كافية، يجوز للدولة العضو اعتماد أساليب الصحة أو الصحة النباتية بشكل مؤقت على أساس المعلومات المتاحة، بما في ذلك تلك الواردة من المنظمات الدولية ذات الصلة وكذلك من الأساليب المطبقة من قبل الأعضاء الآخرين، في مثل هذه الظروف، يسعى الأعضاء للحصول على المعلومات الإضافية اللازمة لإجراء تقييم أكثر موضوعية للمخاطر ومراجعة أساليب الصحة والصحة النباتية وفقًا لذلك خلال فترة زمنية معقولة[1]؛

ولعل أحدث مثال على تلك الأساليب ، المعايير واللوائح التي اعتمدتها الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة كإجراءات احترازية من المخاطر التي صاحبت جائحة كوفيد -19، فاعتبارا من 1 ديسمبر 2020 ، قدم ستة وعشرون عضوًا في منظمة التجارة العالمية 65 إخطارًا بشأن أساليب الصحة والصحة النباتية المتعلقة بالكوفيد- 19، مست تلك الأساليب خصوصا المعدات الطبية، الأغذية ، المنتجات النباتية والحيوانات الحية[2].

سادسا: التكيف مع المناطق الخالية من الأوبئة أو مناطق انتشار الآفات أو الأمراض:

توجب اتفاقية أساليب الصحة والصحة النباتية الدول الأعضاء بالتأكد من أن أساليب الصحة والصحة النباتية الخاصة بهم، تتكيف مع الخصائص الصحية للمنطقة – سواء في بلد ما، جزء من بلد ما، كل البلد أو أجزاء من العديد من البلدان – التي نشأ منها المنتج، وعند التقييم يجب أن يأخذ الأعضاء في الاعتبار جملة من الأمور تتمثل في : مستوى انتشار الأمراض أو الآفات المعينة، وجود برامج الاستئصال أو المكافحة والمعايير أو المبادئ التوجيهية المناسبة التي يمكن أن تضعها المنظمات الدولية ذات الصلة ؛

كما تشترط على الدول الأعضاء المصدرين الذين يزعمون أن المناطق الواقعة داخل أراضيهم عبارة عن مناطق خالية أو ينخفض فيها انتشار الآفات أو الأمراض، أن يقدموا الأدلة اللازمة لذلك لكي يثبتوا للعضو المستورد بموضوعية على ذلك، لهذا الغرض أيضا، يجب منح وصل معقول عند الطلب ، إلى العضو المستورد يسمح له بالتفتيش والاختبار والإجراءات الأخرى ذات الصلة[3] .

---

[1] - *World Trade Organization, The WTO Agreements Series :* ***Sanitary and Phytosanitary Measures , op.cit.,*** *p p 30,31 .*

[2] - *World Trade Organization, Standards,* ***Regulations And Covid-19 – What Actions Taken by WTO Members?,*** *WTO Secretariat's, 4 December 2020, p p 1,2.*
https://www.wto.org/english/tratop_e/covid19_e/standards_report_e.pdf 25/10/2022

[3] -*World Trade Organization,* ***The WTO Agreements Series : Sanitary and Phytosanitary Measures , op.cit.,*** *p 32 .*

سابعا: الشفافية:

تلزم اتفاقية أساليب الصحة والصحة النباتية الدول الأعضاء بتعيين سلطة وطنية يعهد لها على مستوى الحكومة المركزية بتنفيذ إجراءات الإخطار المتعلقة بالاتفاقية، وتتعلق الاخطارات باعتماد لوائح جديدة تتعلق بأساليب الصحة أو الصحة النباتية أو إدخال تعديلات على اللوائح الموجودة التي من شأنها أن تحدث آثارا على التجارة؛

كما وتلزم الاتفاقية الدول الأعضاء بتعيين نقاط استعلام وطنية تختص بتزويد الشركاء التجاريين بالمعلومات المطلوبة حول تطبيق اللوائح والأساليب المتعلقة بسلامة الأغذية وحماية صحة الحيوان والحفاظ على النباتات، واتفاقيات المعادلة المبرمة مع دول أخرى أو الإجراءات والقرارات المتعلقة بتقييم المخاطر، ويجب أن تكون نقاط الاتصال قادرة على الرد على جميع الأسئلة المعقولة[1]؛

وفي سياق تعزيز الشفافية، أنشأت منظمة التجارة العالمية و بالشراكة مع الأمم المتحدة ومركز التجارة الدولية قاعدة بيانات تتعلق بنظام معالجة البيانات المتعلقة بأساليب الصحة والصحة النباتية، والتي تسمح لأصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص للوصول إلى جميع الاخطارات الخاصة بالأساليب الصحية على المنتج والأسواق، وتتيح لواضعي السياسات نقاط اتصال مع المصدرين والمستوردين والمستثمرين وغيرهم بغرض تتبع المعلومات المتعلقة بمتطلبات الصحة والصحة النباتية للمنتجات[2]؛

ثامنا: الرقابة والتفتيش واجراءات الموافقة:

تحدد اتفاقية أساليب الصحة والصحة النباتية أحكاما محددة في ملحقها "ج" تخص تنفيذ إجراءات المراقبة والتفتيش والموافقة، بما في ذلك الأنظمة الوطنية للموافقة على استخدام المواد المضافة أو لإثبات الملوثات في الأغذية أو المشروبات أو الأعلاف، والتأكد من أن إجراءاتهم لا تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية[3]؛

تاسعا: المساعدة التقنية:

تنص الاتفاقية على ضرورة اتفاق الأعضاء على تسهيل تقديم المساعدة التقنية للأعضاء الآخرين، وخاصة الأعضاء من البلدان النامية، سواء على المستوى الثنائي أومن خلال المنظمات الدولية المناسبة، وتندرج هذه المساعدة في جملة أمور خاصة بمجالات تقنيات المعالجة والبحث والبنية التحتية، بما في ذلك إنشاء هيئات تنظيمية وطنية ، وقد تأخذ شكل المشورة والائتمانات والتبرعات والمنح، بما في ذلك لأغراض البحث عن الخبرة

[1]– مجلس التعاون لدول الخليج العربي، **اتفاقيات منظمة التجارة العالمية و انعكاساتها على دول مجلس التعاون، إدارة منظمة التحارة العالمية** ، الشؤون الاقتصادية و التنموية، الرياض، 2017، ص ص : 126، 127 .

[2] - *World Trade Organization, **International Trade Centre, United Nations, SPS & TBT notification alert system**, Keep track of product requirements in foreign markets, p 2 .*
https://eping.wto.org/en/Resources?info=materials 24/10/2022

[3] - *World Trade Organization, **The WTO Agreements Series : Sanitary and Phytosanitary Measures , op.cit.,** p p 32,33.*

التقنية والتدريب والمعدات للسماح لهذه البلدان بالتكيف مع تدابير الصحة أو الصحة النباتية والامتثال لها، بغرض تحقيق المستوى المناسب من الحماية الصحية أو حماية الصحة النباتية في أسواق التصدير الخاصة بها؛

وعندما تكون هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة حتى يتسنى لدولة من الدول النامية المصدرة الوفاء بالمتطلبات الصحية والصحة النباتية للعضو المستورد، يتعين على الأخير النظر في تقديم المساعدة التقنية التي تسمح للبلد النامي العضو بالحفاظ على فرص الوصول إلى أسواقه [1]؛

عاشرا: المعاملة الخاصة والتفضيلية:

تولي اتفاقية الصحة والصحة النباتية اهتماما لقدرات الدول ، حيث تلزم الدول الأعضاء عند إعداد وتطبيق أساليب الصحة أو الصحة النباتية الخاصة بهم أن يأخذوا في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للدول النامية الأعضاء، ولا سيما الدول الأقل نمواً من الأعضاء، بحيث يمنح لهم أطر زمنية أطول لامتثال منتجاتهم للمستوى الملائم من حماية الصحة والصحة النباتية، وذلك للحفاظ على فرص تصديرها؛

وبهدف ضمان قدرة الدول النامية الأعضاء على الامتثال لأحكام هذه الاتفاقية، يتم تمكينهم من استثناءات محددة ومحدودة زمنياً كلياً أو جزئياً، مع مراعاة احتياجاتهم المالية والتجارية والإنمائية، وتشجيعهم وتسيير مشاركتهم في المنظمات الدولية ذات الصلة[2]؛

حادي عشر: تسوية المنازعات:

تسري أحكام المادتين 22 و23 من اتفاقية الجات 1994 بصيغتهما المفصلة والمطبقة بموجب اتفاق تسوية المنازعات على المشاورات وتسوية المنازعات بموجب هذه الاتفاقية، باستثناء ما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية على وجه التحديد؛

وفي حالة نزاع يتضمن مسائل علمية أو تقنية، يجوز إنشاء فريق خبراء تقني استشاري، أو استشارة المنظمات الدولية ذات الصلة، بناءً على طلب أي طرف في النزاع أو بمبادرة منه، كما تسمح الاتفاقية حق اللجوء إلى المساعي الحميدة أو آليات تسوية المنازعات في المنظمات الدولية الأخرى أو المنشأة بموجب أي اتفاق دولي[3] .

ثاني عشر: لجنة أساليب الصحة والصحة النباتية :

أنشأت بموجب هذه الاتفاقية، لجنة خاصة بأساليب الصحة والصحة النباتية لتوفير منتدى منتظم للمشاورات، ويوكل إليها القيام بالوظائف اللازمة لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية وتعزيز أهدافها، لا سيما فيما يتعلق بالتنسيق، وتتوصل اللجنة إلى قراراتها بتوافق الآراء، ويوكل إليها المهام التالية[4] :

---

[1] - *World Trade Organization,* ***The WTO Agreements Series : Sanitary and Phytosanitary Measures , op.cit.,*** *p 33.*

[2] - ***ibid,*** *p p 33,34.*

[3] - ***ibid,****p 34.*

[4] - *World Trade Organization,* ***sanitary and phytosanitary measures: Information, The SPS Committee.*** *https://www.wto.org/english/tratop_e/sps_e/work_and_doc_e.htm 08/07/2018*

- تشجع اللجنة وتيسر إجراء مشاورات أو مفاوضات مخصصة بين الأعضاء بشأن قضايا محددة تتعلق بالصحة والصحة النباتية، كما تشجع استخدام جميع الأعضاء للمعايير أو المبادئ التوجيهية أو التوصيات الدولية. وفي هذا الصدد، تقوم برعاية المشاورة التقنية والدراسة بهدف زيادة التنسيق والتكامل بين النظم الدولية والوطنية والمناهج الخاصة بالموافقة على استخدام المضافات الغذائية أو لإثبات التحمل للملوثات في الأطعمة، المشروبات أو الأعلاف .
- تحافظ اللجنة على اتصال وثيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة في مجال حماية الصحة والصحة النباتية، لا سيما مع هيئة الدستور الغذائي، المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية و أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، بهدف ضمان أفضل مشورة علمية وتقنية متاحة لإدارة هذه الاتفاقية و لضمان تجنب الازدواجية غير الضرورية ؛
- تضع اللجنة إجراءً لرصد عملية التنسيق الدولي واستخدام المعايير أو المبادئ التوجيهية أو التوصيات الدولية. لهذا الغرض، ينبغي للجنة، بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة، أن تضع قائمة بالمعايير أو المبادئ التوجيهية أو التوصيات الدولية المتعلقة بأساليب الصحية والصحة النباتية التي تقرر اللجنة أن يكون لها تأثير تجاري كبير. بالنسبة للحالات التي لا يطبق فيها العضو معيارًا دوليًا أو إرشادات أو توصية دولية كشرط للاستيراد، يجب على العضو تقديم إشارة إلى سبب ذلك. إذا قام أحد الأعضاء بمراجعة موقفه، بعد الإشارة إلى استخدام معيار أو مبدأ توجيهي أو توصية كشرط للاستيراد، فيجب عليه تقديم تفسير لتغييره وإبلا غ الأمانة وكذلك المنظمات الدولية ذات الصلة؛
- من أجل تجنب الازدواجية غير الضرورية، قد تقرر اللجنة، حسب الاقتضاء، استخدام المعلومات الناتجة عن الأساليب، خاصة فيما يتعلق بالإخطار، و التي يعمل بها في المنظمات الدولية ذات الصلة؛
- يجوز للجنة، على أساس مبادرة من أحد الأعضاء، من خلال القنوات المناسبة أن تدعو المنظمات الدولية ذات الصلة أو هيئاتها الفرعية إلى دراسة مسائل محددة فيما يتعلق بمعيار أو مبادئ توجيهية أو توصية معينة؛
- تقوم اللجنة بمراجعة تشغيل وتنفيذ هذه الاتفاقية بعد ثلاث سنوات من تاريخ بدء نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وبعد ذلك عند الضرورة أو الاقتضاء، ويجوز للجنة أن تقدم إلى مجلس التجارة في السلع مقترحات لتعديل نص هذه الاتفاقية مع مراعاة جملة أمور منها الخبرة المكتسبة في التنفيذ .

المطلب الثالث: علاقة اتفاقية الصحة والصحة النباتية بالاتفاقيات التجارية الأخرى ذات الصلة؛

يوجد هنالك تداخل ما بين اتفاقية الصحة والصحة النباتية وثلاثة اتفاقيات تجارية أخرى منشاة للمنظمة العالمية للتجارة، ولأجل ذلك سيتم توضيح العلاقة ما بينها فيما يلي:

أولا: العلاقة ما بين اتفاقية الصحة والصحة النباتية واتفاقية الاساليب التقنية أمام التجارة:

تعد اتفاقية الأساليب التقنية أمام التجارة *"Agreement on Technical Barriers to Trade "TBT*، واحدة من 12 اتفاقية تجارية متعددة الأطراف تتعامل مع التجارة الدولية في السلع. وهي تغطي اللوائح التقنية (التي تعتبر متطلبات إلزامية)، والمعايير (التي ليست إلزامية) وإجراءات تقييم المطابقة (إجراءات للتحقق من الامتثال للوائح التقنية و/ أو المعايير)؛

فيما يتعلق بالعلاقة بين اتفاقية *SPS* أساليب الصحة والصحة النباتية، و اتفاقية الأساليب التقنية أمام التجارة *TBT* ، فإن المادة **1**: 5 من اتفاقية *TBT* تستثني تدابير الصحة و الصحة النباتية من نطاق تطبيقها، حيث تنص على أنه: لا تنطبق أحكام هذه الاتفاقية على أساليب الصحة و الصحة النباتية على النحو المحدد في المرفق ألف من اتفاقية تطبيق أساليب الصحة و الصحة النباتية[1]؛

وبالمثل ، تنص المادة **1**: 4 من اتفاقية أساليب الصحة والصحة النباتية *SPS* على أنه: لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يؤثر على حقوق الأعضاء بموجب اتفاقية الأساليب التقنية أمام التجارة فيما يتعلق بالأساليب التي لا تدخل في نطاق هذه الاتفاقية[2]؛

وبالتالي فإن نطاق تطبيق اتفاقية أساليب الصحية والصحة النباتية واتفاقية الحواجز التقنية أمام التجارة لا يستبعد أحدهما الآخر. أي أن اتفاقية *TBT* تغطي جميع اللوائح الفنية والمعايير وإجراءات تقييم المطابقة فيما يتعلق بقياس الجودة والتعليب وخصائص التصدير . . . وغيرها، أما اتفاقية أساليب الصحة والصحة النباتية *SPS* فتتعلق بانتشار الآفات والأمراض وحماية صحة الانسان والحيوان والنبات[3]؛

في بعض الأحيان، قد يكون للائحة أكثر من هدف واحد، وبالتالي يمكن تغطيتها من قبل كل من اتفاقية أساليب الصحة والصحة النباتية *SPS* واتفاقية الأساليب التقنية أمام التجارة *TBT*، كما يمكن أن تقع أجزاء من اللائحة (أي بعض الأحكام) ضمن نطاق *SPS* بينما توجد أجزاء أخرى ضمن نطاق اتفاقية *TBT*، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي:

---

[1] - *World Trade Organization, The WTO Agreements Series :**Technical Barriers to Trade**, Centre William Rappard, Switzerland, Revised and updated in May 2014, p 40 .*
https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/tbttotrade_e.pdf 21/03/2020

[2] - *World Trade Organization, **The WTO Agreements Series : Sanitary and Phytosanitary Measures , op.cit.**, p 28 .*

[3]- سوزي عدلي ناشد، **إتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة *TBT* : تقييد أم تحرير للتجارة الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص : 57 .

الشكل رقم (2-1) : مواضيع اتفاقية اساليب الصحة والصحة النباتية واتفاقية الاساليب التقنية أمام التجارة

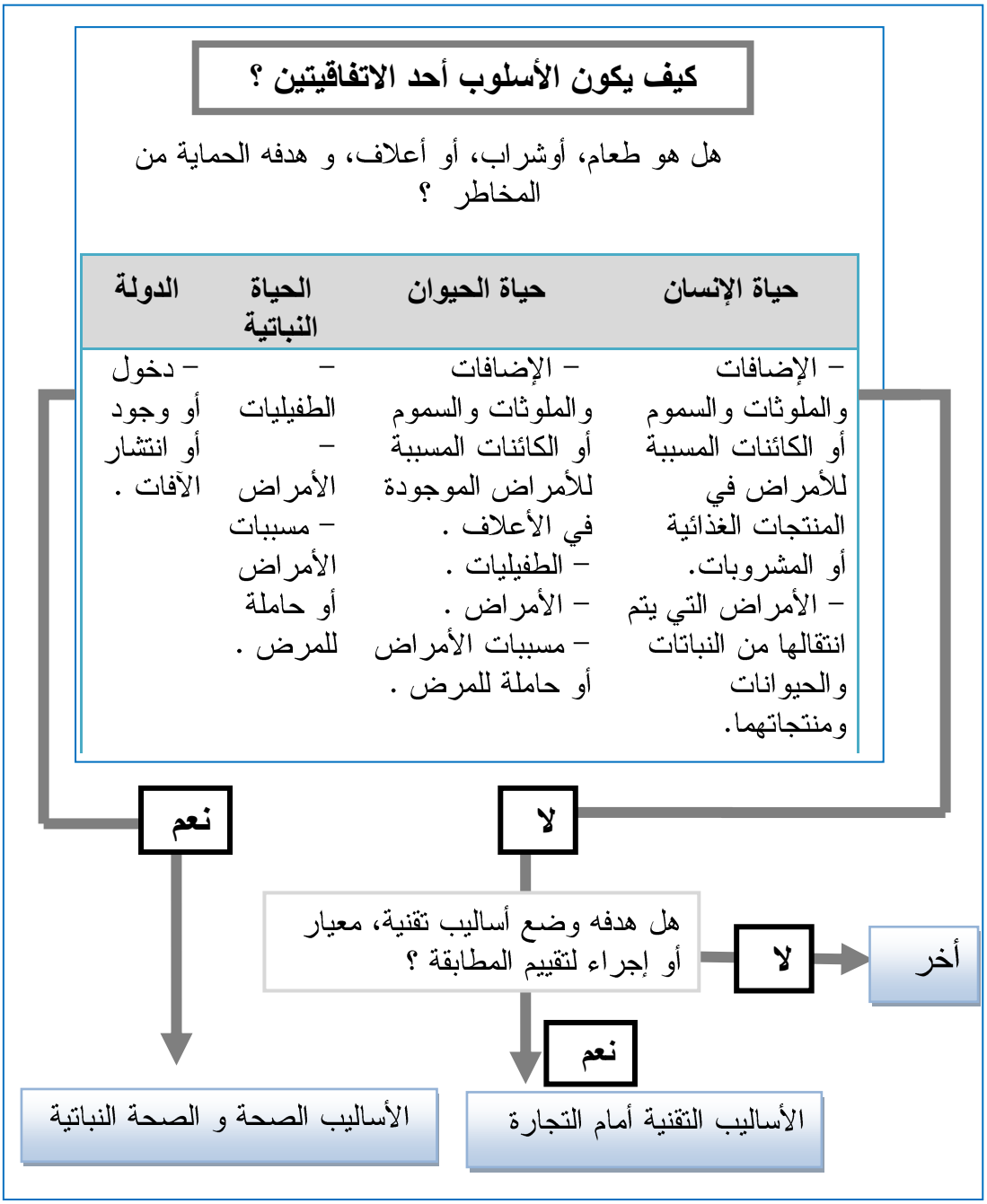

Source: *World Trade Organization,* ***The WTO Agreements Series Sanitary and Phytosanitary Measures,*** *Switzerland, 2010, p 16.*

ولتوضيح نطاق تطبيق الاتفاقية، نأخذ مثال تنظيم تجارة الفواكه، فالأساليب التي تشمل معالجة الفاكهة المستوردة لمنع انتشار الآفات تكون تحت نطاق اتفاقية أساليب الصحة والصحة النباتية *SPS* ، في حين أن الأساليب التي تعالج خصائص الجودة و التصنيف والوسم للفاكهة المستوردة تقع تحت نطاق اتفاقية الأساليب التقنية أمام التجارة *TBT* .

أما من ناحية الاختلافات ما بين الاتفاقية فلا يجوز فرض أساليب الصحة والصحة النباتية إلا بالقدر اللازم لحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات، وعلى أساس المعلومات العلمية، وفي المقابل يجوز للحكومات أن تضع لوائح بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة عند الضرورة لتحقيق عدد من الأهداف، مثل الأمن القومي، ومنع الممارسات الخادعة، وحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات أو البيئة[1]؛

إجمالا يمكن القول أن نطاق تطبيق اتفاقية *SPS* أضيق من نطاق اتفاقية *TBT* ، وفي المقابل لا تميز اتفاقية *SPS* بين نوع الأسلوب المطبق (إلزامي أو طوعي).

ثانيا: العلاقة ما بين اتفاقية أساليب الصحة والصحة النباتية واتفاقية الزراعة

يمكن تطبيق اتفاقية أساليب الصحة والصحة النباتية *SPS*، واتفاقية الزراعة في وقت واحد لأنه لا يستبعد أحدهما الآخر، حيث تنص المادة 14 من اتفاقية الزراعة على ضرورة أن يوافق الأعضاء على تفعيل الاتفاق الخاص بتطبيق أساليب الصحة والصحة النباتية[2]؛

ومن ناحية مجال السلع التي تغطيها الاتفاقيتين، فيلاحظ بأن اتفاقية أساليب الصحة والصحة النباتية *SPS*، تشمل مخاطر الصحة والصحة النباتية الناشئة عن جميع السلع في التجارة الدولية، بينما تقتصر اتفاقية الزراعة بالمنتجات الزراعية كما وتستثني منتجات الغابات ومصايد الأسماك[3]؛

أما من ناحية مجال الأساليب المعتمدة، تعد اتفاقية الزراعة أكثر شمولية حيث تتناول العديد من المجالات مثل تطبيق التعريفات والأساليب غير التعريفية مثل الحصص ودعم الصادرات؛

وبالرغم من كل ذلك ترتبط اتفاقية الزراعة ارتباطًا وثيقًا باتفاقية أساليب الصحة والصحة النباتية، حيث أن هذه الأخيرة تكمل الأولى في مجالات محددة للغاية ، مثل سلامة الأغذية و حماية حياة الإنسان والحيوان والنبات أو الصحة من الآفات أو الأمراض؛

ففي حالة ما إذا أرادت حكومات الدول زيادة فرص الوصول إلى الأسواق بسبب انخفاض التعريفات، قد تميل الحكومات إلى استخدام تدابير غير جمركية لحماية منتجيها المحليين من المنافسة الأجنبية، وهكذا فإن اتفاقية الصحة والصحة النباتية تكمل اتفاقية الزراعة من خلال جلب المزيد من "الانضباط" إلى هذه المجالات وضمان أن الحكومات لا تتجاوز ما هو ضروري لتحقيق أهداف الصحة والصحة النباتية[4] .

---

[1] - *World Trade Organization E-Learing , **Sanitary and Phytosanitary Measures , op.cit**., p 91 .*

[2] - *World Trade Organization, The **WTO Agreements Series : Agriculture**, Centre William Rappard, Switzerland, Revised in 2016, p 85 .*
https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/tbttotrade_e.pdf 21/03/2020

[3] - *World Trade Organization, **The WTO Agreements Series : Agriculture, op.cit**., p 89 .*

[4] - *World Trade Organization E-Learing , **Sanitary and Phytosanitary Measures , op.cit.,** p 92 .*

المطلب الرابع: المنازعات الخاصة بأساليب الصحة والصحة النباتية ضمن المنظمة العالمية للتجارة ؛

يعد حل المنازعات التجارية أحد الأنشطة الأساسية للمنظمة العالمية للتجارة، وينشأ الخلاف عندما تعتقد حكومة عضو أن حكومة عضو أخرى تنتهك اتفاقًا أو التزامًا تعهدت به في إطار المنظمة العالمية للتجارة، وتمتلك المنظمة العالمية للتجارة واحدة من أكثر آليات تسوية المنازعات الدولية نشاطًا في العالم، فمنذ عام 1995 إلى غاية 31 ديسمبر 2018 تم رفع 594 نزاعًا وتم إصدار أكثر من 350 حكمًا[1]؛

ولا تتطلب كل المنازعات قرارات رسمية لحلها، حيث أن الحل المتفق عليه بشكل متبادل هو دائمًا النتيجة المفضلة، وغالبًا ما تكون المشاورات بين الأعضاء المتنازعين في إطار تسوية المنازعات في المنظمة العالمية للتجارة كافية لحل المسألة محل النزاع[2]؛

وبالنسبة للمنازعات الخاصة بأساليب الصحة والصحة النباتية، فقد سجلت المنظمة العالمية للتجارة 53 حالة مشاورات وذلك إلى غاية 31 أكتوبر 2022، والموضحة في الجدول رقم (2-2) الموالي[3]:

الجدول رقم (2-2) : منازعات أساليب الصحة والصحة النباتية ضمن المنظمة العالمية للتجارة

الدولة المشتكية	الدولي المشتكى عليها	تاريخ بدأ النزاع	موضوع النزاع	مواد اتفاقية الصحة والصحة النباتية
الولايات المتحدة	جمهورية كوريا	04 أفريل 1995	الأساليب المتعلقة باختبار وفحص المنتجات الزراعية	المادة: 2 و5 .
الولايات المتحدة	جمهورية كوريا	03 ماي 1995	الأساليب المتعلقة بفترة صلاحية المنتجات	المادة: 2 و5 .
كندا	أستراليا	05 أكتوبر 1995	الأساليب التي تؤثر على استيراد السلمون	المادة: 2،3و5
كندا	جمهورية كوريا	08 نوفمبر 1995	الأساليب المتعلقة بالمياه المعبأة في زجاجات .	المادة: 2 و5 .
الولايات المتحدة	أستراليا	20 نوفمبر 1995	الأساليب التي تؤثر على استيراد السلمون	المادة: 2 ،5، 7 و8 .
الولايات المتحدة	الاتحاد الأوربي	26 جانفي 1996	الأساليب المتعلقة باللحوم ومنتجات اللحوم (الهرمونات)	المادة: 2 ، 3 و5 .
الولايات المتحدة	جمهورية كوريا	24 ماي 1996	الأساليب المتعلقة بتفتيش المنتجات الزراعية	المادة: 2 ،5 و8 .
كندا	الاتحاد الأوربي	28 جويلية 1996	الأساليب المتعلقة باللحوم ومنتجات اللحوم (الهرمونات) .	المادة: 2 ، 3 و5 .
الولايات المتحدة	اليابان	07 أفريل 1997	الأساليب التي تؤثر على المنتجات الزراعية .	المادة: 2 ، 4، 5، 7 و8 .

[1] - *World Trade Organization,* ***Dispute settlement*** *https://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/dispu_e.htm 21/02/2020*

[2] - *World Trade Organization,* ***Dispute settlement activity , some figures****. https://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/dispu_status_e.htm 21/02/2020*

[3] - *World Trade Organization,* ***Disputes by agreement (as cited in request for consultations), Sanitary and Phytosanitary Measures (SPS)*** *https://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/dispu_agreements_index_e.htm 31/10/2022*

الدولة المشتكية	الدولي المشتكى عليها	تاريخ بدأ النزاع	موضوع النزاع	مواد اتفاقية الصحة والصحة النباتية
الاتحاد الأوربي	الهند	18 جويلية 1997	القيود الكمية على واردات المنتجات الزراعية، النسيجية والصناعية .	المادة: 2 ، 3 و5 .
الاتحاد الأوربي	الولايات المتحدة	18 أوت 1997	الأساليب التي تؤثر على واردات منتجات الدواجن .	المادة: 2، 3، 4، 5 و8 .
سويسرا	الجمهورية السلوفاكية	07 ماي 1998	الأساليب المتعلقة باستيراد منتجات الألبان وعبور الماشية .	المادة: 5 .
الهند	الاتحاد الأوربي	27 ماي 1998	قيود على بعض رسوم الاستيراد على الأرز .	المادة: 2 .
كندا	الاتحاد الأوربي	28 ماي 1998	الأساليب التي تؤثر على الاسبستوس والمنتجات التي تحتوي على الاسبستوس .	المادة: 2 ، 3 و5 .
كندا	الاتحاد الأوربي	17 جوان 1998	الأساليب التي تؤثر على واردات خشب الصنوبريات.	المادة: 2، 3، 4، 5 و6 .
كندا	الولايات المتحدة	25 سبتمبر 1998	بعض الأساليب التي تؤثر على استيراد الماشية والخنازير والحبوب .	المادة: 2، 3، 4، 5، 6 و13
الولايات المتحدة	المكسيك	10 جويلية 2000	الأساليب التي تؤثر على تجارة الخنازير الحية .	المادة: 2:2-3، 3،5، 7 و8 .
تيلندا	مصر	22 سبتمبر 2000	حظر استيراد التونة المعلبة بزيت فول الصويا .	المادة: 2 ، 3 و5 .
الإكوادور	تركيا	31 أوت 2001	إجراءات معينة لاستيراد الفواكه الطازجة .	المادة: 2،7و8
الولايات المتحدة	اليابان	01 مارس 2002	الأساليب التي تؤثر على استيراد التفاح .	المادة: 2، 5، 6 و7.
هنغاريا	تركيا	03 ماي 2002	حظر استيراد أغذية الحيوانات الأليفة .	المادة: 2 ، 5، 6 و7 .
الفلبين	أستراليا	18 أكتوبر 2002	بعض الأساليب التي تؤثر على استيراد الفواكه والخضروات الطازجة .	المادة: 2، 3، 4،5، 6 و10
الفلبين	أستراليا	18 أكتوبر 2002	بعض الأساليب التي تؤثر على استيراد الأناناس الطازج	المادة: 2، 3، 4، 5، 6 و10
الاتحاد الأوربي	الهند	23 ديسمبر2002	الاحتفاظ بقيود الاستيراد بموجب سياسة التصدير والاستيراد 2002-2007 .	المادة: 2 ، 3، 5، 7 و8 .
نيكاراغوا	المكسيك	17 مارس 2003	بعض الأساليب لمنع استيراد الفاصوليا السوداء .	المادة: 2،5 و7 .
الاتحاد الأوربي	أستراليا	03 أفريل 2003	نظام الحجر الصحي للواردات .	المادة: 2،3،4، 5 و8 .
الولايات المتحدة	الاتحاد الأوربي	13 ماي 2003	الأساليب التي تؤثر على اعتماد وتسويق منتجات التكنولوجيا الحيوية .	المادة: 2، 5، 7 و8 .
كندا	الاتحاد الأوربي	13 ماي 2003	الأساليب التي تؤثر على اعتماد وتسويق منتجات التكنولوجيا الحيوية .	المادة: 2، 5، 7 و8 .
الأرجنتين	الاتحاد الأوربي	14 ماي 2003	الأساليب التي تؤثر على اعتماد وتسويق منتجات التكنولوجيا الحيوية .	المادة: 2، 5، 7،8 و10 .

الدولة المشتكية	الدولي المشتكى عليها	تاريخ بدأ النزاع	موضوع النزاع	مواد اتفاقية الصحة والصحة النباتية
المجر	كرواتيا	09 جويلية 2003	الأساليب التي تؤثر على واردات الحيوانات الحية ومنتجات اللحوم .	المادة: 2، 3،3،5، 6 و8
نيوزيلاندا	أستراليا	31 أوت 2007	الأساليب التي تؤثر على استيراد التفاح	المادة: 2،3،5 و8 .
كندا	الولايات المتحدة	01 ديسمبر2008	متطلبات وضع علامة(بارد) لبلد المنشأ	المادة: 2،5 و7 .
المكسيك	الولايات المتحدة	17 ديسمبر2008	متطلبات وضع علامات لبلد المنشأ .	المادة: 2 ، 5 و7 .
الولايات المتحدة	الاتحاد الأوربي	16 جانفي 2009	بعض الأساليب التي تؤثر على لحوم الدواجن ومنتجات لحوم الدواجن .	المادة: 2، 5، 7 و8 .
كندا	جمهورية كوريا	09 أفريل 2009	الأساليب التي تؤثر على استيراد لحوم الأبقار ومنتجات اللحوم .	المادة: 2، 3،5 ،6 و8
الصين	الولايات المتحدة	17 أفريل 2009	بعض الأساليب التي تؤثر على واردات الدواجن .	المادة: 2، 3، 5 و8
إندونيسيا	الولايات المتحدة	07 أبريل 2010	الأساليب التي تؤثر على إنتاج وبيع سجائر القرنفل .	المادة: 2 ،3، 5 و7 .
الولايات المتحدة	الهند	06 مارس 2012	الأساليب المتعلقة باستيراد بعض المنتجات الزراعية .	المادة: 2، 5، 6 و7 .
الأرجنتين	الولايات المتحدة	30 أوت 2012	الأساليب التي تؤثر على استيراد الحيوانات واللحوم والمنتجات الحيوانية الأخرى.	المادة:1،2،3،5،8 و10 .
الأرجنتين	الولايات المتحدة	03 سيتمبر 2012	الأساليب التي تؤثر على استيراد الليمون الطازج .	المادة: 1،2، 3،5،7،8 و10
الاتحاد الأوربي	روسيا	08 أفريل 2014	تدابير بشأن استيراد الخنازير الحية ولحم الخنزير ومنتجات الخنازير الأخرى .	المادة:2، 3، 5، 6، 7 و8 .
البرازيل	إندونيسيا	16 أكتوبر 2014	الأساليب المتعلقة باستيراد لحوم الدجاج ومنتجات الدجاج .	المادة:2، 3، 5، 7 و8 .
اليابان	جمهورية كوريا	21 ماي 2015	حظر الاستيراد ، ومتطلبات الاختبار وإصدار الشهادات للنويدات المشعة .	المادة:2، 4، 5، 7 و8 .
البرازيل	إندونيسيا	04 أبريل 2016	الأساليب المتعلقة باستيراد لحوم الأبقار	المادة:2،3،5،6،7و8 .
المكسيك	كوستاريكا	08 مارس 2017	الأساليب المتعلقة باستيراد الأفوكادو الطازجة .	المادة:2، 3، 5، 6، 7 و8 .
روسيا	أوكرانيا	19ماي2017	الأساليب المتعلقة بالتجارة في السلع والخدمات .	المادة: 2، 3، 5، 7 و8 .
أوكرانيا	روسيا	13 أكتوبر 2017	الأساليب المتعلقة باستيراد وعبور بعض المنتجات .	المادة:2، 5، 7 و8 .
فييتنام	الولايات المتحدة	22 فيفري 2018	بعض الأساليب المتعلقة بمنتجات بانجاسيوس للمأكولات البحرية .	المادة: 2،4، 5 و8 .
كندا	الصين	09 ديسمبر2019	الأساليب المتعلقة باستيراد بذور الكانولا .	المادة: 2،3، 5، 7 و8 .

الدولة المشتكية	الدولي المشتكى عليها	تاريخ بدأ النزاع	موضوع النزاع	مواد اتفاقية الصحة والصحة النباتية
كوستاريكا	باناما	11 جانفي 2021	الأساليب المتعلقة بالفراولة ومنتجات الألبان والأبقار ولحم الخنزير والدواجن ومنتجات لحوم الديك الرومى وأطعمة الأسماك والأناناس الطازج والموز	المادة: 2،3، 5، 6، 7 و8 .
البرازيل	الاتحاد الأوربي	8 نوفمبر 2021	الأساليب المتعلقة بلحوم الدواجن المصنعة .	المادة: 2،3، 5 و8 .
الاتحاد الأوربي	الصين	27 جانفي 2022	الأساليب المتعلقة بالتجارة في السلع والخدمات .	المادة: 2 و8 .
جنوب افريقيا	الاتحاد الأوربي	27 جويلية 2022	أساليب المتعلقة باستيراد الحمضيات .	المادة: 3،5،6،7،10

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على الموقع الإلكتروني للمنظمة العالمية للتجارة ، 2022؛

يتبين من خلال الجدول (2-2) بأن أغلبية المنازعات ما بين الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة والتي تعرضت إلى اتفاقية أساليب الصحة والصحة النباتية، كانت تتعرض لخرق المادة رقم 2 من الاتفاقية، والتي تتناول الحقوق والالتزامات الأساسية والتي تنص على أن لا يتم اعتماد تلك الأساليب إلا بالقدر اللازم لحماية الحياة، صحة الإنسان، الحيوان أو النبات مع وجود أدلة علمية كافية لاعتمادها وأن لا تستخدم لتمييز غير مبرر ما بين منتجاتها ومنتجات الدولة المستوردة؛

كما شملت أغلبية المنازعات المادة رقم 3 الخاصة بالتناسق والتي تنص في مجملها على ضرورية اعتماد أساليب الصحة والصحة الخاصة بالدول المستوردة وفق المبادئ والتوصيات الدولية، وأيضا المادة 5 التي تتعرض لتقييم المخاطر وتحديد المستوى المناسب لحماية الصحة والصحة النباتية، والذي من المفترض أن يتخدد وفق الأدلة العلمية المتاحة؛

ويتضح من خلال الجدول (2-2) كذلك بأن الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة التي أثارت العديد من المخاوف حتى الآن فيما يخص التبادلات التجارية المخالفة لاتفاقية أساليب الصحة والصحة النباتية هي الدول المتقدمة المصدرة للمنتجات الغذائية، وهذا ما يمكن توضيحه أكثر من خلال الشكل رقم (2-2) التالي:

الشكل رقم (2-2) : عدد الشكاوى الخاصة بأساليب الصحة والصحة النباتية من طرف الدول الأعضاء في المنظمة العالية للتجارة؛

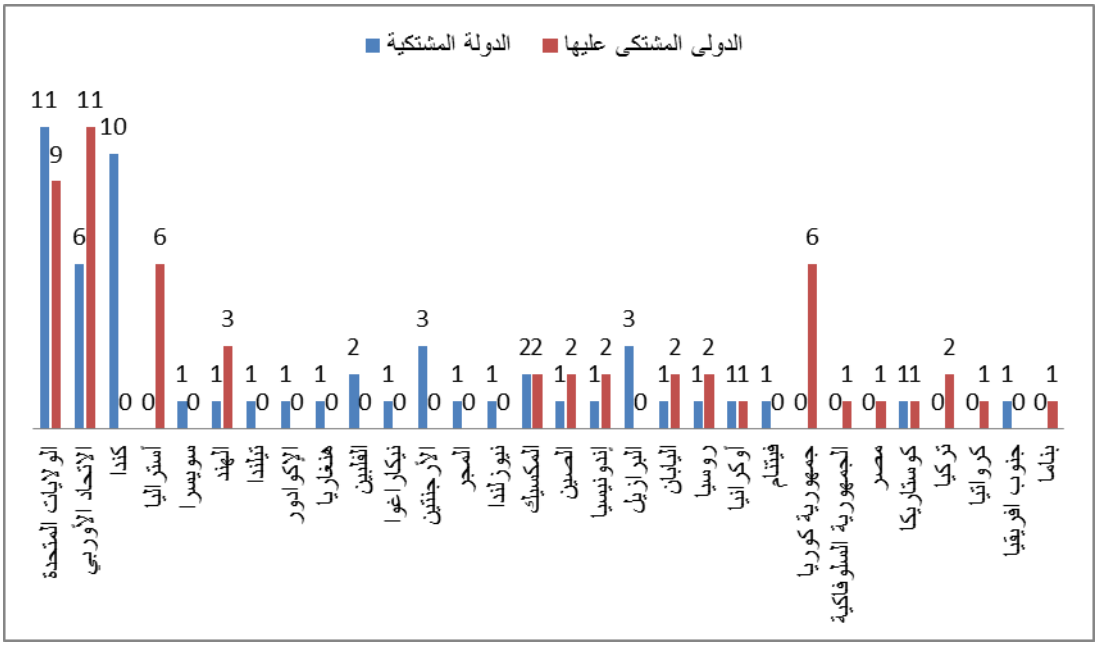

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على الموقع الإلكتروني للمنظمة العالمية للتجارة؛

بالنسبة للدول الأعضاء المشتكية تتصدر الولايات المتحدة الصدارة بـ 11 شكوى، تليها كندا بـ 10 شكاوى والاتحاد الأوربي بـ 6 شكاوى، في مقابل تدني كبير لعدد الشكاوى من طرف الدول النامية، كما يلاحظ عدم رصد أي شكوى من طرف الدول العربية؛

أما فيما يخص الدول المشتكى عليها، فيلاحظ بأن كل من الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يحتلان الصدارة بـ 11 و9 شكاوى ضد كل منهما على التوالي، تليهما أستراليا بـ 6 شكاوى ضدها، وفي المقابل يلاحظ أيضا بأن جمهورية كوريا و التي تعد من الدول النامية تحصلت على نصيب وافر من الشكاوى ضدها وذلك بـ 6 شكاوى وأغلبيتها من طرف الدول المتقدمة، أما باقي الدول النامية فتعرضت لعدد متدني من الشكاوى ضدها؛

كما يلاحظ تسجيل شكوى واحدة ضد إحدى الدول العربية وهي مصر وكانت الشكوى من طرف تيلندا، وبالتدقيق في المعلومات المتوفرة بخصوص هذه المنازعة، يتبين بأن البعثة الدائمة لتيلندا في 22 سبتمبر 2000، طلبت مشاورات مع البعثة الدائمة لمصر وإلى رئيس جهاز تسوية المنازعات التابع للمنظمة العالمية للتجارة، وذلك بشأن الحظر الذي فرضته مصر على استيراد التونة المعلبة التي تحتوى على زيت فول الصويا من تيلندا، بموجب رسالة مؤرخة 2 جانفي 2000 من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في جمهورية مصر العربية والمذكرة المعممة رقم 5 من عام 2000 الصادر في 13 جانفي 2000 من قبل مصلحة الجمارك في جمهورية مصر العربية؛

حيث رأت تايلند بأن مصر، ومن خلال الأساليب التي اعتمدتها ، لا تفي بالتزاماتها بموجب الأحكام المادة الأولى، الحادية عشرة و الثالثة عشرة من الغات، وكذلك المادة 2، 3 و5، والفقرة 2 و5 من المرفق ب من اتفاق أساليب الصحة والصحة النباتية *SPS* [1] .

من خلال العرض السابق للمنازعات الخاصة بأساليب الصحة والصحة النباتية ضمن المنظمة العالمية للتجارة، يمكن حصر الحالات التي قد تستخدم فيها تلك الأساليب كحواجز تجارية غير جمركية إلى ثلاثة حالات وهي:

1- حظر استيراد منتج لأسباب صحية:

في حالة حظر استيراد منتج لأسباب صحية، قد يكون الحظر كليا أو جزئيا، ويتم اعتماد الحظر الكلي عندما تكون الأساليب البديلة للحد من المخاطر غير ممكنة تقنيا، على سبيل المثال حظر استيراد المواشي المصابة بالحمى القلاعية أو جنون البقر؛

أما الحظر الجزئي فيكون بفرض أساليب استهدف الحد من المخاطر إلى المستويات المسموح بها، ويظهر هذا النوع بالخصوص في خالة القيود الإقليمية، على سبيل المثال قامت وزارة الزراعة الأمريكية بإصدار قرار في 1 فيفيري 2007 لحماية بساتينها المحلية للأفوكادو من الآفات عن طريق السماح فقط باستيرادها من منطقة معينة في المكسيك (ولاية ميتشواكان) حيث تتميز تلك المنطقة بقلة انتشار الآفات، كما ويتم الاستيراد فقط من فيفري إلى نوفمبر أين تكون الآفات أقل انتشارا [2]؛

وتنشأ المنازعات الخاصة بحظر استيراد المنتجات لأسباب صحية، نتيجة تفسير الجهة المعتمدة للأساليب إما للأدلة المتوفرة حول الخطر، أو مستوى المخاطر المسموح بها؛

ومن الأمثلة على ذلك النزاع الذي تم عرضه على المنظمة العالمية للتجارة، من طرف الاتحاد الأوربي بتاريخ 18 أوت 1997 ضد الولايات المتحدة، حيث طلب الاتحاد الأوربي بفتح مشاورات بخصوص الرسالة الموجهة من طرف وزارة الزراعة الأمريكية بتاريخ 05 ماي 1997 والتي تنص على أن منتجات الدواجن والدواجن المنتجة في الاتحاد الأوروبي بعد 30 أبريل 1997 لن تكون مؤهلة للدخول إلى الولايات المتحدة حتى تتمكن الولايات المتحدة من الحصول على ضمانات إضافية بسلامة المنتج، وأوضحت بأن المراسلة لا تشير إلى الأسباب التي تجعل منتجات الدواجن التابعة للمفوضية الأوروبية صارت غير مؤهلة للدخول إلى السوق الأمريكية فجأة، ورأت

[1] -*World Trade Organization,* ***Egypt - Import Prohibition on Canned Tuna with Soybean Oil - Request for Consultations by Thailand****, G / L / 392; G / SPS / GEN / 203; WT / DS205 / 1, 09/27/2000. https://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/cases_e/ds205_e.htm#*

[2] - *Epps T.,* ***International trade and health protection : a critical assessment of the WTO's SPS agreement****, Edward Elgar Publishing, Inc., USA, 2008, p 13.*

بأن الحظر لا يتوافق مع التزامات الولايات المتحدة الأمريكية بموجب اتفاقية أساليب الصحة والصحة النباتية *SPS* [1] ؛

وكمثال آخر، المنازعة التي عرضتها الفيتنام على المنظمة العالمية للتجارة ضد الولايات المتحدة بتاريخ 22 فيفري 2018 ، حيث رأت الفيتنام بأن صادراتها من بعض المأكولات البحرية، تتعرض لقوانين وممارسات إدارية وإجراءات ذات صلة بالولايات المتحدة، دون أساس علمي كافي، منتهكة بذلك التزاماتها المنصوص عليها في اتفاقية أساليب الصحة والصحة النباتية *SPS*، بتطبيق تلك الأساليب فقط بالقدر الضروري لحماية الصحة، وضمان بأن أساليبها تستند إلى مبادئ علمية ولا يتم الحفاظ عليها بدون أدلة علمية كافية، ما أدى إلى تقييد مقنع ضد صادراتها من بعض المنتجات البحرية[2] .

2- المتطلبات المحددة للمنتجات المستوردة :

الجانب النظري لفرض متطلبات محددة للمنتجات المستوردة، يبين بأن الدولة المصدرة عليها بإنفاق الموارد اللازمة للوفاء بالمتطلبات المحددة من طرف الدولة المستوردة؛

إلا أنه من الناحية التطبيقية، يلاحظ بأن تكلفة تلبية تلك المتطلبات قد تكون باهظة، بالخصوص إذا كانت تتميز بالصرامة، أو تختلف اختلافا كبيرا عن المعايير المحلية والدولية، أو قد تعتمد بطريقة يفضل فيها المنتجين المحليين، كاشتراط استخدام مدخلات أكثر شيوعا في الدولة المستوردة مقارنة بالدولة المصدرة، ما يؤدي إلى صعوبة أو استحالة الوفاء بتلك المتطلبات من طرف الدولة المصدرة، وهذا ما من شأنه نشوب نزاعات تجارة ما بين الدول[3]؛

وكمثال على المنازعات التجارية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، بخصوص المتطلبات المحددة للمنتجات المستوردة الخاصة بأساليب الصحة والصحة النباتية *SPS* ، النزاع الحاصل في 04 أفريل 2016، أين ادعت البرازيل بأن اندونيسيا تعتمد قواعد وأساليب تقييدية من خلال متطلبات محددة، تنقسم في مجملها إلى نوعين هما[4] :

النوع الأول يتمثل في الأساليب العامة التي تفرضها إندونيسيا من خلال مجموعة من الصكوك القانونية والإجراءات الإدارية والتي تؤدي إلى حظر الاستيراد بعض منتجات لحوم الأبقار (الجروح

---

[1] - *World Trade Organization,* ***United States - Measures Affecting Imports of Poultry Products - Request for Consultations by the European Communities,*** *G / SPS / GEN / 28 G / TBT / D / 14 WT / DS100 / 1 , 25/08/1977 https://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/cases_e/ds100_e.htm 10/03/2020 .*

[2] - *World Trade Organization,* ***United States - Certain measures concerning pangasius seafood products from Viet Nam,*** *G / L / 1212; G / SPS / GEN / 1608; WT / DS540 / 1, 22/02/2018 . https://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/cases_e/ds540_e.htm 11/03/2020*

[3] - *Epps T.,* ***op.cit.,*** *p 14 .*

[4] - *World Trade Organization,* ***Indonesia - Measures Concerning the Importation of Bovine Meat - Request for consultations by Brazil*** *, G / AG / GEN / 130; G / L / 1145; G / LIC / D / 50; G / SPS / GEN / 1486; G / TBT / D / 49; WT / DS506 / 1, 7/4/2016 https://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/cases_e/ds506_e.htm 14/03/2020*

الثانوية، الأحشاء، الذبيحة)، وقيود كمية على منتجات لحوم الأبقار الأخرى (قطع رئيسية)، في تمييز واضح بين البرازيل والموردين الآخرين لهذه المنتجات؛

أما النوع الثاني فيتمثل في مجموعة من الأساليب الخاصة، من بينها الأساليب الخاصة بالأمور الصحية، حيث أن إندونيسيا لا تقبل سوى واردات لحوم الأبقار من البلدان التي تم إعلان أراضيها بالكامل خالية من الحمى القلاعية، بغض النظر عن حقيقة أن لحوم الأبقار من تلك الولايات أو مناطق خالية من الأمراض، وبذلك تفرض إندونيسيا حظراً فعلياً على استيراد لحوم الأبقار البرازيلية إلى أراضيها، عن طريق إجراء صحي يتعارض مع المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية ذات الصلة التي تحكم هذه المسألة، دون أي نوع من أنواع العلم المبرر أودون أن يستند إلى تقييم المخاطر المناسب، علاوة على ذلك، فإن هذا الإجراء أكثر تقييدًا للتجارة مما هو ضروري لتحقيق المستوى المناسب من الحماية. كما أن إندونيسيا تعتمد اللوائح الفنية المتعلقة بحالة الحلال للحوم البقر التي هي أقل ملاءمة للمنتجات ذات المنشأ الأجنبي.

3- استبعاد المنتجات المستوردة من منح الشهادات الصحية الالزامية :

يؤدي استبعاد المنتجات المستوردة من منح الشهادات الصحية الالزامية إلى اضعاف تنافسية تلك المنتجات مقارنة بالمنتجات المحلية، ما يترتب عن ذلك إلى نشوب العديد من المنازعات ما بين الدول؛

ومن أبرز المنازعات التي تم عرضها في إطار المنظمة العالمية للتجارة، هي طلب المشاورات الذي طرحته كندا على الولايات المتحدة في 01 ديسمبر 2008، بخصوص متطلبات وضع علامة (بارد) لبلد المنشأ، في إطار قانون الغذاء والحفظ والطاقة بموجب قانون المزرعة للولايات المتحدة، والذي بدأ تنفيذه من 28جويلية 2008، والذي ينص على إلزام إبلاغ المستهلكين على مستوى البيع بالتجزئة بعلامة "بارد" لمنتجات اللحوم، والتي تخصص حصريا للحيوانات التي ولدت ونشأت و ذبحت في الولايات المتحدة، وهذا ما استبعد اللحوم الناتجة من الماشية المصدرة إلى الولايات المتحدة للتغذية أو الذبح الفوري، ورأت كندا بأن أحكام هذا القانون يتعارض مع المواد 2 و5 و7 من اتفاقية الصحة والصحة النباتية *SPS* [1]؛

ولتأثر عدد كبير من الدول المصدرة للولايات المتحدة بقانون الغذاء والحفظ والطاقة لسنة 2008، انضمت إلى المشاورات التي طلبتها كندا كل من: الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، الصين، كولومبيا، الاتحاد الأوربي، غواتيمالا، الهند، اليابان، جمهورية كوريا، المكسيك، نيوزيلاندا، بيرو، وتايوان، وامتدت تسوية هذه المنازعة إلى غاية سنة 2015 [2].

[1] - *World Trade Organization, **United States - COOL Identification Requirements - Consulting Request from Canada**, G / L / 874; G / RO / D / 6; G / SPS / GEN / 890; G / TBT / D / 33; WT / DS384 / 1, 04/12/2008, p 1. https://docs.wto.org/dol2fe/Pages/SS/directdoc.aspx?filename=Q:/G/SPS/GEN890.pdf 14/03/2020*

[2] - *World Trade Organization, **United States - Country of Origin (COOL) designation requirements** . https://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/cases_e/ds384_e.htm 18/03/2020*

خلاصة الفصل:

إن أساليب الصحة والصحة النباتية تطبق لحماية حياة البشر أو الحيوانات أو النبات من المخاطر المرتبطة بالمتاجرة بالسلع ما بين الدول، مع استثنائها للأساليب الخاصة بحماية البيئة والحيوان التي لا تدخل ضمن مجال التجارة الدولية؛

وتعرض اتفاقية الصحة والصحة النباتية للمنظمة العالمية للتجارة بنود إلزامية لأعضائها لضمان قيام تجارة عادلة، فمن جهة تحمي صحة مستهلكين الدول المستوردة، ومن جهة أخرى تحمي منتجات الدول المصدرة من الأساليب الصحية التعسفية، إلا أنها تحتوي على بنود قد تستخدم لعرقلة الصادرات من أبرزها أحقية الدول اعتماد أساليب الصحة والصحة النباتية متشددة تفوق متطلبات المنظمات الدولية المعنية بالصحة بحجية توفر المبررات العلمية؛

ويظهر جليا من خلال المنازعات التجارية الخاصة بأساليب الصحة والصحة النباتية بأن الدول المتقدمة هي البارزة ضمن هذا المجال سواء كانت دول مشتكية أو دول مشتكى عليها، حيث يمكن حصر تلك المنازعات أساسا في ثلاثة حالات هي حظر استيراد منتج لأسباب صحية، فرض متطلبات محددة للمنتجات المستوردة، واستبعاد المنتجات المستوردة من منح الشهادات الصحية الالزامية؛

ونتيجة لرغبة الدول ومن بينها الدول العربية في تبني أساليب الصحة والصحة النباتية كأحد المتطلبات التي تفرضها التجارة الدولية، فإن ذلك يفرض عليها انشاء هيئات وسن القوانين التي تكفل لها الاحاطة بكل ما يتعلق بأساليب الصحة والصحة النباتية، والسعي قدما نحو الانضمام إلى الاتفاقيات و المنظمات الدولية التي تعنى بضبط المعايير والأساليب الصحية للمنتجات الغذائية، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في الفصل الثالث؛

الفصل الثالث

تمهيد:

لقد تبين من خلال الفصل السابق بأن اتفاقية أساليب الصحة والصحة النباتية هي مجموعة قواعد ملزمة للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة أو الدول التي ترغب في الانضمام إليها، فلم يعد بالإمكان انعاش الصادرات الغذائية للدول وحماية مستهلكيها من الواردات دون انشاء هيئات وقوانين تكفل الاحاطة بكل ما يتعلق بأساليب الصحة والصحة النباتية، كما لا يمكن لتلك الأساليب أن تؤدي دورها دون الانضمام إلى اتفاقيات ومنظمات دولية التي تعنى بالضبط العلمي للأساليب الصحية على المنتجات؛

وكباقي دول العالم سعت الدول العربية سواء المنضمة أو الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لإنشاء هيئات وتبني قوانين تتعلق بالأساليب الصحية حتى تتجنب التأثيرات المحتملة لأساليب الصحة والصحة النباتية على صادراتها الغذائية؛

ولذلك سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى مختلف الهيئات الدولية والعربية المتعلقة بأساليب الصحة والصحة النباتية وكذا القوانين المعمول بها في هذا المجال لدى الدول العربية، ويشتمل هذا الفصل على العناصر التالية:

المبحث الأول: هيئات التقييس الدولية المتعلقة بأساليب الصحة والصحة النباتية؛

المبحث الثاني: هيئات التقييس الاقليمية العربية المتعلقة بأساليب الصحة والصحة النباتية؛

المبحث الثالث: الهيئات والقوانين المتعلقة بأساليب الصحة والصحة النباتية لدى الدول العربية؛

المبحث الأول: هيئات التقييس الدولية المتعلقة بأساليب الصحة والصحة النباتية ؛

سعت أغلبية الدول العربية للانضمام إلى الهيئات والمنظمات الدولية التي تهدف إلى حماية صحة الانسان والحيوان والنبات، وهذا بغية حماية مستهلكيها من المخاطر الصحية من جهة ومن جهة أخرى مواكبة المتطلبات العالمية التجارية الخاصة بأساليب الصحة والصحة النباتية؛

ونتطرق في هذا المبحث إلى هيئة الدستور الغذائي من خلال المطلب الأول، أما المطلب الثاني فيشمل المنظمة العالمية لصحة الحيوان ، وفي المطلب الثالث نتناول الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

المطلب الأول: هيئة الدستور الغذائي؛

تم انشاء هيئة الدستور الغذائي *Codex Alimentarius Commission (CAC)* سنة 1963، كعمل مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، بهدف تطبيق برنامج مشترك لمواصفات الأغذية، ووضع مجموعة من المواصفات الغذائية والنصوص المتصلة بها المعتمدة دولياً والمقدمة بطريقة متسقة، وترمي تلك المواصفات الغذائية وما يتصل بها من نصوص إلى حماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات المنصفة في تجارة الأغذية. ويهدف نشر الدستور الغذائي إلى إرشاد وتعزيز صياغة التعاريف والاشتراطات الخاصة بالأغذية وترسيخها من أجل المساعدة في المواءمة بينها، وبالتالي تيسير التجارة الدولية؛

ويشمل الدستور الغذائي مواصفات لجميع الأغذية الرئيسية، سواء أكانت مجهزة، أم شبه مجهزة أم خام، المخصصة لتوزيعها على المستهلكين، ويتضمن الدستور الغذائي أحكاما تتعلق بنظافة الأغذية، والمواد المضافة إلى الأغذية، ومخلفات المبيدات والعقاقير البيطرية والملوثات، وتوسيم العبوات وعرضها، وطرق التحليل وأخذ العينات وتفتيش الصادرات والواردات وإصدار الشهادات[1]؛

تتفرع هيئة الدستور الغذائي إلى العديد من لجان التنسيق الدولية، وبما أن الدول العربية تتواجد في مواقع جغرافية مختلفة، فالدول الأعضاء منها في هيئة الدستور الغذائي تتوزع على لجنتين، الأولى هي لجنة التنسيق للدستور الغذائي في إفريقيا وتضم كل من : جيبوتي، موريتانيا، المغرب وجنوب السودان[2]، أما الثانية فهي لجنة التنسيق للدستور الغذائي في الشرق الأدنى وتضم كل من : الجزائر، تونس، ليبيا، السودان، مصر، العراق، الأردن، لبنان، سوريا، عمان، البحرين، الكويت، قطر، السعودية، الإمارات العربية واليمن[3]؛

---

[1] – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة الغذائية، **المعايير الغذائية الدولية** .
09/07/2020http://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/about-codex/ar/

[2] – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة الغذائية، **المعايير الغذائية الدولية**، لجنة التنسيق للدستور الغذائي في إفريقيا، *CCAFRICA* قائمة الأعضاء.
09/07/2020http://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/committees/codex-regions/ccafrica/members/ar/

[3] – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة الغذائية، **المعايير الغذائية الدولية**، لجنة التنسيق للدستور الغذائي في الشرق الأدنى، ***CCNE*** **قائمة الأعضاء**.
09/07/2020http://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/committees/codex-regions/ccne/members/ar/

المطلب الثاني: المنظمة العالمية لصحة الحيوان؛

تم تأسيس المنظمة العالمية لصحة الحيوان *(OIE) World Organization for Animal Health* ، أو ما يعرف في السابق بالمكتب الدولي للأوبئة الحيوانية سنة 1924، وهي المنظمة العالمية التي تتمتع باعتراف دولي راسخ في مجال صحة الحيوان، وقد تم انشاء اتفاق لتعاون رسمي بينها وبين المنظمة العالمية للتجارة، في اطار تطبيق اتفاقية الصحة والصحة النباتية *SPS* وذلك في جويلية 1998، بهدف حماية التجارة العالمية من خلال نشر المعايير الصحية للتجارة الدولية في الحيوانات والمنتجات الحيوانية من خلال منهج قائم على العلم [1]؛

يتم تحقيق مهام المنظمة العالمية لصحة الحيوان *OIE* ، من خلال قيامها بأنشطة مختلفة تتمثل في وضع المعايير والمبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالصحة الحيوانية، من خلال كل من مدونة صحة الحيوانات البرية ودليل الاختبارات التشخيصية واللقاحات للحيوانات البرية ، ومدونة صحة الحيوانات المائية ودليل الاختبارات التشخيصية للحيوانات المائية[2]؛

وتعمل معايير المنظمة العالمية لصحة الحيوان *OIE* على تحسين صحة الحيوانات ورفاهها في جميع أنحاء العالم، كما أنها تحسن الوقاية من الأمراض الحيوانية ومكافحتها، بما في ذلك الأمراض التي تنتقل إلى البشر (أمراض حيوانية المنشأ) وتساهم في ضمان أنظمة غذائية آمنة ومأمونة في جميع أنحاء العالم بتكلفة أقل وفرص اقتصادية أكبر، كما أنها تلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز التجارة العالمية الآمنة، وتعد معايير المنظمة مرجعية مهمة لآليات تسوية المنازعات في المنظمة العالمية للتجارة [3]؛

وقد أنشأت المنظمة العالمية للصحة الحيوانية *(OIE)* خمس لجان إقليمية للتعبير عن مشاكل محددة تواجه أعضائها في مناطق مختلفة من العالم، ويمكن اعتبار هذه اللجان هيئات مؤسسية إقليمية كاملة، وتتوزع الدول العربية على ثلاثة لجان، وهنالك من الدول العربية المنضمة إلى أكثر من لجنة؛

أولى اللجان هي الهيئة الإقليمية لإفريقيا وتضم 11 دولة عربية عضو من إجمالي 54 عضو، تتمثل تلك الدول في كل من : الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا، مصر، جزر القمر، جيبوتي، جنوب السودان، السودان والصومال[4] .

---

[1] - *World Trade Organization, Work With Other International Organizations ,**The WTO and the World Organization for Animal Health (OIE),***
https://www.wto.org/english/thewto_e/coher_e/wto_oie_e.htm 10/07/2020

[2] - *World Organization for Animal Health, missions .*
https://www.oie.int/index.php?id=53#c201 10/07/2020

[3] - *World Organization for Animal Health, **Safe Trade For Sustainable Development the OIE and its contribution**, Paris, France, 2019, p 7 .*
https://www.oie.int/fileadmin/Home/eng/Internationa_Standard_Setting/docs/pdf/Observatory/Safe_trade_for_sustainable_development.pdf 10/07/2020

[4] - *World Organization for Animal Health, **OIE Regional Commission For Africa***
https://www.oie.int/fileadmin/Home/eng/About_us/docs/pdf/Pays_Membres/2015_Commission_Afrique_A.pdf 10/07/2020

اللجنة الثانية التي تضم دول عربية هي الهيئة الإقليمية لآسيا والشرق الأقصى وأوقيانوسيا، والتي تضم 36 عضو ومن بين أعضائها دولة عربية واحدة وهي العراق [1]؛

اللجنة الثالثة هي الهيئة الاقليمية للشرق الاوسط، التي تضم 20 عضو من بينها 15 دولة عربية وهي : جيبوتي، الصومال، السودان، ليبيا، مصر، الأردن، العراق، لبنان، عمان، سوريا، البحرين، الكويت، قطر، السعودية والإمارات[2] .

المطلب الثالث: الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات؛

الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات *International Plant Protection Convention (IPPC)*، هي معاهدة متعددة الأطراف للتعاون الدولي في وقاية النباتات، وتهدف الاتفاقية إلى تطبيق الأساليب التي تتخذها الحكومات لحماية مواردها النباتية من الآفات الضارة (أساليب الصحة النباتية) التي يمكن دخولها من خلال التجارة الدولية؛

تم اعتماد الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات لأول مرة في سنة 1951 وتم تعديلها مرتين كان آخرها في سنة 1997، والتي دخلت حيز النفاذ القانوني في 2 أكتوبر 2005، وكان الهدف من مراجعة الاتفاقية هو التحديد الدقيق لمفاهيم الصحة النباتية المعاصرة ودور الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات فيما يتعلق باتفاقيات جولة أوروغواي لمنظمة التجارة العالمية، ولا سيما اتفاق أساليب الصحة والصحة النباتية*SPS*، كما أن معايير الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات تعد نقطة مرجعية مهمة لآلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية [3]؛

يتضمن عمل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات في تمكين الأطراف المتعاقدة من حماية مواردها من النباتات الأرضية والمائية من خلال منع دخول الآفات وانتشارها، ويتم ذلك من خلال تطبيق تدابير الصحة النباتية المبررة والشفافة من الناحية الفنية والتي لا تؤدي إلى تمييز تعسفي أو غير مبرر أو تقييد مقنع للتجارة الدولية، وذلك من خلال[4]:

- توفير منصة وإطار لتطوير المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية وتطبيق تدابير الصحة النباتية المنسقة؛
- الدعوة إلى التطبيق المتسق للمبادئ المعتمدة دولياً لوقاية النباتات في التجارة الدولية؛
- مساعدة البرامج القطرية للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات على تنفيذ الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية وتوصيات هيئة تدابير الصحة النباتية؛
- تعزيز التعاون الدولي والشراكات لتحقيق أهداف الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات؛

[1] - *World Organization for Animal Health,* ***OIE Regional Commission For Asia, The Far East And Oceania*** *https://www.oie.int/fileadmin/Home/eng/About_us/docs/pdf/CR2018/2020_Commission_Asie_A.pdf 10/07/2020*

[2] - *World Organization for Animal Health,* ***OIE Regional Commission For The Middle East*** *. https://www.oie.int/fileadmin/Home/eng/About_us/docs/pdf/2009_Commission_MoyenOrient_A.pdf 10/07/2020*

[3] - *World Trade Organization, Work With Other International Organizations,* ***The WTO and the International Plant Protection Convention (IPPC)*** *. https://www.wto.org/english/thewto_e/coher_e/wto_ippc_e.htm 12/07/2020*

[4] *-International Plant Protection Convention, Core Activities ,* ***Trade facilitation*** *. https://www.ippc.int/en/core-activities/governance/trade-facilitation/ 12/07/2020*

كما يتم تسليط الضوء على أهمية تيسير التجارة في الإطار الاستراتيجي للاتفاقية (2020-2030) الذي يهدف إلى تسهيل التجارة الآمنة والتنمية والنمو الاقتصادي؛

وتضم الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات 184 طرفا متعاقدا، من بينها الدولة العربية التالية : الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا ، السودان، جنوب السودان ، الصومال، جزر القمر، جيبوتي، مصر، العراق، الأردن ،لبنان، سوريا، السعودية ، الكويت، البحرين ، عمان، قطر، الامارات، اليمن[1]؛

[1] - *International Plant Protection Convention, **List of Countries** .*
https://www.ippc.int/en/countries/all/list-countries/ 12/07/2020

المبحث الثاني: هيئات التقييس الإقليمية العربية المتعلقة بأساليب الصحة والصحة النباتية؛

تجتمع الدول العربية في العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما ويعد موضوع ضبط معايير مشتركة وموحدة لأساليب الصحة والصحة النباتية فيما بينها من بين اهتمامات العمل العربي المشتركة، ولهذا الغرض تم انشاء المنظمات العربية الاقليمية؛

ونتناول في هذا المبحث المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (المواصفات القياسية العربية) من خلال المطلب الأول، أما المطلب الثاني فيتعرض إلى هيئة المواصفات والمقاييس لدول الخليج العربي.

المطلب الأول: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (المواصفات القياسية العربية)؛

تعد المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين أحد مؤسسات العمل العربي المشترك، أنشأت بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1056 الصادر بتاريخ 1988/7/6، نتيجة دمج مهام ثلاث منظمات عربية متخصصة هي: المنظمة العربية للثروة المعدنية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، ليتم تعديل اتفاقية إنشاء المنظمة العربية للتنمية الصناعية في الدورة الاستثنائية لمجلس المنظمة العربية للتنمية الصناعية في بغداد بتاريخ 1990/1/17، ومقرها الحالي مدينة الرباط في المغرب، وتضم في عضويتها 21 دولة عربية[1]؛

يكمن الهدف الأساسي من إنشاء المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في تحقيق التنسيق والتكامل الصناعي العربي، كما ويقع ضمن اختصاص المنظمة مد يد العون والمساعدة للدول العربية في مجال وضع المواصفات والمقاييس وضبط الجودة، ومن أجل ذلك تم انشاء مركز المواصفات والمقاييس؛

ويعمل مركز المواصفات والمقاييس على توحيد المواصفات القياسية العربية، وذلك لتسهيل التبادل التجاري البيني للدول العربية من خلال[2]:

- توحيد الرموز والمصطلحات والتعاريف والتصنيفات الفنية وطرق الفحص والتحليل والقياس وأسس الرسم والتصميم والتنفيذ في الدول العربية؛
- إصدار مواصفات قياسية عربية موحدة للخدمات والمواد والمنتجات والسلع والأجهزة وأنظمة التنفيذ الفنية في ضوء المواصفات الدولية مع مراعاة الظروف العربية؛
- تدريب وتأهيل الكوادر العربية في مجال المواصفات والمقاييس وضبط الجودة وطرق الاختبار والتحليل؛
- إصدار واعتماد وتسجيل العلامات والبيانات بالمواصفات والرموز التي تدل على مطابقة المواد والخدمات والسلع والمنتجات والأجهزة والمعدات للمواصفات القياسية العربية، ووضع الأنظمة المتعلقة بشروط استعمال شارات المطابقة؛

[1] – المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، **النشرة التعريفية للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين**، ص: 2 .

[2] – المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، **الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة** ، جامعة الدول العربية، 2019-2023، ص:4 .

- معاونة الدول العربية على انشاء أجهزتها الوطنية للمواصفات والمقاييس واستكمالها وتطويرها كلما كان ذلك ممكنا، لحماية المستهلك ورفع مستوى الانتاج من حيث الجودة والدقة والاتقان.

وقد تمكنت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين من تحقيق انجاز كبير، ويتمثل في حصول الجهاز العربي للاعتماد الذي انشأ في إطار المنظمة على الاعتراف الدولي من قبل المنظمة الدولية لاعتماد المختبرات *International Laboratory Accreditation Cooperation (ILAC)*، والمنتدى الدولي للاعتماد *(IAF) International Accreditation Forum*، وذلك في 25 أكتوبر 2017؛

المطلب الثاني: هيئة المواصفات والمقاييس لدول الخليج العربي؛

هيئة المواصفات والمقاييس لدول الخليج العربي هي هيئة إقليمية أنشئت بقرار من المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته 22 في مسقط بتاريخ 30 -31 ديسمبر 2001، وباشرت أعمالها في شهر ماي 2004، ومقرها في مدينة الرياض بالسعودية؛

وتضم الهيئة في عضويتها أجهزة التقييس الوطنية بالدول الأعضاء وهي : قطاع المواصفات والمقاييس التابع للهيئة العامة للصناعة بدولة الكويت أنشأت سنة 1967، الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة والتي تأسست سنة 1972، المديرية العامة للمواصفات والمقاييس بوزارة التجارة والصناعة بسلطنة عمان والمؤسسة سنة 1976، إدارة المواصفات والمقاييس بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة للبحرين والتي أنشأت سنة 1988، هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس والتي تأسست سنة 2001، الهيئة العامة القطرية للمواصفات والتقييس والتي تأسست سنة 2002[1]؛

وتهدف الهيئة إلى توحيد أنشطة التقييس المختلفة ومتابعة تطبيقها والالتزام بها بالتعاون والتنسيق مع أجهزة التقييس بالدول الأعضاء وبما يُسهم في تطوير قطاعاتها الانتاجية والخدمية وتنمية التجارة بينها وحماية المستهلك والبيئة والصحة العامة وتشجيع الصناعات والمنتجات الزراعية الخليجية تحقيقا لدعم الاقتصاد الخليجي، ويساهم في تقليص العوائق الفنية والصحية للتجارة، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تقوم الهيئة بالأعمال التالية[2] :

- وضع الخطط الشاملة لنشاطات التقييس في الهيئة وفقا لاحتياجات الدول الأعضاء وإمكانياتها، ولها في ذلك الاستعانة بأجهزة التقييس الوطنية في الدول الأعضاء بحسب أسلوب دليل العمل الفني للهيئة؛
- وضع واعتماد وتحديث ونشر اللوائح الفنية والمواصفات القياسية الخليجية وإجراءات تقويم المطابقة الخليجية للسلع والمنتجات وأجهزة القياس والمعايرة والتعاريف والرموز والمصطلحات الفنية واشتراطات تنفيذ وأساليب سحب العينات والفحص والاختبار والمعايرة طبقا للوائح التنفيذية الصادرة بذلك؛
- إعداد مشاريع اللوائح الفنية والمواصفات القياسية الخليجية حسب أسلوب لوائح العمل الفني بالهيئة؛

[1] – هيئة المواصفات والمقاييس لدول الخليج العربي، جامعة دول العربية، الدول الأعضاء؛
https://www.gso.org.sa/ar/about-gso/gso-members/ 14/07/2020

[2] – هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، **التقرير السنوي 2016**، ص ص: 8، 9 ؛
14/07/2020https://www.gso.org.sa/wp-content/uploads/2018/10/GSO-Annual-Report-2016.pdf

- وضع النظم واللوائح والتعليمات والأدلة لإجراءات تقويم المطابقة بما في ذلك علامة الجودة وشارة المطابقة وشهادات المطابقة الخليجية ونظم الاعتماد المختلفة؛
- وضع النظم واللوائح والتعليمات والأدلة لإجراءات تقويم المطابقة بما في ذلك علامة الجودة وشارة المطابقة وشهادات المطابقة الخليجية ونظم الاعتماد المختلفة؛
- متابعة تطبيق اللوائح الفنية والمواصفات القياسية وإجراءات تقويم المطابقة الخليجية عن طريق أجهزة التقييس بالدول الأعضاء؛
- القيام بالبحوث والدراسات بهدف تطوير وتوحيد مفاهيم وطرق وأساليب العمل في الهيئة وأجهزة التقييس بالدول الأعضاء؛
- وضع وتنفيذ خطط التدريب على النشاطات التي تختص بها الهيئة بهدف تطوير معارف ومهارات العاملين في التقييس بالدول الأعضاء؛
- تنسيق مواقف الدول الأعضاء في اجتماعات الهيئات العربية والإقليمية والدولية العاملة في مجال التقييس التي يشارك فيها لضمان تمثيل مصالح الدول الأعضاء عند إعداد واعتماد اللوائح الفنية والمواصفات القياسية وإجراءات تقويم المطابقة والقرارات الصادرة عن هذه الهيئات؛

وبالنسبة للمواصفات الخاصة بالمنتجات الغذائية والزراعية التي تعتمدها الهيئة، فهي تحتوي على الشروط اللازمة لوقايتها من التلوث، والشروط الصحية الواجب مراعاتها للحصول على منتج صحي ومأمون، وكذلك الحدود القصوى المسموح بها للتلوث الكيميائي مثل المبيدات والاضافات الغذائية المختلفة (مواد حافظة، مواد ملونة، مواد مغلظة للقوام ...الخ)، بالإضافة إلى شروط التخزين ونقل وتداول هذه المنتجات وفترات صلاحيتها، وكذلك طرق أخذ العينات وطرق فحصها واختبارها للتأكد من مطابقتها للمواصفات الخليجية المعتمدة[1]؛

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الدليل الاسترشادي لإجراءات الصحة والصحة النباتية في الوطن العربي** ، جامعة الدول العربية، الخرطوم، السودان، 2003، ص: 27؛

المبحث الثالث: الهيئات والقوانين المتعلقة بأساليب الصحة والصحة النباتية لدى الدول العربية؛

تلبية للالتزامات العربية في إطار الاتفاقيات الدولية والاقليمية والعربية المتعلقة بأساليب الصحة والصحة النباتية، تم انشاء هيئات محلية لدى أغلبية الدول العربية بالإضافة إلى إصدار قوانين وتشريعات خاصة باعتماد تلك الأساليب والتي تمس المنتجات المتداولة في إطار تجارتها الدولية؛

وباعتبار أن عدد من الدول العربية منضم إلى المنظمة العالمية للتجارة، ما ألزمها على مواكبة قوانينها مع اتفاقية الصحة والصحة النباتية وتعيين هيئات للإفصاح عن أساليبها المعتمدة ضمن نقطة الاستفسار الخاصة بكل دولة، ورغم عدم انضمام بعض الدول العربية للمنظمة العالمية للتجارة إلا أنها سعت أيضا إلى انشاء هيئات وسن قوانين تخص سلامة المنتجات الغذائية؛

ونتعرض خلال هذا المبحث إلى هيئات وقوانين الدول العربية المنضمة للمنظمة العالمية للتجارة في المطلب الأول، ثم في المطلب الثاني نتناول هيئات وقوانين الدول العربية غير المنضمة للمنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول: هيئات وقوانين الدول العربية المنضمة للمنظمة العالمية للتجارة؛

تمكنت تسع دول عربية من الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة أو ما يعرف بالجات وذلك منذ انشائها سنة 1947، وبعد انشاء خليفتها المنظمة العالمية للتجارة والتي تضم اتفاقية الصحة والصحة النباتية ابتداء من سنة 1995، انضمت أربع دول عربية أخرى ، وتعد كل تلك الدول ملزمة ضمن اتفاقية الصحة والصحة النباتية للإفصاح بكل ما يتعلق بأساليب الصحة والصحة النباتية ؛

أولا: الكويت:

تعتبر الكويت أول دولة عربية انضمت إلى اتفاقية الجات وذلك بتاريخ 3 ماي 1963، وثبتت انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة بـ1 جانفي 1995[1]؛

تعد الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية هي نقطة الاستعلام الوطنية بموجب اتفاقية أساليب الصحة والصحة النباتية، وهي تعتمد على المواصفات الدولية والمواصفات الخليجية المتعلقة بالحجر البيطري والحجر الزراعي التي تهدف إلى حماية صحة وحياة الإنسان والحيوان والحفاظ على النباتات؛

تقدمت دولة الكويت بموجب اتفاقية أساليب الصحة والصحة النباتية للمنظمة العالمية للتجارة بـ 120 أخطارا وذلك ابتداء من سنة 2007 إلى غاية سنة 2022، خصت 78 منها جميع الدول والبقية كان يخص 36 دولة محددة، القسم الأكبر من تلك الأساليب كان يستهدف منتجات الألبان، البيض والعسل، وكذلك منتجات اللحوم[2]؛

تلزم القوانين في دولة الكويت المستوردين للمنتجات الحيوانية والنباتية والمنتجات ذات المصدر الحيواني أو النباتي باستصدار ترخيص مسبق من الهيئة العامة الكويتية لشؤون الزراعة والثروة السمكية؛

[1] - *World Trade Organization,* ***Member Information, The State of Kuwait*** *and the WTO .* *https://www.wto.org/english/thewto_e/countries_e/kuwait_e.htm* 19/10/2022

[2] - *The ePing website,* ***track product requirements in export markets****,* ***Kuwait,*** *Member profile.* *https://epingalert.org/en/MemberProfiles/Profile?countryId=C414* 12/10/2022

كما يجب على المستوردين مصاحبة منتجاتهم المستوردة بشهادات الصحة والصحة النباتية صادرة عن البلد المصدر، ويتم إجراء الفحوصات والاختبارات اللازمة في الحدود من قبل المصالح التابعة للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية؛

كما تختص الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بإصدار شهادات الصحة والصحة النباتية بالنسبة لمصدري الحيوانات والمنتجات ذات المصدر الحيواني والنباتات والمنتجات ذات المصدر النباتي[1]؛

وقعت الكويت اتفاقيات ثنائية تخص أساليب الصحة والصحة النباتية مع الجزائر والأرجنتين وأستراليا والمجر ومصر وإندونيسيا وإيران والأردن ولاوس ومنغوليا والمغرب والسودان وسوريا وتركيا وتونس وفيتنام واليمن، كما وقعت اتفاقية مع المركز الدولي للبحوث الزراعية؛

ثانيا: موريتانيا :

تعتبر موريتانيا ثاني دولة عربية منضمة إلى اتفاقية الجات وذلك بتاريخ 30 ديسمبر 1963، وهي عضو في المنظمة العالمية للتجارة ابتداء من 31 ماي 1995[2]؛

وتعد مديرية حماية التجارة الخارجية نقطة الاستفسار للمنظمة التجارة العالمية وتم تعيين مدير الثروة الحيوانية والزراعة بصفته السلطة المسؤولة عن إجراءات الإخطار لمنظمة التجارة العالمية، إلا أنها لم تقم بأي اخطار بخصوص اتفاقية أساليب الصحة والصحة النباتية منذ انشائها سنة 1995 إلى غاية سنة 2022[3]؛

تتميز الرقابة الصحية والنباتية بوجود وزارات مختلفة تقوم على متابعتها ولكن دون أي تنسيق حقيقي، وهي على وجه الخصوص وزارة الصحة والنظافة وسلامة الغذاء، الوزارة المسؤولة عن المصايد وهي مسؤولة عن مراقبة جودة المنتجات السمكية من خلال إدارة ترويج المنتجات السمكية، ووزارة التنمية الريفية والبيئة وهي مسؤولة عن الصحة النباتية وضوابط صحة الحيوان التي تنفذها، وعلى الرغم من تنوع المشاركين ، لا تزال جودة الغذاء الفعالة ومراقبة النظافة محدودة[4]؛

ومن بين أهم القوانين التي تخص أساليب الصحة والصحة النباتية، القانون رقم 42 الصادر في 26 جويلية 2000 الذي يحدد القواعد التي تحكم حماية الأنواع النباتية ومنتجاتها، وبموجب أحكام هذا القانون، يخضع استيراد الأنواع النباتية ومنتجاتها والتربة والسماد العضوي والتعبئة المستخدمة في نقلها إلى موريتانيا لإصدار شهادة صحة نباتية صادرة عن بلد المنشأ، وخلال نفس السنة نشرت الوزارة المسؤولة عن الزراعة ثلاث قوائم مختلفة تشير إلى أنواع النباتات ومنتجاتها والمنتجات الأخرى التي يُحظر استيرادها، بشرط الحصول على إذن مسبق أو يخضع فقط

[1] – مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 133، 134؛

[2] - *World Trade Organization, **Member Information, Mauritania and the WTO** . https://www.wto.org/english/thewto_e/countries_e/mauritania_e.htm* 19/10/2022

[3] - *the ePing website, **track product requirements in export markets**, **Mauritania**, Member profile https://epingalert.org/en/MemberProfiles/Profile?countryId=C478* 13/10/2022

[4] - *World Trade Organization, **Trade policy review report by the secretariat**, **Mauritania**, 21 September 2018, p 49.*

لإنتاج شهادة الصحة النباتية، وبحسب السلطات لم يتم تطبيق هذه القوائم الثلاثة المدرجة في نظام الحماية المؤقت الأخير لموريتانيا؛

أما التشريع الخاص بالأساليب الصحية للحيوانات ومنتجاتها فيعود لقانون الثروة الحيوانية المعمول به في عام 2004، ووفقًا للسلطات ، فإن المنظمة العالمية للصحة الحيوانية تساعد موريتانيا حاليًا على تحديث قانون الثروة الحيوانية لديها، ويخضع استيراد بعض الحيوانات لترخيص مسبق من الوزارة المسؤولة عن الثروة الحيوانية، ومع ذلك لا توجد قائمة بهذه الحيوانات، حيث لم يتم انشاء مكتب وطني للتوحيد القياسي[1].

ثالثا: مصر:

يعود انضمام مصر إلى الجات إلى تاريخ 9 ماي 1970، ومنذ انشاء المنظمة العالمية للتجارة وبعد موافقة مجلس الشعب المصري بتاريخ 1995/4/16 وصدور القرار الجمهوري رقم 72 لسنة 1995، واعلان المنظمة العالمية للتجارة انضمت مصر إليها في 30 جوان 1995[2]، حيث صارت ملتزمة بتطبيق اتفاقية أساليب الصحة والصحة النباتية، وتقوم الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة بالقيام بمهام نقطة الاستفسار الخاصة بالاتفاقية، وذلك بإمدادها بالمعلومات والمستندات الخاصة بإخطارات متطلبات التشريعات المصرية، ونشر وتعريف المصدرين والأطراف المعنية بإخطارات الدول الأخرى لإبداء الرأي عليها وأخذها في الحسبان قبل تصدير السلع المصرية إليها؛

وقد أخطرت مصر المنظمة العالمية للتجارة لأول مرة بأساليب الصحة والصحة النباتية سنة 1995 ومنذ ذلك الحين وإلى غاية 30 جويلية 2022 قامت بالإخطار بـ 183 أسلوب، القسم الأكبر من تلك الأساليب يخص الشحوم والزيوت النباتية والحيوانية، تليها اللحوم والحيوانات الحية[3]؛

وتعد الهيئة المصرية للمواصفات والجودة والتي انشأت سنة 1957(في البداية كانت تسمى الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي، ثم تم تعديل الاسم إلى الهيئة المصرية للمواصفات والجودة وذلك طبقا للقرار الجمهوري رقم 83 لسنة 2005) ، المرجع القومي المعتمد والجهة الرسمية الوحيدة في مصر المنوط بها القيام بجميع أنشطة إعداد وإصدار المواصفات القياسية المصرية بما فيها المواصفات الخاصة باعتماد الأساليب الصحية للمنتجات الغذائية، حيث تضم 29 لجنة فنية في مجال الصناعات الغذائية، وهي تهدف بذلك إلى رفع جودة المنتجات المصرية بما يجعلها قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية والمحلية وكذلك حماية المستهلك والبيئة بالإضافة إلى تمثيل الدولة في المنظمات الدولية والاقليمية[4]؛

كما تعد الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة الجهة المسؤولة إداريا وفنيا عن تنظيم العمل بالدستور الغذائي، وذلك منذ انضمام مصر إلى عضوية هيئة الدستور الغذائي سنة 1972، وتختص الهيئة بوضع

---

[1] - *WTO Trade Policy Review of Mauritania,* ***Report by the Secretariat***, 24 August 2011, p 8 .

[2] - *World Trade Organization,* ***Member Information, Egypt and the WTO*** .
https://www.wto.org/english/thewto_e/countries_e/egypt_e.htm 19/10/2022

[3] - *The ePing website,* ***track product requirements in export markets, Egypt, Member profile***
https://epingalert.org/en/MemberProfiles/Profile?countryId=C818 18/10/2022

[4]- موقع الهيئة المصرية للمواصفات والجودة .
http://www.eos.org.eg/ar 20/10/2020

السياسات العامة لأنشطة الدستور الغذائي كذلك الخطط والاستراتيجيات في ضوء الامكانات المتاحة، وترتكز أعمال دستور الأغذية المصري على اللجنة المصرية لدستور الأغذية والتي انشات بالقرار الوزاري رقم 586 لسنة 1973؛

رابعا: المغرب:

يعد المغرب عضوا في المنظمة العالمية للتجارة منذ 1جانفي 1995، بعدما كانت عضو في الجات منذ تاريخ 17 جوان 1987[1]؛

ويعد المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية الهيئة الموكل إليها تقديم جميع المعلومات ونقطة الاستفسار الخاصة بأساليب الصحة والصحة النباتية لدى المنظمة العالمية للتجارة ، وتعتبر المغرب من أولى الدول العربية التي قامت بالإخطار بأساليبها الصحية على المنتجات المستوردة وذلك ابتداءا من سنة 1995، ومنذ ذلك التاريخ وإلى غاية 30 جويلية 2022 قامت بالإخطار ب 111 أسلوب، القسم الأكبر من تلك الأساليب يخص الحيوانات الحية والبيض واللحوم [2] ؛

وفي اطار انضمام المغرب إلى المنظمة العالمية للتجارة ومواءمتها لاتفاقية الصحة والصحة النباتية، تم انشاء مصلحة يقظة تدابير الصحة والصحة النباتية وولوج للأسواق، التابعة لقسم التقييم والاسئلة الصحية بإدارة تقييم المخاطر والشؤون القانونية للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، والتي تقوم بتدبير وإدارة قضايا المتعلقة بالصحة والصحة النباتية التي تعرض على المكتب؛

وتتمحور هذه القضايا المتعلقة بالسلامة والوقاية الصحية والولوج للأسواق التابعة للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية حول تسعة محاور والمتمثلة فيما يلي:

- ضمان مراقبة وتتبع إشعارات تدابير السلامة والوقاية الصحية الصادرة من الدول التي يمكن ان تأثر سلبا على الصادرات المغربية ؛
- إبلاغ المديريات المركزية ذات التخصص التابعة للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية وكذا الأطراف الأخرى ذات العلاقة ؛
- المساهمة في صياغة التعادل الصحي والاعتراف بالنظام المغربي للسلامة والوقاية الصحية من قبل الدول ذات الاهتمام من المغرب ؛
- تدبير نقطة الاتصال الوطنية لتنفيذ اتفاقية الصحة والصحة النباتية لمنظمة التجارة العالمية وكذا إتفاقات أخرى ؛
- القيام بدور الأمانة العامة للجنة الوطنية للصحة والصحة النباتية بموجب المرسوم رقم 2.10.122 المؤرخ في 6 جويلية 2010 ؛

[1] - *World Trade Organization,* ***Member Information, Morocco and the WTO*** *.*
https://www.wto.org/english/thewto_e/countries_e/morocco_e.htm 19/10/2022

[2] - *the ePing website,* ***track product requirements in export markets****,* ***Morocco,*** *Member profile*
https://epingalert.org/en/MemberProfiles/Profile?countryId=C504 19/10/2022

- مراقبة تنفيذ اتفاقيات الصحة والصحة النباتية، الثنائية أو متعددة الأطراف، المبرمة بين المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية والدول؛
- تمثيل المكتب في اللجان الوزارية المسؤولة عن التفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية ومتابعة القرارات المتخذة في هذا الإطار؛
- تنسيق، على مستوى داخلي للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، المفاوضات المتعلقة الصحة والصحة النباتية؛
- البحث ونشر متطلبات الصحة والصحة النباتية للدول ذات الأهمية للمغرب لتسهيل الولوج لأسواقها من طرف المصدرين المغاربة.

تتمثل أهم المؤسسات التي تعني بوضع واعتماد ومراقبة تنفيذ الأساليب الصحية للمنتجات الغذائية في المغرب في كل من: المجلس الوزاري الأعلى للجودة الإنتاجية، مصلحة المواصفات الصناعية، اللجان المكلفة بوضع المواصفات القياسية للمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الصناعية الغذائية[1]؛

وقد تم استحداث المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية وفق القانون 08.25 الصادر في 26 فبراير 2009 والذي يمارس لحساب الدولة العديد من الاختصاصات المتعلقة بحماية صحة المستهلك والحفاظ على الحيوانات والنباتات، ومن أبرز المهام الموكلة اليه والمتعلقة بمجال مراقبة المنتجات الغذائية عند الاستيراد والتصدير ما يلي[2] :

– تولي الحماية الصحية للرصد النباتي والحيواني الوطني ومراقبة المنتجات النباتية والحيوانية أو ذات الأصل النباتي أو الحيواني، بما في ذلك منتجات الصيد، سواء عند استيرادها في السوق الداخلي أو عند تصديرها؛

– مراقبة المضافات الغذائية ومعدات التلفيف والمنتجات والمواد التي يمكن أن تلامس المنتجات الغذائية وكذا الأسمدة ومياه السقي؛

– مراقبة مبيدات الآفات الزراعية والمصادقة عليها واعتماد المؤسسات التي تنتجها أو تستوردها أو تصدرها؛

– مراقبة واعتماد البذور والأغراس والاشهاد على مطابقتها واعتماد المؤسسات التي تنتجها أو تستوردها أو تصدرها .

ويخضع استيراد وتصدير النباتات والحيوانات والمنتجات المشتقة منها، بما في ذلك علف الحيوانات للقانون رقم 28.07 الصادر بتاريخ 11 فيفري 2010، المتعلق بسلامة المنتجات الغذائية، والذي يضع الشروط الصحية لدخولها إلى الأراضي المغربية أو تصديرها إلى الدول أخرى، حيث ينص على أنه لا يجوز استيراد أي منتج غذائي أو وضعه في السوق الوطنية أو تصديره إذا كان يشكل خطراً على حياة الإنسان أو صحته ولا يجوز استيراد أي منتج موجه لتغذية الحيوانات أو تصديره أو إعطائه للحيوانات كغذاء إذا كان يشكل خطرا على صحتهم؛

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الدليل الاسترشادي لإجراءات الصحة والصحة النباتية في الوطن العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص :63 .

[2]- القانون رقم 08.25 القاضي **بإحداث المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية**، الجريدة الرسمية رقم : 5712، 26 فبراير 2009.

خامسا: تونس:

انضمت تونس إلى المنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 29 مارس 1995، بعدما كانت عضو في الجات منذ 19 أوت 1990[1]؛

اوكلت مهمة الإخطار بأساليب الصحة والصحة النباتية إلى المديرية العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري التابعة لوزارة التجارة وتنمية الصادرات، وكان أول إخطار لها سنة 2015 ومنذ ذلك الحين تقدمت فقط بأربعة إخطارات، وتخص وارداتها من الجبن واللبن الرائب، ووارداتها من الأسماك المصنعة وأخيرا واردات منتجات السيراميك[2]؛

أهم المؤسسات ذات العلاقة بأساليب الصحة والصحة النباتية في تونس هي وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، ووزارة التجارة، ويتم التعامل مع الأساليب الصحية للواردات والصادرات الغذائية التونسية من خلال حزمة من القوانين والمتمثلة فيما يلي:

1- الصحة النباتية:

تعود الأساليب الصحية المتعلقة بتوريد واستيراد النباتات إلى قانون عدد 72 المتعلق بتحرير التشريع الخاص بحماية النباتات الصادر سنة 1992، والذي تم تدعيمه بالقانون عدد 28 لسنة 2001، والذي ينص على منع توريد آفات الحجر الزراعي (اعداد النباتات أو المنتجات النباتية التي تنتمي إلى فصيلة الحيوانات أو النباتات كالفيروسات والميكروبات أو الميكوبلازمة الفاتكة بالنباتات أو الفطريات) والاحتفاظ بها والاتجار فيها وزراعتها وعبورها البلاد التونسية ما دامت حية سواء كانت منقولة بمفردها أو بواسطة نبات أو حيوان أو منتج فلاحي؛

وبحسب القانون أعلاه أيضا ، يتم حجر النباتات والمنتجات النباتية عند نقاط الدخول، في حالة عدم مطابقتها، ويؤدي الحجز اما لمداواتها أو تحويلها أو ارجاعها للبلد المصدر أو اتلافها من قبل مصالح وزارة الفلاحة، كما وتخضع النباتات والمواد النباتية عند التصدير إلى مراقبة صحية نباتية طبقا لمقتضيات الصحة النباتية للبلد المورد له[3] ؛

2- الصحة الحيوانية:

تعود الأساليب الصحية المتعلقة بتوريد واستيراد الحيوانات والمنتجات الحيوانية (كل الحيوانات بما في ذلك منتجات البحر والمنتجات الحيوانية والمنتجات الغذائية التي تحتوي على أصل حيواني) إلى القانون عدد 24 لسنة 1999، وينص هذا القانون على أنه يتم توريد وتصدير الحيوانات والمنتوجات الحيوانية عبر نقاط العبور الى البلاد التونسية التي توجد بها مكاتب للديوانة حيث تجرى عمليات المراقبة الصحية البيطرية، ويتعين ان تكون نقاط

[1] - *World Trade Organization,* ***Member Information, Tunisia and the WTO*** .
https://www.wto.org/english/thewto_e/countries_e/tunisia_e.htm 19/10/2022

[2] - *the ePing website,* ***track product requirements in export markets, Tunisia, Member profile***
https://epingalert.org/en/MemberProfiles/Profile?countryId=C788 19/10/2022

[3]- قانون عدد 72 لسنة 1992، مؤرخ في 03 أوت 1992، يتعلق **بالتشريع الخاص بحماية النباتات**، تونس .
http://www.legislation.tn/sites/default/files/journal-officiel/1992/1992A/Ja05192.pdf 20/07/2020 .

العبور مجهزة بمحلات ومعدات ملائمة لإجراء الفحوص الصحية البيطرية وللحجز الوقتي، ولا يمكن للمصالح الديوانية قبول الحيوانات والمنتوجات الحيوانية بالتراب التونسي أو السماح بتصديرها إلا بعد استظهار شهادة في المراقبة الصحية البيطرية مسلمة من طرف الأطباء البياطرة[1]؛

وتشمل المراقبة الصحية البيطرية :

- مراقبة وثائقية وتتمثل في التثبت من الشهادات والوثائق البيطرية المرفقة بالحيوانات والمنتجات الحيوانية؛
- مراقبة الهوية وتتمثل في التثبت البصري من المطابقة بين الشهادات والوثائق وبين الحيوانات والمنتجات الحيوانية وكذلك الاختام والعلامات التي يتعين ان توضع عليها؛
- مراقبة مادية وتتمثل في مراقبة الحيوانات والمنتجات الحيوانية نفسها ويمكن ان تشمل أخذ عينات وكشفا مخبريا؛

أما بالنسبة للمخابر المؤهلة لإجراء التحاليل والفحوصات في إطار المراقبة الصحية البيطرية عند التوريد والتصدير، فيتم ضبط القائمة الخاصة بها بقرار من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، وأخر تحديث للقائمة كان بتاريخ 19 أكتوبر 2018، والذي حدد 18 مخبر مؤهل لإجراء تلك الفحوصات، كما يسمح بالالتجاء إلى المخابر الخاصة المتحصلة على الاعتماد من قبل المجلس الوطني للاعتماد[2] .

سادسا: البحرين:

البحرين عضو في اتفاقية الجات منذ تاريخ 13 ديسمبر 1993، وتم إعلان انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارية ابتداءا من 1 جانفي 1995[3]؛

تم تعيين إدارة الصحة العامة بوزارة الصحة البحرينية كنقطة استعلام في مجال السلامة الغذائية وإدارة شئون الصحة النباتية، ومن جهة أخرى تم تعيين إدارة العلاقات التجارية الخارجية التابعة لوزارة الصناعة والتجارة كهيئة مسئولة عن الإخطار إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال أساليب الصحة والصحة النباتية؛

وتتكلف لجنة الأمن الصحي للموارد الغذائية المكونة من الجهات الوطنية المعنية بالإشراف على جميع القضايا المتعلقة برقابة السلامة الصحية للموارد الغذائية؛

[1]- قانون عدد 24 لسنة 1999، مؤرخ في 09 مارس 1999، **يتعلق بالمراقبة الصحية البيطرية عند التوريد والتصدير**، تونس .
http://www.legislation.tn/sites/default/files/fraction-journal-officiel/1999/1999A/021/TA1999241.pdf 20/07/2020

[2]- قرار من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مؤرخ في 19 أكتوبر 2018 ي**تعلق بضبط قائمة المخابر المؤهلة لإجراء التحاليل والفحوصات في إطار المراقبة الصحية البيطرية عند التوريد والتصدير**، تونس.
http://www.legislation.tn/detailtexte/Arr%C3%AAt%C3%A9-num-2018-4757-du-19-10-2018-jort-2018-087__2018087047574?shorten=pzrK 20/07/2020 .

[3] - *World Trade Organization, Member* ***Information, Kingdom of Bahrain and the WTO*** .
https://www.wto.org/english/thewto_e/countries_e/bahrain_e.htm 19/10/2022

وقد تم ابتداء من سنة 2001 إلى غاية 30 جويلية 2022 بالإخطار بـ 231 أسلوب، تتعلق خاصة بالفواكه والمكسرات ومنتجاتها المصنعة، وأغلبية تلك الإخطارات موجهة إلى جميع الدول وذلك بـ 223 أسلوب والبقية إخطارات ثنائية[1].

سابعا: الإمارات:

انضمت الإمارات إلى اتفاقية الجات بتاريخ 8 مارس 1994، وتطلب استكمال إجراءات انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة أكثر من سنة، ليتم الاعلان الرسمي للانضمام في 10 أفريل 1996[2]؛

أخطرت الإمارات العربية المتحدة بموجب اتفاقية أساليب الصحة والصحة النباتية منظمة التجارة العالمية ابتداء من سنة 2004 إلى غاية سنة 2022 بـ 256 أسلوب، تتعلق خاصة بالحيوانات الحية، اللحوم والأسماك ومنتجاتها. وأغلبيتها موجهة إلى جميع أعضاء المنظمة وذلك بـ 159 أسلوب أما بقية الأساليب فهي ثنائية وأكبر عدد من الأساليب وهو14 كان بالنسبة للمنتجات المستوردة من روسيا[3]؛

تعتبر وزارة التغير المناخي والبيئة ومن خلال الهيئة الإماراتية للسلامة الغذائية هي الجهة المكلفة بسلامة الغذاء ولائحته التنفيذية المدرجة في القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2015، والذي يهدف إلى تحقيق ما يلي[4]:

- ضمان سلامة وملاءمة الغذاء المتداول ومراقبته من خلال مراحل السلسلة الغذائية للتحقق من صلاحية المادة الغذائية للاستهلاك الآدمي؛
- حماية صحة المستهلك من خلال إزالة أو الحد من كافة المخاطر المرتبطة بالغذاء؛
- حماية المستهلك من الغذاء الضار بالصحة أو المغشوش أو المضلل أو الفاسد أو غير الملائم؛
- تسيير حركة تجارة الغذاء؛

كما ويتضمن التنسيق ما بين السلطات المختصة والجهات المعنية بوضع الأساليب الصحية على أن تراعي عند إعداد وتنفيذ هذه الأساليب الاستناد إلى المبادئ والأدلة العلمية وتنفيذها بشفافية وموضوعية واستقلالية، وعدم التمييز بين الأغذية والأعلاف المحلية والمستوردة.

ثامنا: قطر:

أعلن عن انضمام قطر إلى المنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 13 جانفي 1996، وهي عضو سابق في اتفاقية الجات منذ 7 أفريل 1994[5]؛

[1] - *The ePing website,* ***track product requirements in export markets, Kingdom of Bahrain,*** *Member profile https://epingalert.org/en/MemberProfiles/Profile?countryId=C048* 9/10/2022

[2] - *World Trade Organization,* ***Member Information, United Arab Emirates and the WTO*** *. https://www.wto.org/english/thewto_e/countries_e/united_arab_emirates_e.htm* 19/10/2022

[3] - *The ePing website,* ***track product requirements in export markets, United Arab Emirates,*** *Member profile . https://epingalert.org/en/MemberProfiles/Profile?countryId=C784* 9/10/2022

[4]- وزارة التغير المناخي والبيئة للإمارات، قانون اتحادي رقم 10، **بشأن سلامة الغذاء**، سنة 2015 ، ص : 703 .
9/10/2022*https://www.moccae.gov.ae/assets/download/2022/L10-15.pdf.aspx*

[5] - *World Trade Organization,* ***Member Information, Qatar and the WTO*** *. https://www.wto.org/english/thewto_e/countries_e/qatar_e.htm* 19/10/2022

تعد وزارة الصحة العامة هي المكلفة بأي استفسار يخص أساليب الصحة والصحة النباتية ضمن المنظمة العالمية للتجارة، بينما تقوم مديرية التجارة التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة المسؤولة عن الإخطار عن الأساليب المطبقة على الواردات القطرية. أخطرت قطر منذ سنة 2008 إلى غاية سنة 2022 ما يقارب 132 أسلوب للصحة والصحة النباتية، 125 أسلوب منها موجه لجميع الدول المستورد منها، والبقية كانت تستهدف دول محددة والمتمثلة في كل من بوتان، هنغاريا، ايطاليا، كازاخستان، كينيا، ليزوطوا والمكسيك. القسم الأكبر من تلك الأساليب كان يستهدف منتجات الخضر والفواكه والمكسرات المصنعة وغير المصنعة[1]؛

يشرف المجلس الأعلى لسلامة الأغذية على جميع القضايا المتعلقة بسلامة الأغذية واستيراد المواد الغذائية لدى دولة قطر، كما تم إنشاء لجنة وطنية للسلامة الغذائية لتنسيق الأعمال في هذا المجال ووضع السياسة المتعلقة بالسلامة الغذائية ورقابة المواد الغذائية؛

وتتوفر دولة قطر على قوانين منها على وجه الخصوص القانون رقم 8 لسنة 1990 والذي تم تعديله بالقانون رقم 4 لعام 2014 والقانون رقم 20 لعام 2017، الذي ينظم مراقبة الأغذية لضمان سلامة الأغذية وملاءمتها التجارية فيما يتعلق بالتعبئة، وضع الملصقات، ونقل المواد الغذائية المستوردة وكذلك المنتجة محليًا، ووفقًا للقانون يجب أن يتوافق الطعام مع متطلبات اللوائح الفنية المعتمدة قبل المناولة أو الاستهلاك[2]؛

وتؤدي إدارة سلامة الأغذية في وزارة الصحة العامة معظم الوظائف المتعلقة بمتطلبات سلامة الأغذية، وتتمثل في الرقابة والتفتيش على الغذاء وأماكن تداوله ومتداوليه لضمان سلامته وصلاحيته، ومنع تداول أي غذاء غير مطابق للمواصفات والاشتراطات بالتعاون مع الجهات المختصة، ومواجهة حالات الطوارئ المرتبطة بسلامة وصلاحية الغذاء، بالمشاركة مع أكثر من جهة، كما تقوم بإدارة وتشغيل مختبرات لفحص وتحليل عينات المواد الغذائية[3]؛

وتتوفر إدارة صحة الغذاء على قسم خاص بصحة المنافذ ومراقبة الأغذية والذي يقوم بمهام عدة والمتمثلة في[4]:

- مراقبة وتفتيش الأغذية المستوردة والمصدرة عبر المنافذ الحدودية والتأكد من سلامتها وصلاحيتها للاستهلاك الآدمي، ومراقبة مستويات الإشعاع بها؛
- منع دخول الأغذية المغشوشة، والإشراف على عمليات إعادة التصدير؛
- إتلاف المواد الغذائية غير المطابقة للاشتراطات والمتطلبات أوغير الصالحة للاستهلاك الآدمي؛
- تدقيق الشهادات الصحية للغذاء المستورد، وإصدار شهادات للغذاء المصدر أوالمطابق المعاد تصديره؛

[1] - *The ePing website, **track product requirements in export markets, Qatar,** Member profile. https://epingalert.org/en/MemberProfiles/Profile?countryId=C634* 11/10/2022

[2] - *World Trade Organization, **Trade policy review report by the secretariat**, **Qatar**, 28 May 2021, p 53.*

[3]- موقع وزارة الصحة العامة القطرية ، الإدارات والأقسام : إدارة سلامة الغذاء .

https://www.moph.gov.qa/arabic/derpartments/healthaffairs/foodsafety/Pages/default.aspx 11/10/2022

[4]- موقع وزارة الصحة العامة القطرية ، الإدارات والأقسام : إدارة سلامة الغذاء، قسم صحة المنافذ ومراقبة الأغذية .

https://www.moph.gov.qa/arabic/derpartments/healthaffairs/foodsafety/portshealthnfoodcontrol/Pages/default.aspx 11/10/2022

- جمع عينات من المواد الغذائية المستوردة التي ترد إلى البلاد لأول مرة، وكذلك جمع عينات بشكل دوري؛
- تطبيق الحظر على الأغذية القادمة من مناطق موبوءة؛
- إرشاد مستوردي المواد الغذائية إلى المواصفات المطلوب توافرها في المواد الغذائية المستوردة كما هو منصوص عليه في المواصفات القياسية واللوائح الفنية قبل القيام بالاستيراد؛
- تقديم النصيحة بخصوص الأغذية التي يرغب المستوردون في استيرادها، وتحديد مدى مطابقتها للمواصفات، وذلك يتم عندما يرغب المستورد في الاستنارة برأي قسم صحة المنافذ ومراقبة الأغذية.

تاسعا: جيبوتي:

يعود انضمام جيبوتي إلى اتفاقية الجات إلى تاريخ 16 ديسمبر 1994، لتنضم إلى المنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 31 ماي 1995[1]؛

تعتبر الإدارة الفرعية لمراقبة الجودة والمعايير هي نقطة الاستفسار وسلطة الإخطار لاتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن أساليب الصحة والصحة النباتية ، على الرغم من عدم تقديم أي إخطار بهذا الخصوص إلى منظمة التجارة العالمية[2]؛

ينظم الأمران رقم 2000 0727 ورقم 2000 0728 المؤرخان 23 سبتمبر 2000 تسويق المنتجات الحيوانية المستوردة أو المحلية. حيث يحددان معايير التفتيش مع مراعاة الخصائص الكيميائية والمكروبيولوجية للمنتجات، ويحتاج استيراد أو تصدير المنتجات الحيوانية تقديم شهادة صحية صادرة عن المديرية المسؤولة عن خدمات الثروة الحيوانية والبيطرية؛

كما يتضمن القانون رقم *AN / 08 / 6ème L /28* المؤرخ 21 ديسمبر 2008 المتعلق بمكافحة الغش وحماية المستهلك أحكامًا تنظم سلامة الأغذية، وينص على نشر النصوص التنظيمية المتعلقة بإنتاج وتسويق المنتجات الغذائية، ومتطلبات التعبئة والتغليف، وطرق تحديد مواصفات النظافة، وظروف النظافة في مرافق الإنتاج والتخزين؛

منذ عام 2011، يوجد في جيبوتي لجنة الدستور الغذائي الوطنية *(CNCA)* داخل الوزارة المسؤولة عن التجارة، وهي مسؤولة عن النظر في الأمور المتعلقة بمعايير *Codex Alimentarius* ، في الغالب من خلال إبداء رأيها حول إمكانيات اعتمادها كمعايير لجيبوتي ، وتعزيز مشاركة جيبوتي في هيئات الدستور الغذائي؛

وتعد وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والشؤون البحرية، ولا سيما وزارة الصحة والخدمات البيئية، هي السلطة المسؤولة عن الضوابط المتعلقة بأساليب الصحة والصحة النباتية، حيث يتم أخذ العينات بشكل منهجي عند الاستيراد[3] .

[1] - *World Trade Organization, Member Information, **Djibouti** and the WTO .*
https://www.wto.org/english/thewto_e/countries_e/djibouti_e.htm 19/10/2022
[2] - *The ePing website, track product requirements in export markets, **Djibouti,** Member profile.*
https://epingalert.org/en/MemberProfiles/Profile?countryId=C262 7/10/2022
[3] - *World Trade Organization, Trade policy review report by the secretariat, Djibouti, 30 January 2015, p p 29,30.*

عاشرا: الأردن:

لم تتمكن الأردن من الانضمام إلى اتفاقية الجات ولكنها تمكنت من الانضمام إلى خليفتها المنظمة العالمية للتجارة وذلك بتاريخ 20 أفريل 2000[1]؛

تم تعيين قسم الاتفاقيات والتعاون الدولي التابع لوزارة الزراعة الأردنية كنقطة استعلام في مجال الإخطارات الخاصة بأساليب الصحة والصحة النباتية إلى المنظمة العالمية للتجارة ، وضمن هذا المجال أخطرت الأردن نقطة الاستعلام ابتداء من سنة 2002 إلى غاية 2022 بـ 47 أسلوب للصحة والصحة النباتية معتمد من طرفها، القسم الأكبر منها يخص الحيوانات الحية ومنتجات الحيوانات[2]؛

يتم التعامل مع الواردات والصادرات الزراعية من خلال حزمة من القوانين والتشريعات أهمها قرار صحة الحيوان رقم 1 لسنة 1977 ويطبق على صادرات وواردات المنتجات الحيوانية والحيوانات الحية، أما المنتجات الزراعية والنباتية فتخضع لقانون الزراعة رقم 44 لسنة 2002، ويعالج هذا القانون كافة الجوانب التي تسمح بالمرونة الكافية لمعالجة قضايا الصحة والصحة النباتية[3]؛

قامت الأردن بإنشاء ثلاثة مختبرات للكشف وتشخيص الآفات النباتية على النباتات والمنتجات الزراعية المستوردة، كما أنشأت أربعة مراكز حجر صحي مسؤولة عن فحص الحيوانات قبل الاستيراد والتصدير وكل من المختبرات ومراكز الحجر الصحي تابعة لوزارة الزراعة[4] .

حادي عشر: عمان:

تعد عمان عضو في المنظمة العالمية للتجارة ابتداءا من تاريخ 9 نوفمبر 2000[5]، وقد عين مركز الاستفسار ومركز المعلومات بوزارة التجارة والصناعة كنقطة استعلام للاستفسار حول قضايا أساليب الصحة والصحة النباتية، في حين تعد مديرية المواصفات والمقاييس التابعة لوزارة التجارة والصناعة الهيئة المكلفة بالإخطار بتلك الأساليب ؛

قدمت عمان منذ سنة 2005 إلى غاية سنة 2022 ما يقارب 128 إخطار بخصوص أساليب الصحة والصحة النباتية إلى المنظمة العالمية للتجارة، أغلبيتها كانت موجهة لجميع الدول المستورد منها وعددها 118 أسلوب، والبقية كانت تستهدف دول محددة والمتمثلة في كل من بوتان، هنغاريا، الهند، ايطاليا،

[1] - *World Trade Organization,* ***Member Information, Jordan and the WTO*** *.*
https://www.wto.org/english/thewto_e/countries_e/jordan_e.htm 19/10/2022

[2] - *The ePing website,* ***track product requirements in export markets, Jordan,*** *Member profile .*
https://epingalert.org/en/MemberProfiles/Profile?countryId=C400 13/10/2022

[3]- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الدليل الاسترشادي لإجراءات الصحة والصحة النباتية في الوطن العربي**، الخرطوم، 2003، ص ص: 30 ،31 ؛

[4] - *World Trade Organization, Committee on Sanitary and Phytosanitary Measures,* ***Technical Assistance, Submission by Jordan****, 27 July 2000, p p 2, 6 .*

[5] - *World Trade Organization,* ***Member Information, Oman*** *and the WTO .*
https://www.wto.org/english/thewto_e/countries_e/oman_e.htm 19/10/2022

اليابان، كازاخستان، ليزوطو والمكسيك. القسم الأكبر من تلك الأساليب كان يستهدف الشحوم والزيوت الحيوانية والنباتية والدهون الغذائية المصنعة بالإضافة إلى منتجات الألبان[1] ؛

أما محليا فتعد المديرية العامة للثروة الحيوانية والمديرية العامة للتنمية الزراعية تحت اشراف وزارة الزراعة والثروة السمكية هي السلطات المختصة عن أساليب الصحة والصحة النباتية، بما في ذلك سلامة الأغذية وصحة النباتات وحماية صحة الحيوان[2] ؛

تطبق عُمان قوانين دول مجلس التعاون الخليجي بشأن الحجر البيطري والحجر الزراعي وذلك منذ سنة 2004، وتخضع الواردات والصادرات والإنتاج المحلي للنباتات والحيوانات للتفتيش من قبل قسم الحجر الصحي بوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية ، والذي يقوم أيضًا بفحص واستصدار شهادات أساليب الصحة والصحة النباتية لجميع المنتجات الزراعية قبل تصديرها، كما يشترط الحصول على ترخيص مسبق من طرف المديرية العامة للتنمية الزراعية لاستيراد البذور والنباتات وأجزاء النباتات والمنتجات النباتية، والتي تستغرق عادةً أسبوعًا، واستصدار شهادات الصحة وترخيص مسبق من المديرية العامة للثروة الحيوانية لاستيراد الحيوانات الحية من جميع الدول بما فيها دول مجلس التعاون؛

وتتكفل المديرية العامة للثروة الحيوانية بالفحوصات اللازمة للمواد الغذائية ذات المصدر الحيواني بما فيها منتجات الحليب للتأكد من عدم إصابتها بالملوثات .وتخضع جميع الإرساليات الي يتم استيرادها لأول مرة للتحاليل والاختبارات قبل الإفراج عنها[3] .

إثنا عشر: السعودية:

السعودية عضو في المنظمة العالمية للتجارة ابتداء من تاريخ 11 ديسمبر2005[4]، وتعد الهيئة العامة للغذاء والدواء والتي تم إنشاءها سنة 2003، هي الهيئة المكلفة بإخطار منظمة التجارة العالمية بموجب اتفاقية أساليب الصحة والصحة النباتية وهي كذلك نقطة الاستعلام التي تم تعيينها من قبل السعودية بموجب الاتفاقية[5]، الغرض الأساسي من إنشاء الهيئة العامة للغذاء والدواء هو القيام بتنظيم ومراقبة والإشراف على الغذاء والدواء والأجهزة الطبية والتشخيصية ووضع المواصفات القياسية الإلزامية لها سواء كانت مستوردة أو مصنعة محلياً، ويقع على عاتقها مراقبتها وفحصها في مختبراتها أو مختبرات الجهات الأخرى وتوعية المستهلك في كل ما يتعلق بالغذاء والدواء والأجهزة الطبية وكافة المنتجات والمستحضرات المتعلقة وذلك من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية التالية[6] :

---

[1] - *The ePing website, track product requirements in export markets,* ***Oman,*** *Member profile. https://epingalert.org/en/MemberProfiles/Profile?countryId=C512* 11/10/2022

[2] - *World Trade Organization, Trade policy review report by the secretariat,* ***OMAN****, 23 February 2022, p 48*

[3] - *ibid, p 49 .*

[4] - *World Trade Organization, Member Information,* ***Kingdom of Saudi Arabia*** *and the WTO . https://www.wto.org/english/thewto_e/countries_e/saudi_arabia_e.htm* 20/10/2022

[5]- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون**، الشؤون الاقتصادية والتنموية، قطاع الشؤون الاقتصادية ، إدارة منظمة التجارة العالمية، الأمانة العامة، الرياض ، 2017م ، ص ص: 130،131 ؛

[6]- موقع الهيئة العامة للغذاء والدواء .

https://www.sfda.gov.sa/ar/overview 11/10/2022

- سلامة ومأمونية وفاعلية الغذاء والدواء للإنسان والحيوان ؛
- مأمونية المستحضرات الحيوية والكيميائية التكميلية ومستحضرات التجميل والمبيدات؛
- سلامة المنتجات الإلكترونية من التأثير على الصحة العامة؛
- دقة معايير الأجهزة الطبية والتشخيصية وسلامتها؛
- وضع السياسات والإجراءات الواضحة للغذاء والدواء والتخطيط لتحقيق هذه السياسات وتفعيلها؛
- إجراء البحوث والدراسات التطبيقية للتعرف على المشكلات الصحية وأسبابها وتحديد آثارها بما في ذلك طرق وتقويم البحوث. فضلاً عن وضع قاعدة علمية يستفاد منها في الأغراض التثقيفية والخدمات الاستشارية والبرامج التنفيذية في مجالي الغذاء والدواء ؛
- المراقبة والإشراف على الإجراءات الخاصة بالتراخيص لمصانع الغذاء والدواء والأجهزة الطبية؛
- تبادل المعلومات ونشرها مع الجهات العلمية والقانونية المحلية والعالمية وإعداد قاعدة معلومات عن الغذاء والدواء.

وتتكفل وزارة الزراعة بصحة الحيوانات الحية والمنتجات ذات المصدر الحيواني والنباتات ومشتقاتها؛

وقد كان أول إخطار للسعودية باعتماد أساليب الصحة والصحة النباتية في سنة 2010، ومنذ ذلك الحين إلى غاية سنة 2022 أخطرت بـ 471 أسلوب أغلبيتها كانت موجهة لجميع الدول المستورد منها وعددها 335 أسلوب ، والبقية كانت تستهدف دول محددة والمتمثلة في كل من أفغانستان، ألبانيا، أرمينيا، أستراليا، النمسا وبنغلاديش. القسم الأكبر من تلك الإخطارات كان يخص المستوردات من اللحوم والمصنوعات من الخضر والفواكه[1] .

ثالث عشر: اليمن:

تمكنت اليمن من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 26 جوان 2014[2]، وتعد الإدارة العامة لوقاية النباتات التابعة لوزارة الزراعة والري، هي الهيئة المكلفة بإخطار منظمة التجارة العالمية بموجب اتفاقية أساليب الصحة والصحة النباتية وهي كذلك نقطة الاستعلام بخصوص أساليب الصحة والصحة النباتية؛

قدمت اليمن من سنة 2016 إلى سنة 2022 ما يقارب 84 إخطارا بخصوص أساليب الصحة والصحة النباتية إلى المنظمة العالمية للتجارة، كانت موجهة لكل الدول المستورد منها. القسم الأكبر من تلك الأساليب استهدف منتجات الألبان، البيض، العسل، اللحوم والأسماك[3] ؛

تم انشاء الادارة العامة لوقاية النباتات بموجب أحكام المادة الرابعة من الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات وذلك سنة 1985، وتتكون الإدارة العامة لوقاية النباتات من 7 ادارات تخصصية تتركز مهامها في حماية الثروة

[1] -*The ePing website, **track product requirements in export markets**, **Kingdom of Saudi Arabia,** Member profile.*
https://epingalert.org/en/MemberProfiles/Profile?countryId=C682 11/10/2022
[2] - *World Trade Organization, **Member Information, Yemen and the WTO** .*
https://www.wto.org/english/thewto_e/countries_e/yemen_e.htm 20/10/2022
[3] - *The ePing website, **track product requirements in export markets, Yemen,** Member profile.*
https://epingalert.org/en/MemberProfiles/Profile?countryId=C887 12/10/2022

النباتية في الجمهورية من خطر دخول الآفات النباتية والحد من انتشارها والتقليل من أضرارها من خلال مراقبتها ومكافحتها ؛

كما عملت الوزارة على اصدار قانون الحجر النباتي رقم 32 لسنة 1999 ولائحته التنفيذية وتعديله بالقانون رقم 7 لسنة 2011، بما يتوافق مع نص الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات ، وكذا اصدار قانون تنظيم تداول مبيدات الآفات النباتية رقم 25 لسنة 1999 ولائحته التنفيذية وتعديله بالقانون رقم 4 لسنة 2011 بما يتوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية[1] ؛

وفي اطار مساعي اليمن إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، تمكن من الحصول على برنامج المساعدة التقنية لدعم قدرات الصحة النباتية الذي تم تمويله من طرف منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة في شهر ديسمبر2004 وذلك بمبلغ وقدرة 227000 دولار امريكي لفترة 18 شهر، ما ساهم في دعم قدرات الحجر النباتي من خلال ايفاد خبراء في مجال الصحة النباتية وخبراء قانونيين عملوا على تعديل قانون الحجر النباتي بما يتلاءم مع النص المعدل الجديد للاتفاقية الدولية لوقاية النبات ، ومع اتفاق منظمة التجارة العالمية الخاص بتطبيق أساليب الصحة النباتية ؛

كما ساهم الخبراء المذكورين في تدريب المختصين في وقاية النبات ومفتشي الحجر النباتي على المفاهيم العالمية الجديدة لوقاية النباتات مثل : تحليل مخاطر الآفات النباتية، البيئة العالمية للصحة النباتية، المعايير الدولية لأساليب الصحة النباتية ، الاجراءات المعاصرة للصحة النباتية، الاتفاقية الدولية ذات الصلة بالصحة النباتية، تبادل المعلومات المتعلقة بالصحة النباتية ؛

كما تم توفير أجهزة ومعدات الفحص والاختبار والمحاليل الكيميائية والكواشف وأنواع البيئات الغذائية، وذلك بمبلغ 51000 دولار امريكي والتي تم توزيعها على المختبر المركزي للصحة النباتية وأقسام الحجر النباتي في المنافذ الجوية والبرية والبحرية لدعم قدرات الفحص والاختبار لعينات الارساليات المستوردة والمصدرة[2].

[1]- موقع وزارة الزراعة والري، الإدارة العامة لوقاية النباتات، اليمن ؛

http://www.plant-protection-yem.org 12/10/2022

[2]- عبدالله حسين السياني ، **لمحة تاريخية عن الإدارة العامة لوقاية النباتات**، وزارة الزراعة والري، قطاع الخدمات، الإدارة العامة لوقاية النباتات، ص :13 .

المطلب الثاني: هيئات وقوانين الدول العربية غير المنضمة للمنظمة العالمية للتجارة؛

لم يتمكن عدد من الدول العربية من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث لا تزال ثمانية دول منها كحكومات مراقبة ضمن المنظمة، وهي بذلك غير ملزمة بالإفصاح عن أساليب الصحة والصحة النباتية والهيئات المكلفة بها، وبالرغم من ذلك سنتطرق إلى البعض منها لتبيان وفق ما هو متوفر من معلومات حول القوانين والهيئات المعتمدة من طرفها الخاصة بأساليب الصحة والصحة النباتية؛

أولا: الجزائر:

المؤسسات الجزائرية المكلفة باعتماد وتطبيق أساليب الصحة والصحة النباتية، تتمثل في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري وهي المكلفة بالمراقبة الصحية للمنتجات الغذائية والمصادقة على عمليات الاستيراد والتصدير؛

أما بالنسبة للقوانين التي تحدد الإطار العام لتلك الأساليب فتتمثل في كل من القانون رقم 88-08 المتعلق بنشاطات الطب البيطري وحماية الصحة الحيوانية، حيث تنص المادة 75 منه على منع استيراد وتصدير الحيوانات والمنتجات الحيوانية أو ذات مصدر حيواني يمكن أن تسبب انتشار أمراض حيوانية معدية للإنسان أو للحيوان[1]، وكذلك القانون رقم 87-17 المتعلق بحماية الصحة النباتية حيث تنص المادة الأولى منه على ضرورة مراقبة استيراد وتصدير وعبور النباتات والمنتجات النباتية وغيرها من المواد التي يمكن أن ينجر عنها انتشار آفات النباتات[2]؛

وفي إطار مساعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وملاءمة قوانينها مع اتفاقية الصحة والصحة النباتية للمنظمة، تم اصدار المرسوم التنفيذي رقم 319/04 الصادر في 7 أكتوبر 2004 الخاص بتحديد مبادئ إعداد أساليب الصحة والصحة النباتية التي من شأنها التأثير على التجارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، واعتمادها وتنفيذها، شريطة ألا تتعارض مع الاتفاقيات التي تحكم التجارة، وألا تطبق بشكل تمييزي أو غير مبرر بحيث تشكل عائقا مقنعا للتجارة، وأن تكون مطابقة لمقاييس أو تعليمات أو توصيات المنظمات الدولية المؤهلة وكذا المعلومات المستمدة من التدابير المطبقة في بلدان أخرى والقائمة على مبررات علمية لحماية حياة وصحة الأشخاص والحيوانات والنباتات[3]؛

أما بالنسبة للمديريات المكلفة بضبط الشروط الصحية للمنتجات الغذائية عند الاستيراد والتصدير فتم تحديدها بواسطة المرسوم رقم 85-205 الخاص بتنظيم الادارة المركزية في وزارة الفلاحة والصيد البحري لسنة 1985، والذي تم تعديله عدة مرت آخرها من خلال المرسوم التنفيذي رقم 20-129 المعد في 21 ماي سنة 2020، والذي ينص على إنشاء مديريتين للصحة الغذائية تهتمان بالصحة الحيوانية والنباتية[4]:

---

[1]- الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون رقم 88-08، يتعلق **بنشاطات الطب البيطري وحماية الصحة الحيوانية** ، مؤرخ في 26 يناير 1988 .

[2]- الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون رقم 87-17، **يتعلق بحماية الصحة النباتية**، مؤرخ في 01 غشت 1987 .

[3]- الجريدة الرسمية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 04-319، **يحدد مبادئ إعداد تدابير الصحة والصحة النباتية واعتمادها وتنفيذها**، مؤرخ في 7 أكتوبر 2004 .

[4]- الجريدة الرسمية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 20-129، **يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية**، مؤرخ في 21 مايو2020.

1- الصحة النباتية:

لضبط وتطبيق شروط الصحة النباتية، تم انشاء مديرية حماية النباتات والرقابة التقنية، والتي تخضع لها ثلاثة مديريات فرعية، لكل مديرية فرعية منها مهمة في مجال الاستيراد والتصدير كما يلي:

1-1- المديرية الفرعية للرقابة التقنية: من بين مهامها ضمان مراقبة الصحة النباتية والتقنية النباتية عند الحدود وعلى التراب الوطني، والمشاركة في النشاطات المرتبطة بإعداد وتنفيذ المعايير في مجال مراقبة الصحة النباتية والتقنية النباتية والحجر النباتي، ومتابعتها مع الهيئات الدولية؛

1-2- المديرية الفرعية للمصادقات والاعتمادات: من بين ماهي مكلفة به تسيير الاعتمادات وتسليم التراخيص التنظيمية لممارسة نشاط الصناعة والاستيراد والتسويق؛

1-3- المديرية الفرعية للسهر على الصحة النباتية: من بين مهامها التعاون الوطني والدولي في مجال الصحة النباتية والتقنية النباتية.

2- الصحة الحيوانية:

يهتم بهذا المجال مدرية الصحة البيطرية، والتي تشرف على أربعة مديريات فرعية، من بينها **المديرية الفرعية للأمن الصحي للأغذية والرقابة الصحية على الحدود**، والمكلفة بما يأتي:

- اقتراح النظم والمقاييس الصحية البيطرية للمنتجات الحيوانية وذات المصدر الحيواني والسهر على تطبيقها في كل مراحل السلسلة الغذائية؛
- ضمان مراقبة ومتابعة الحيوانات والمنتجات الحيوانية وذات المصدر الحيواني عند تصديرها واستيرادها؛
- دراسة الأخطار المرتبطة بعمليات استيراد الحيوانات والمنتجات الحيوانية وذات المصدر الحيواني وإعداد وتحيين الشروط الصحية المتعلقة بها قصد تأمين عمليات التبادل الدولي؛
- ترقية عمليات تصدير الحيوانات والمنتجات الحيوانية وذات المصدر الحيواني بإتباع مقاييس وشروط البلدان المستوردة الأخرى؛
- اعداد التصديق الصحي البيطري للحيوانات والمنتجات الحيوانية وذات المصدر الحيواني الموجهة للتصدير والاستيراد.

ثانيا: سوريا:

تقوم الهيئة العامة للمواصفات العربية السورية باعتماد ووضع المواصفات القياسية الوطنية لكافة المنتجات والسلع بما في ذلك المنتجات والسلع الزراعية النباتية والحيوانية المصنعة وغير المصنعة، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، وزارة التموين، وزارة التجارة الداخلية، شركة الخضر والفواكه، الاتحاد العام للفلاحين، كليات الزراعة، مدرية البحوث العلمية الزراعية ومدرية الوقاية ؛

تزخر التشريعات السورية بالعديد من القوانين والتعليمات الهادفة لحفظ الصحة والصحة النباتية، والتي ركزت على حفظ الانسان والحيوان من المخاطر التي ينقلها الغذاء أو التي قد تحملها النباتات المستوردة، وكذلك ركزت على حماية الحيوان والنبات من الأمراض والآفات، ومن أبرز تلك القوانين هو قانون الثروة الحيوانية لسنة

1979 والقرار رقم 60 الصادر بتاريخ 1988/9/13 المنظم لاستيراد الحيوانات والمنتجات الحيوانية والقرار رقم 18 الصادر سنة 2002 المحدد لشروط استيراد المبيدات[1]؛

ثالثا: العراق:

يتولى الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية القيام بإعداد المواصفات القياسية واعتمادها ومراقبة تنفيذها، وتتعامل معه مجموعة من المؤسسات والمراكز التي تشمل وزارة الزراعة ومؤسساتها، معهد بحوث التغذية ومركز السموم، مركز الوقاية من الإشعاع ومؤسسات وزارة التجارة، والشركة العامة للاستيراد والهيئة العامة للجمارك؛

يتم التعامل مع المستوردات والصادرات الزراعية في مجال الصحة والصحة النباتية من خلال حزمة من القوانين والتشريعات من أبرزها قانون الحجر الزراعي رقم 17 لسنة 1966 والنظام البيطري رقم 84 لسنة 1937، بالإضافة إلى قانون الأمراض الحيوانية رقم 68 لسنة 1936 [2].

رابعا: لبنان:

تعد وزارة الزراعة الجهة الوحيدة المسؤولة في الدولة للتنسيق مع الوزارات المختصة عن إعداد أساليب الصحة والصحة النباتية واعتمادها وتطبيقها ومراجعتها وذلك لحماية صحة الإنسان والنباتات والحيوانات من الآفات والأمراض التي قد تنتقل إليها أو الأذى الذي يصيبها من النباتات والمنتجات النباتية أومن مدخلات الإنتاج الزراعي؛

وقد تم إنشاء لجنتين لبنانيتين لضمان صحة الأغذية، وتتمثل في كل من لجنة متابعة المواضيع المتعلقة بسلامة الغذاء والتي أوكل لها مهمة تحليل مختلف مراحل الإنتاج الغذائي وتوحيد المعايير الرسميَّة لصحَّة الغذاء من خلال اعتماد المواصفة اللبنانيَّة الإلزاميَّة. بالإضافة إلى لجنة الدستور الغذائي والتي تساهم في التوصل الى رؤية مشتركة تجاه المواضيع المطروحة من قبل الدستور الغذائي لا سيما منها مواصفات المنتجات الغذائية وآليات الانتاج وقد تمكنت اللجنة منذ بدء عملها من تعزيز مشاركة لبنان في اجتماعات لجان الدستور الغذائي[3] ؛

ومواكبة ومجاراة للنظم والتشريعات العالمية التي تولي اهتماماً كبيراً لتطبيق الشروط والمعايير التي تحمي اقتصادها بالدرجة الأولى وتحمي الإنسان والحيوان والنبات والبيئة، ويفرض عليها سن القوانين التي تتطابق وتتوافق مع أحكام منظمة الصحة العالمية وخاصة اتفاقية الصحة والصحة النباتية واعتماد المعايير التي أقرتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، سيما وأن منظمة التجارة العالمية تطلب من لبنان وضع قانون متوافق مع أحكامها لمتابعة انضمامه إليها.

---

[1]- سالم اللوزي، **الدليل الاسترشادي لإجراءات الصحة والصحة النباتية في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 2003، ص: 45 .

[2]- **المرجع السابق ذكره**، ص ص: 47، 48 .

[3]- موقع وزارة الزراعة اللبنانية .

http://www.agriculture.gov.lb/Ministry/national-commitees 16/10/2022

من هذا المنطلق عمدت وزارة الزراعة إلى وضع مشروع قانون الحجر النباتي وتدابير الصحة النباتية رقم 778 لسنة 2006، مراعية في وضعه انسجامه مع المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية، وهادفة إلى حماية صحة الإنسان والنبات والحيوانات من الآفات والأمراض التي قد تنتقل إليها أو الأذى الذي قد يصيبها من النباتات والمنتجات النباتية أومن مدخلات الإنتاج الزراعي وكذلك حماية صحة الإنسان والنبات والحيوان من المخاطر الناتجة من الإضافات أو الملوثات أو السموم أو الكائنات العضوية المسببة للأمراض والموجودة في المنتجات الزراعية المستوردة[1] .

[1]- الجريدة الرسمية اللبنانية، قانون رقم 778، **المتعلق بالحجر النباتي والصحة النباتية**، الصدار بتاريخ 28 نوفمبر 2006 .

خلاصة الفصل:

تعد أغلبية الدول العربية كأعضاء في الاتفاقيات والمنظمات الدولية التي تعنى بضبط المعايير والأساليب الصحية للمنتجات الغذائية، والمتمثلة أساسا في كل من هيئة الدستور الغذائي، المنظمة العالمية لصحة الحيوان والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات؛

وقد سعت في إطار العمل العربي المشترك إلى إنشاء المنظمة العربية لتنمية الصناعية والتعدين والتي تهدف إلى توحيد المواصفات والمقاييس الصحية العربية وتوفير مختلف المعلومات المتعلقة بها، بالإضافة إلى هيئة المواصفات والمقاييس لدول الخليج العربي التي ترمي إلى انشاء أساليب صحية مشتركة لدولها؛

وباعتبار أن ثلاثة عشرة دولة عربية منضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، ما ألزمها القيام بمواكبة قوانينها مع اتفاقية الصحة والصحة النباتية وتعيين هيئات للإفصاح عن أساليبها المعتمدة ضمن نقطة الاستفسار الخاصة بكل دولة والتي تمكنها أيضا من الاستفسار عن المتطلبات الصحية في أي سوق ترغب لتوجيه صادراتها إليه. أما بالنسبة لبقية الدول العربية التي لا تزال كحكومات مراقبة ضمن المنظمة فهي تسعى أيضا إلى انشاء هيئات وسن قوانين تخص صحة المنتجات الغذائية حتى تتمكن من استكمال شروط اتفاقية الصحة والصحة النباتية؛

وبالرغم من سعي الدول العربية إلى انشاء هيئات تعنى بأساليب الصحة والصحة النباتية ومحاولتها تكييف قوانينها وفقا للمتطلبات الدولية فيما يخص سلامة الأغذية المصدرة، إلا أن ذلك قد لا يكون كافيا في ظل تنوع وتزايد استخدام أساليب الصحة والصحة النباتية من طرف الدول المصدر إليها لحماية صحة مستهلكيها، مما قد يؤثر على حجم صادرات الدول العربية من المنتجات الغذائية ويعيق ولوجها إلى الأسواق العالمية وهذا ما سنحاول التطرق إليه في الفصل الرابع؛

الفصل الرابع

تمهيد:

تتمتع الدول العربية بموقع جغرافي مميز و متنوع، ما من المفترض أن ينعكس على امكانياتها الانتاجية النباتية و الحيوانية ، و صادراتها من مختلف متنجاتها الغذائية التي سيتم تقسيمها إلى أربعة أصناف أساسية و هي : صادرات الانتاج النباتي، الحيواني، المنتجات النباتية المصنعة و المنتجات الحيوانية المصنعة ؛

و كما سبق عرضه في الفصول السابقة فإن الصادرات الغذائية للدول العربية معرضة إلى تحديات صحية بالغة، من حيث مدى موافقتها و استجابتها لأساليب الصحة و الصحة النباتية المفروضة من طرف الدول المصدر إليها، الأمر الذي قد يؤثر على حجم صادراتها من المنتجات الغذائية و كذا امكانية ولوجها إلى الأسواق العالمية؛

و لهذا الغرض سنحاول من خلال هذا الفصل، القيام بدراسة قياسية لتقدير مدى تأثير أساليب الصحة و الصحة النباتية على مختلف الصادرات الغذائية للدول العربية، و ذلك خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2021 بالإستعانة بنموذج جاذبية التجارة الذي يعد من أهم الطرق القياسية التقديرية المستخدمة في مجال قياس تأثير أساليب الصحة و الصحة النباتية على التدفقات التجارية للدول، و يشتمل هذا الفصل على العناصر التالية:

المبحث الأول: الإمكانيات الغذائية للدول العربية و صادراتها؛

المبحث الثاني: الدراسة القياسية؛

المبحث الأول : الإمكانيات الغذائية للدول العربية و صادراتها؛

تمتد الدول العربية على مساحة جغرافية واسعة، من المحيط الأطلسي غربا إلى بحر العرب و الخليج العربي شرقا، و التي تضم أربع مناطق جغرافية أساسية، فالأولى تتمثل في شمال إفريقيا و التي تضم كل من : تونس، الجزائر، السودان، ليبيا، مصر، المغرب و موريتانيا، أما الثانية فهي شرق إفريقيا و التي تضم كل من : جزر القمر، جيبوتي و الصومال، و الثالثة هي منطقة الهلال الخصيب و التي تضم كل من : الأردن، سوريا، العراق، فلسطين و لبنان، و المنطقة الرابعة هي شبه الجزيرة العربية و التي تضم كل من : الإمارات العربية المتحدة، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت و اليمن .

و بذلك تقع الدول العربية بين قارتي أفريقيا و آسيا، فهي تشغل الجزء الشمالي من قارة أفريقيا المطل على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي و الهندي، بينما تشغل الدول الآسيوية الجزء الجنوبي الغربي من القارة، و هذا من شأنه أن يؤهلها لامتلاك امكانيات غذائية كبيرة، و يساهم في زيادة حجم صادراتها إلى الأسواق العالمية.

ونتناول في هذا المبحث الإمكانيات الغذائية للدول العربية من خلال المطلب الأول، أما المطلب الثاني فشمل الصادرات الغذائية للدول العربية.

المطلب الأول : الامكانيات الغذائية للدول العربية ؛

تقدر المساحة الجغرافية للدول العربية بـ 650 152 13 كم^2 ، إلا أن الصحراء تغطي مساحة كبيرة من الوطن العربي و هي تشمل الصحراء الإفريقية الكبرى و التي تحتل الجزء الاكبر من شمال افريقيا بمساحة تفوق 9 ملايين كم^2 (تشمل هذه المساحة بالضافة إلى الدول العربية كل من مالي، النيجر و تشاد)، و صحراء شبه الجزيرة العربية بمساحة تقدر بحوالي 2.6مليون كم^2.

و في ظل اتساع مساحة الدول العربية و التنوع الجغرافي لها، وقصد معرفة الامكانيات الغذائية للدول العربية، سيتم التطرق إلى أربع مؤشرات يمكنها أن تقدم لنا تصور عام حول تلك الامكانيات، بالاعتماد على المعطيات التي تعرضها المنظمة العربية للتنمية الزراعية من خلال الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، و تتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

أولا : المساحة المخصصة للزراعة :

تعد المساحة المخصصة للزراعة من أهم المؤشرات التي من المفروض أن تحدد إمكانيات إنتاج الأغذية لدى الدول العربية ، مثلما يبينه الشكل رقم (1.4) الموالي[1] :

[1] – المنظمة العربية لتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاات الزراعية، المجلد 37، 2018 .

http://aoad.org/FYB11/fishbook10Cont.htm

الشكل رقم (4-1) : المساحة المزروعة للدول العربية لسنة 2016 (ألف الهكتار)

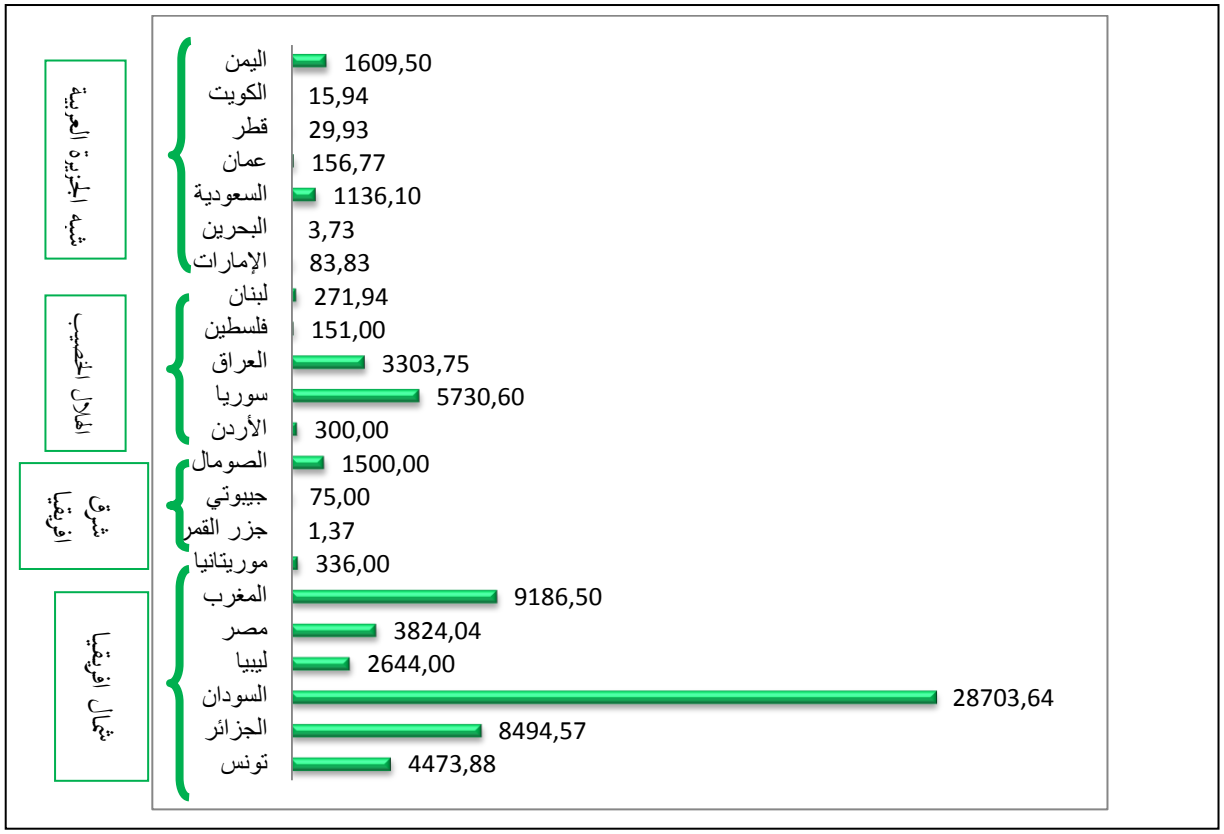

المصدر : تم إعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية**، المجلد 37، 2018 .

من خلال الشكل أعلاه يتضح بأن أغلبية الدول العربية الواقعة في شمال إفريقيا، تتمتع بمساحات زراعية كبيرة، و على رأس تلك الدول السودان بمساحة تفوق 28 مليون هكتار، و أدناها موريتانيا بمساحة تقدر بـ 336 ألف هكتار ، و تلي تلك الدول من حيث المساحة المزروعة دول الهلال الخصيب و في مقدمتها سوريا و العراق بمساحة تفوق 5 ملايين و 3 ملايين هكتار على التوالي ، أما بالنسبة لمنطقة شرق إفريقيا و شبه الجزيرة العربية فتتميز بمساحات زراعية ضئيلة ما عدى بعض الدول مثل : الصومال بـ مليون و 500 ألف هكتار، و اليمن بمساحة تقدر بـ مليون و 600 ألف هكتار و السعودية بحوالي مليون و 300 ألف هكتار ؛

و من ثم يمكن القول بأن الدول العربية تتميز بتفاوت مساحاتها الزراعية، و هذا يرجع بالأساس إلى موقعها الجغرافي و كذلك إلى السياسات الزراعية المتبعة من طرفها .

ثانيا : القوى العاملة في الزراعة :

ثاني مؤشر يتم التطرق إليه لدراسة الامكانيات الزراعية للدول العربية، هو مؤشر القوى العاملة في الزراعة، لما له من أهمية كبيرة في زيادة أو انخفاض الانتاج الغذائي العربي، و لإلقاء نظرة على هذا المؤشر يمكن استعراض الشكل رقم (4-2).

الشكل رقم (4-2) : القوى العاملة في الزراعة للدول العربية لسنة 2016 (ألف نسمة)

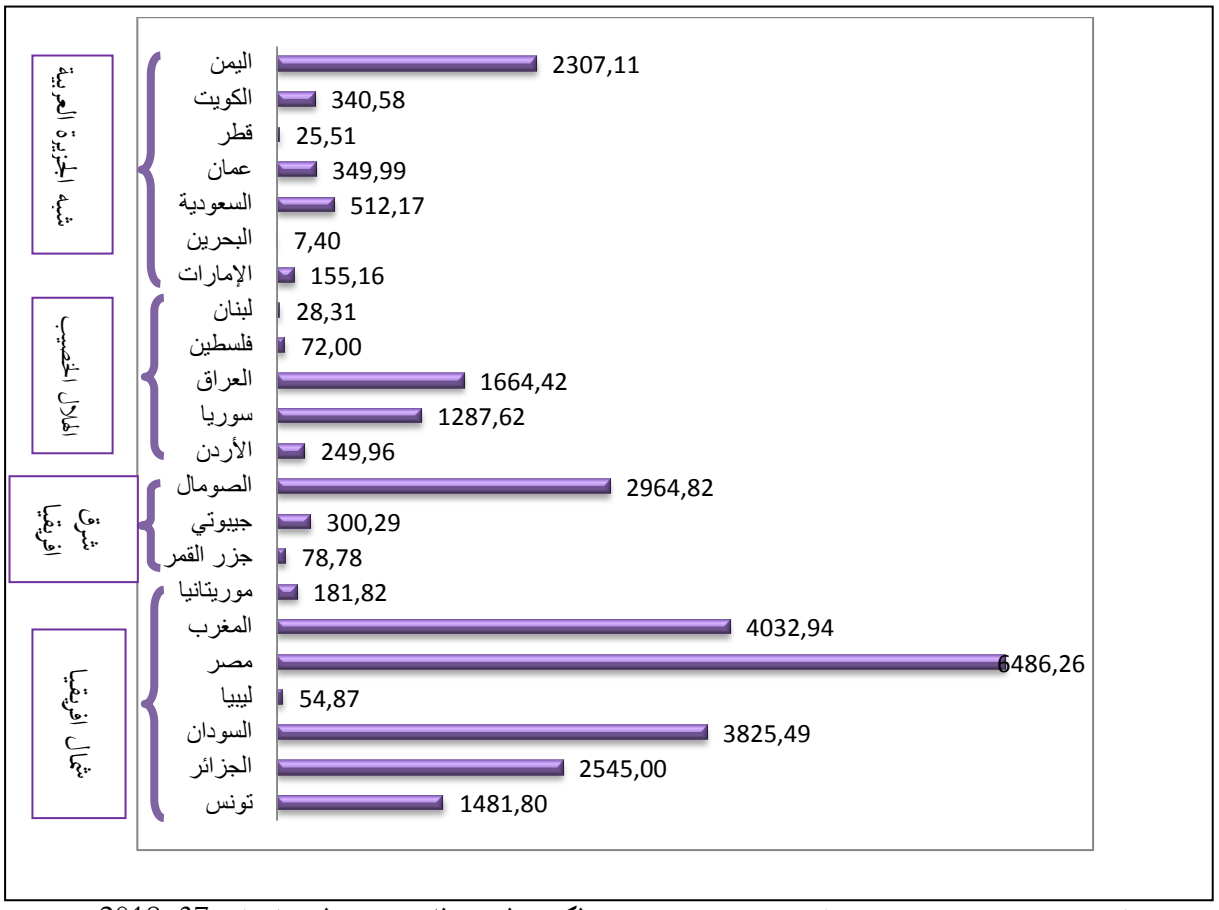

المصدر : تم إعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية**، المجلد 37، 2018 ؛

من خلال الشكل (4-2) يتبين بأن غالبية دول شمال إفريقيا تتميز بارتفاع العمالة لديها الموجهة إلى القطاع الزراعي، و على رأسها مصر التي سجلت أعلى عدد و الذي تجاوز 6 مليون نسمة، تليها المغرب، السودان، الجزائر و تونس ، إلا أن كل من موريتانيا و ليبيا تميزتا بانخفاض عدد العمالة الموجه للزراعة لديها بحوالي 181 ألف نسمة و 54 ألف نسمة على التوالي؛

كما يتبين من الشكل أعلاه بأن دول شرق إفريقيا تميزت بانخفاض العمالة لديها الموجهة للزراعة إلا أن الصومال و بالرغم من أن مساحتها الزراعية المنخفضة، إلا أنها تميزت بارتفاع في عدد العمالة الموجهة للزراعة التي تكاد تصل إلى 3 ملايين نسمة، أما بالنسبة لدول شبه الجزيرة العربية فقد تميزت بانخفاض في العمالة الموجهة للزراعة و هذا ما يتوافق مع المساحات المحدودة النحصصة للزراعة، إلا أن اليمن يمتاز بالارتفاع النسبي في عدد العمالة الموجهة للزراعة بحوالي 2 مليون نسمة ؛

أما فيما يخص دول الهلال الخصيب فتميزت بالارتفاع النسبي في القوى العاملة لديها الموجهة للزراعة و في مقدمتها العراق بحوالي 1,6 مليون نسمة و سوريا 1,2 مليون نسمة. و على العكس من ذلك، فقد تميزت كل من فلسطين و لبنان بالانخفاض الكبير في القوى العاملة الزراعية لديهما و هذا ما يتوافق مع انخفاض المساحة المخصص للزراعة لديهما كما سبق توضيحه من خلال المؤشر الأول.

ثالثا : امكانيات الإنتاج النباتي للدول العربية :

تتمايز الدول العربية فيما بينها من حيث حجم الإنتاج النباتي باختلاف الامكانيات الزراعية المتوفرة لدى كل منها، و لقد تجاوز مجموع الإنتاج النباتي للدول العربية 241 مليون طن سنة 2016 مقارنة مع 158 مليون طن سنة 2010، و هذا ما يعبر عن زيادة معتبرة في الإنتاج النباتي لمجموع الدول العربية . و تنتج الدول العربية منتجات نباتية متنوعة مثلما يوضحه الشكل رقم (4-3) الموالي.

الشكل رقم (4-3) : مجموعات الإنتاج النباتي للدول العربية من متوسط الفترة 2009-2013 إلى سنة 2019 (ألف طن)

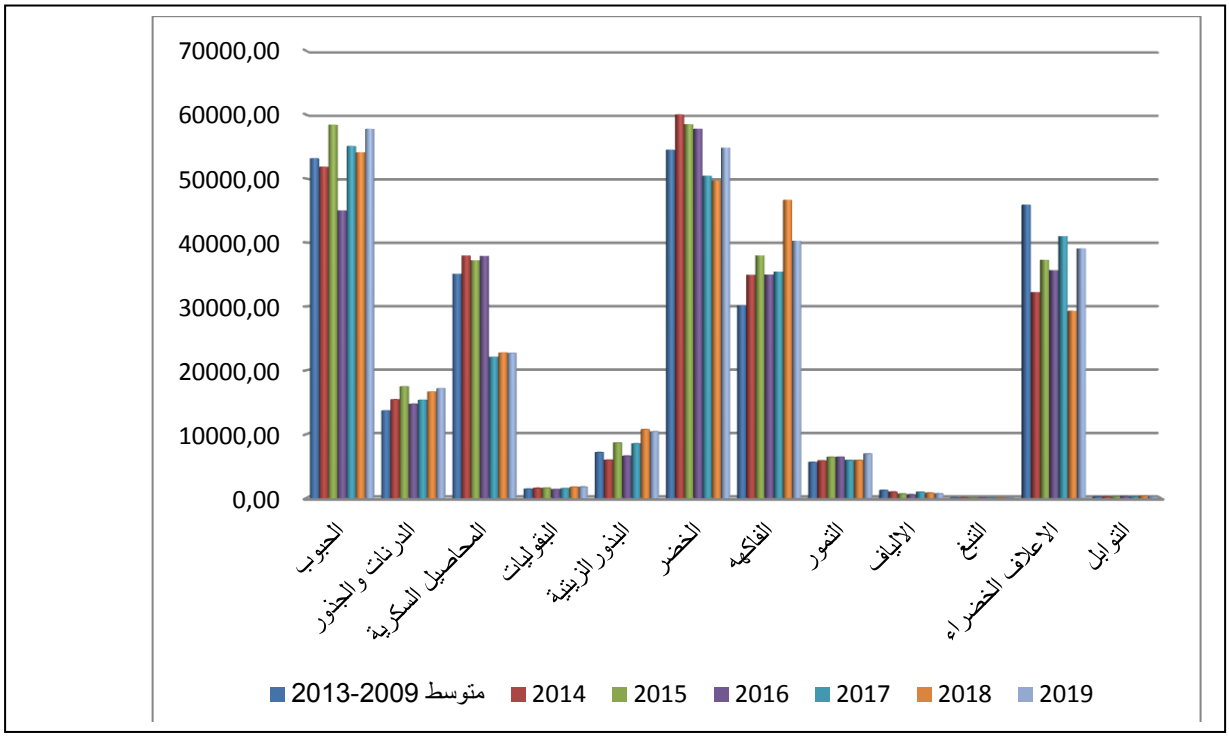

المصدر : تم إعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، **الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية**، المجلد 37 و المجلد 40، 2020؛

يتضح من الشكل رقم (4-3) بأن أهم مجموعات الإنتاج النباتي للدول العربية لم تتغير من متوسط الفترة 2009-2013 إلى غاية سنة 2019، و المتمثلة في كل من الحبوب، الخضر و الفواكه و الأعلاف الخضراء، و أكبر قيمة تم انتاجها تخص الخضر و ذلك في سنة 2014 و التي تقدر بـ 600 مليون طن ؛

و تلي تلك المجموعات المحاصيل السكرية و الذي يقدر إنتاجها من متوسط الفترة 2009-2013 إلى غاية 2016 ما بين 3 مليون و 600 ألف طن، لتشهد إنخفاضا كبيرا إبتداء من سنة 2017 بانتاج يقدر بحوالي 2 مليون و 200 ألأف طن ؛

كما يتضح من الشكل أعلاه كذلك بأن الدول العربية تقوم بانتاج كميات لا بأس بها من الدرنات و الجذور، البذور الزيتية و كذلك التمور، إلا أن إنتاجها من البقوليات يعد منخفضا جدا و الذي لم يتعدى

2 مليون طن، و كذلك الحال بالنسبة للألياف و التوابل التي كان انتاجها شبه منعدم حيث تراوح ما بين 200 إلى 300 ألف طن .

رابعا : إمكانيات الانتاج الحيواني للدول العربية:

يتميز الإنتاج الحيواني في الدول العربية بالانخفاض مقارنة مع الإنتاج النباتي و ذلك بحسب إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، و يمكن توضيح أهم مجموعات الانتاج الحيواني للدول العربية من خلال الشكل رقم (4-4) .

الشكل رقم (4-4) : مجموعات الإنتاج الحيواني للدول العربية من متوسط الفترة 2009-2013 إلى سنة 2019 (ألف طن)

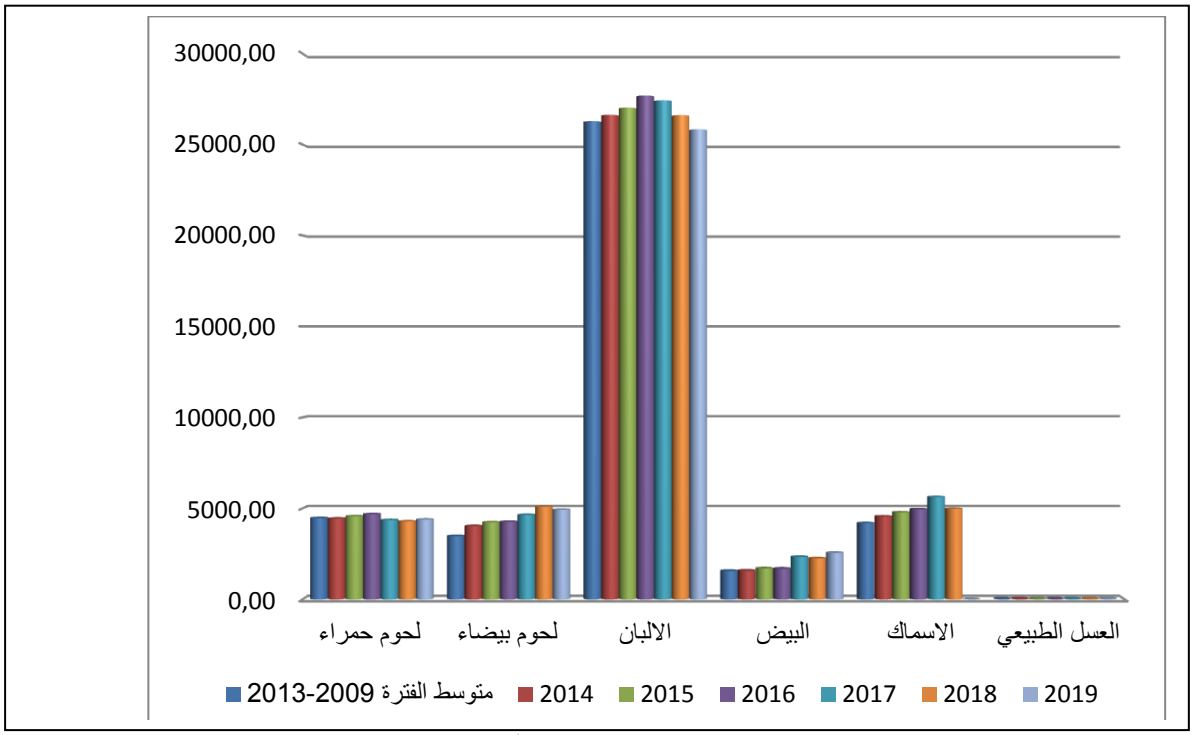

المصدر : تم إعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، **الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية** ، المجلد 37 و المجلد 40 ، 2020 ؛

يتضح من الشكل رقم (4-4) بأن الانتاج الحيواني للدول العربية لم يكن مستقرا في جميع مجموعات الانتاج، حيث يحتل إنتاج الألبان الصدارة بمقدار كبير و بفارق واضح مقارنة ببقية مجموعات الانتاج الحيواني الأخرى، و يقدر انتاجه ما بين 25 مليون طن إلى 27 مليون طن ؛

أما بالنسبة لإنتاج اللحوم بمختلف مجموعاته من لحوم بيضاء، حمراء و الأسماك فقد كان متقارب و الذي لم يتجاوز 6 مليون طن ؛

كما يلاحظ بأن الدول العربية قد تمكنت من إنتاج كميات لابأس بها من البيض و الذي بلغ أكبر قيمة له سنة 2019 بحوالي 2 مليون و 500 ألف طن ؛

و على الرغم من الإمكانيات الطبيعية التي تتوفر عليها الدول العربية إلا أنها لا تولي إهتمام كبير بإنتاج العسل، حيث سجلت كميات إنتاج منخفضة جدا لم تتجاوز 34 ألف طن .

المطلب الثاني : الصادرات الغذائية للدول العربية ؛

تنقسم الصادرات الغذائية إلى أربعة أصناف أساسية و المتمثلة في كل من صادرات الانتاج النباتي، صادرات الانتاج الحيواني، صادرات المنتجات النباتية المصنعة و صادرات المنتجات الحيوانية المصنعة، و قد بلغ مجموع الصادرات الغذائية العربية في سنة 2016 ما يعادل 786 مليار دولار و ذلك بحسب إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ؛

و تعد صادرات الانتاج النباتي العربي من أكبر الصادرات الغذائية، حيث تقدر نسبتها بـ 60% من إجمالي الصادرات الغذائية و ذلك ما يعادل 16 مليار و 500 مليون دولار أمريكي، تليها صادرات كل من الانتاج الحيواني و المنتجات الغذائية المصنعة و ذلك بنسبة متساوية و هي 20% أي ما يعادل 5 مليار و 400 مليون دولار أمركي ؛

و من أجل تحديد أي من السلع المصدرة ذات القيم الأكبر و أي من الدول العربية التي تتمتع بحجم صادرات أكبر ، يمكن الاستعانة ببيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، و هذا ما سيساعدنا في تحديد نوع السلع و الدول التي يمكن إختيارها كعينة في الدراسة القياسية.

أولا : صادرات الانتاج النباتي :

تحاول الدول العربية جاهدة استغلال امكانياتها الطبيعية و تنويع إنتاجها النباتي من أجل زيادة قيمة صادراتها. و تمتاز صادرات الانتاج النباتي العربية بالتنوع و التمايز في الإيرادات المالية حسب كل صنف كما هو مبين في الشكل رقم (4-5).

الشكل رقم (4-5) : أهم صادرات الانتاج النباتي للدول العربية

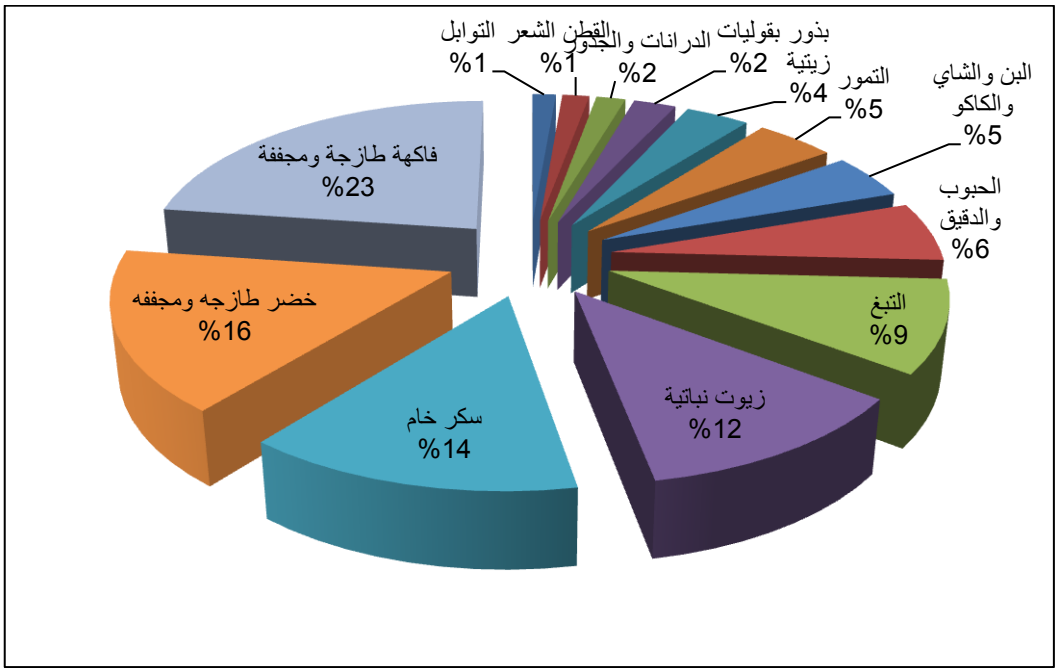

المصدر : تم إعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، **الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية** ، المجلد 37 ، 2017 ؛

و يبين الشكل أعلاه أن صادرات الفواكه الطازجة و المجففة تعد من أهم صادرات الدول العربية، حيث تقدر بـ 23% من إجمالي صادرات الانتاج النباتي بقيمة إنتاج تقدر بحوالي 3 مليار و 761 مليون دولار، و بحسب إحصائيات المنظمة العربية للتمنية الزراعية يعد البرتقال أهم منتوج من صادرات الفواكه الطازجة و المجففة حيث قدرت صادراته بـ 95 مليون دولار ؛

كما تعتبر صادرات الخضر الطازجة و المجففة ثاني أهم صادرات الدول العربية من الإنتاج النباتي و ذلك بنسبة 16%، و التي تقدر بـ 2 مليار و 700 مليون دولار . و تعد الطماطم من أهم منتجاتها المصدرة حيث تقدرت صادراتها بـ 888 مليون دولار ؛

و لتحديد أهم الدول العربية التي تقوم بتصدير كل من البرتقال و الطماطم الطازجة يمكن استعراض الشكل رقم (4-6) الموالي.

الشكل رقم (4-6) : الصادرات العربية من البرتقال و الطماطم الطازجة بالدولار الأمريكي

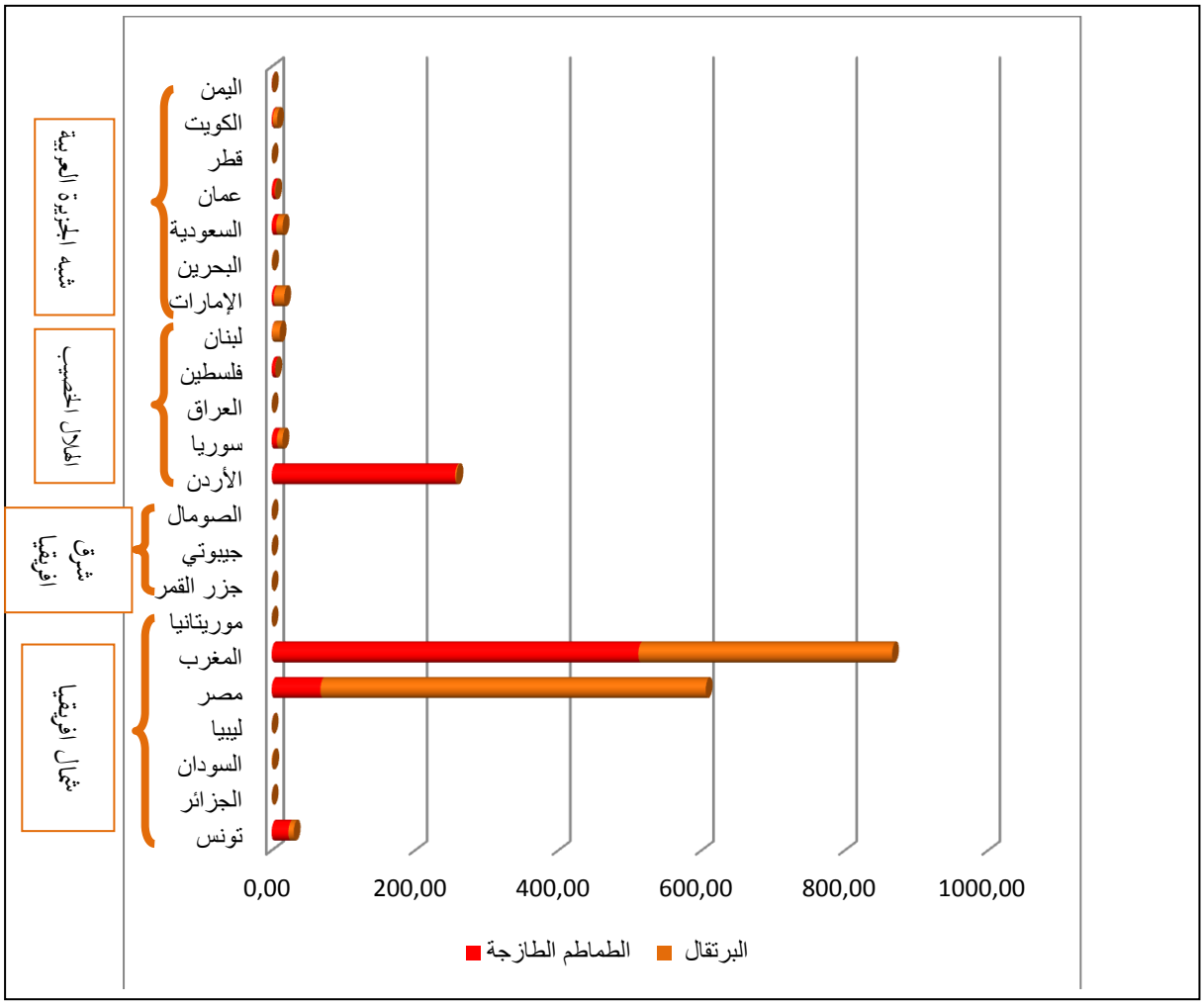

المصدر : تم إعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للاحصاات الزراعية**، المجلد 37، 2018 ؛

و يتضح من خلال الشكل أعلاه أن دول عربية قليلة هي من تستحوذ على الحصة الاكبر من صادرات أهم المنتجات الفواكه و الخضار. فبالنسبة لصادرات البرتقال نجد بأن كل من مصر و المغرب و الامارات على التوالي هي من أهم الدول العربية المصدرة لهذا المنتوج ؛

أما بالنسبة لصادرات الطماطم الطازجة فتعد كل من المغرب، الأردن، مصر، تونس و السعودية على التوالي من أهم الدول العربية التي تقوم بتصديرها .

ثانيا : صادرات الانتاج الحيواني :

بالرغم من توفر الدول العربية على إمكانيات إنتاجية حيوانية لا بأس بها، إلا أن قيمة صادراتها من تلك المنتجات تعد منخفضة و التي تقدر بـ 4 مليار و 820 مليون دولار، و يلخص الشكل رقم (4-7) أدناه نسبة الصادرات لأهم المنتجات الحيوانية العربية.

الشكل رقم (4-7) : أهم صادرات الانتاج الحيواني للدول العربية

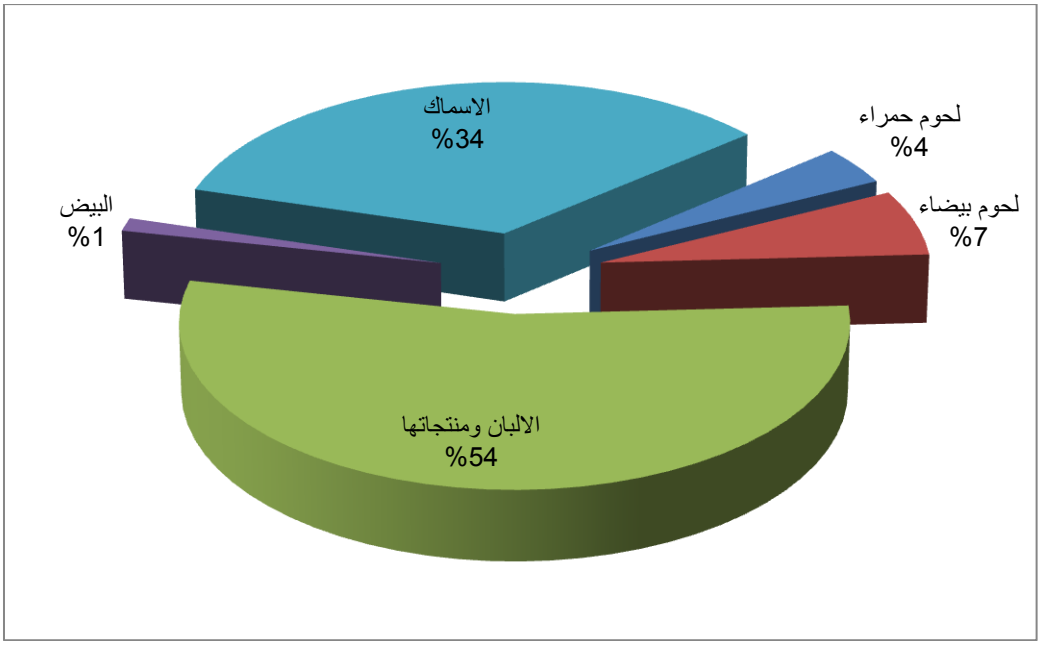

المصدر : تم إعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، **الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية** ، المجلد 37 ، 2018 ؛

من خلال الشكل أعلاه و بإجراء مقارنة مع الشكل رقم (4-4)، يتضح بأن النسبة المرتفعة لانتاج الألبان و منتجاتها إنعكست بشكل إيجابي على حجم صادراتها و التي تقدر بـ 2 مليار و 460 مليون دولار .

و على عكس الانتاج العربي من اللحوم الحمراء و البيضاء الذي يشهد إنخفاضا في قيمة صادراته، فإن صادرات الأسماك و الرخويات كانت مرتفعة بقيمة مليار و 564 مليون دولار، و لتحديد أبرز الدول العربية المصدرة لأهم المنتجات الحيوانية نستعرض الشكل الموالي :

الشكل رقم (4-8) : الصادرات العربية من الألبان و منتجاتها و الأسماك و الرخويات بالدولار الأمريكي

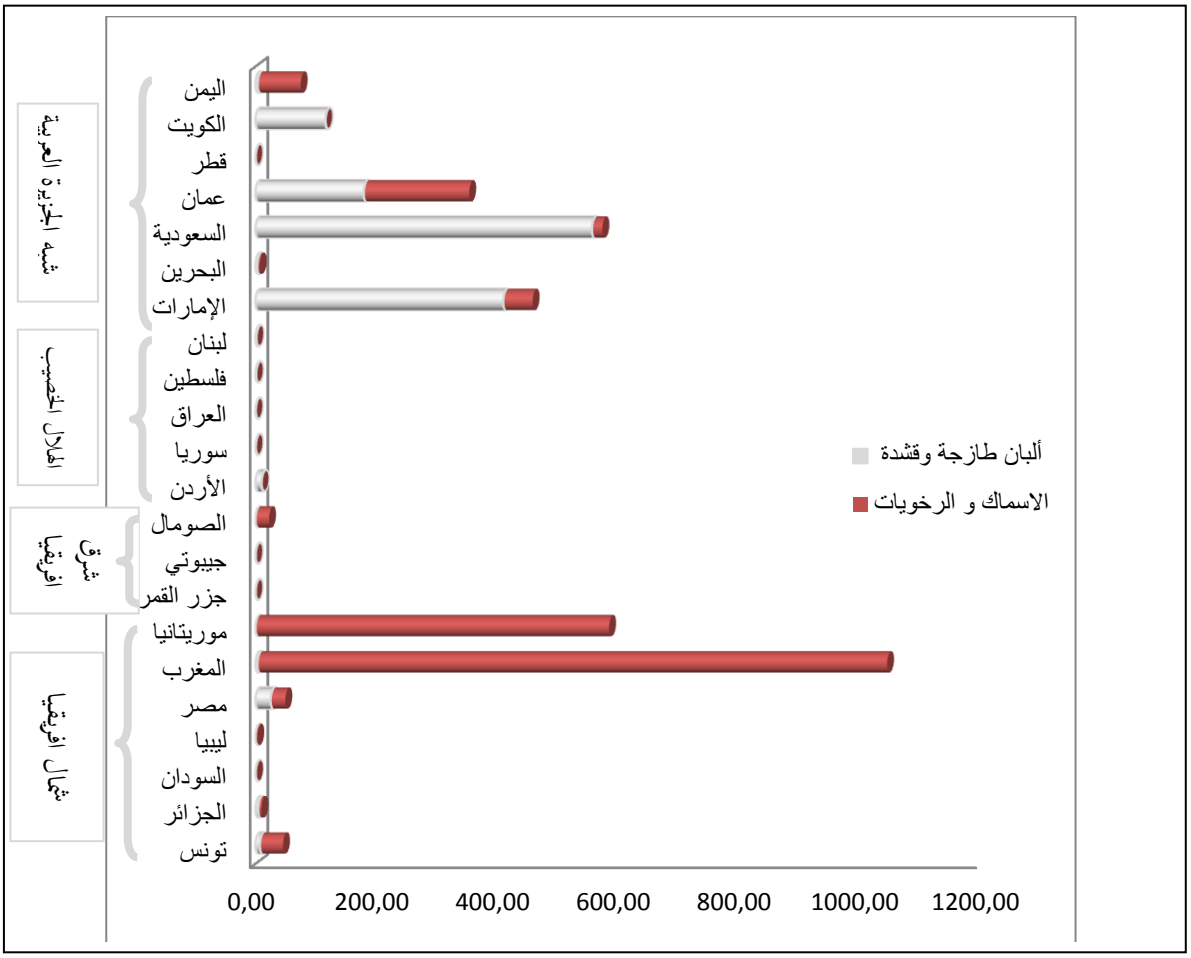

المصدر : تم إعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للاحصاات الزراعية**، المجلد 37، 2018 ؛

يلاحظ من الشكل رقم (4-8) بأن صادرات الدول العربية من الألبان و منتجاتها تتمركز في منطقة شبه الجزيرة العربية و من ثم فإن أهم الدول العربية المصدرة لها هي السعودية و ذلك بأكبر قيمة و التي تقدر بـ 556 مليون دولار ، تليها كل من الإمارات ، عمان، الكويت بالاضافة إلى مصر؛

و تعتبر صادرات الأسماك ثاني أهم الصادرات من المنتجات الحيوانية لدى الدول العربية، حيث تحتل منطقة شمال إفريقيا صدارة الدول العربية المصدرة لها و في مقدمتها المغرب و موريتانيا بقيمة صادرات تعادل مليار و 40 مليون دولار ، و 584 مليون دولار على التوالي، تليهما كل من تونس و مصر. كما تقوم منطقة شبه الجزيرة العربية بتصدير كميات لا بأس بها من الأسماك و في مقدمتها عمان و اليمن و التي تقدر صادراتهما بـ 174 مليون دولار و 71 مليون دولار على التوالي ، تليهما كل من الإمارات و السعودية .

ثالثا : صادرات المنتجات النباتية المصنعة :

تمتاز الدول العربية بانتاج كميات معتبرة من الحبوب، إلا أن ذلك لم ينعكس على صادراتها منها، و يعود ذلك لتوجه الدول العربية إلى تصنيعها و من ثم تصديرها ، حيث تعد صادرات منتجات الحبوب من أهم صادرات المنتجات النباتية المصنعة، بالاضافة إلى منتجات نباتية أخرى مصنعة كما يوضحه الشكل الموالي :

الشكل رقم (4-9) : أهم صادرات المنتجات النباتية المصنعة للدول العربية

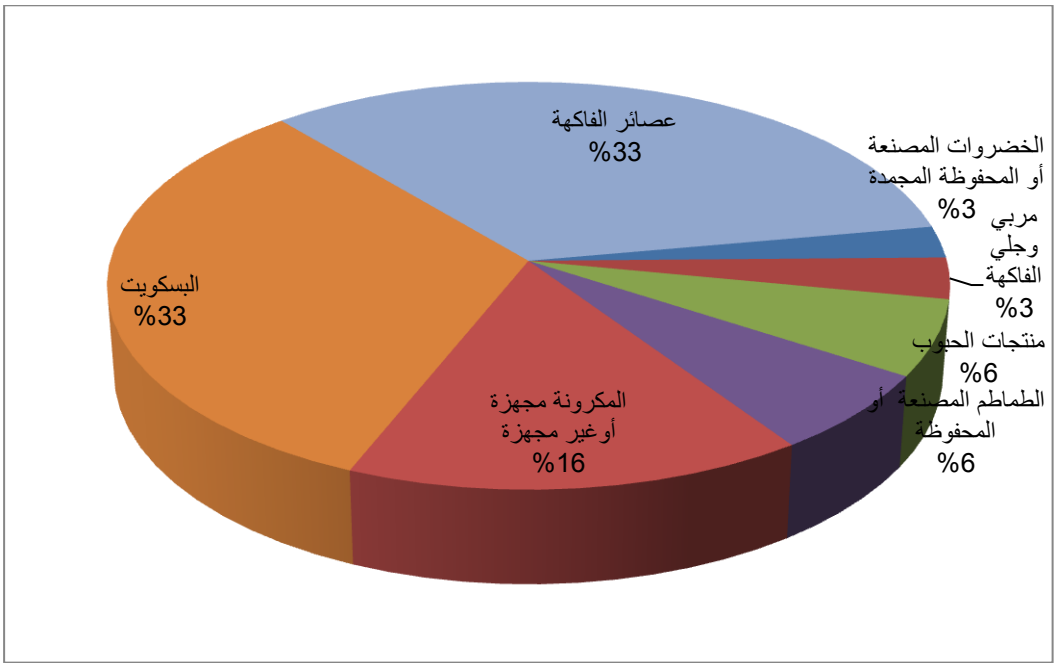

المصدر : تم إعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، **الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية**، المجلد 37 ، 2017 ؛

و تمثل صادرات منتجات الحبوب النسبة الأكبر من الصادرات النباتية المصنعة، ويعد البسكويت أهمها و ذلك بنسبة 33 % بما قيمته 760 مليون دولار ، كما و أن عصائر الفواكه تتحصل على نفس نسبة الصادرات و ذلك بقيمة 777 مليون دولار و تعد عصائر البرتقال و الحمضيات من أهم العصائر المصدرة، و لتحديد أهم الدول العربية المصدرة لهذين المنتجين نستعرض الشكل الموالي .

الشكل رقم (4-10) : الصادرات العربية من البسكويت و عصائر الفاكهة بالدولار الأمريكي

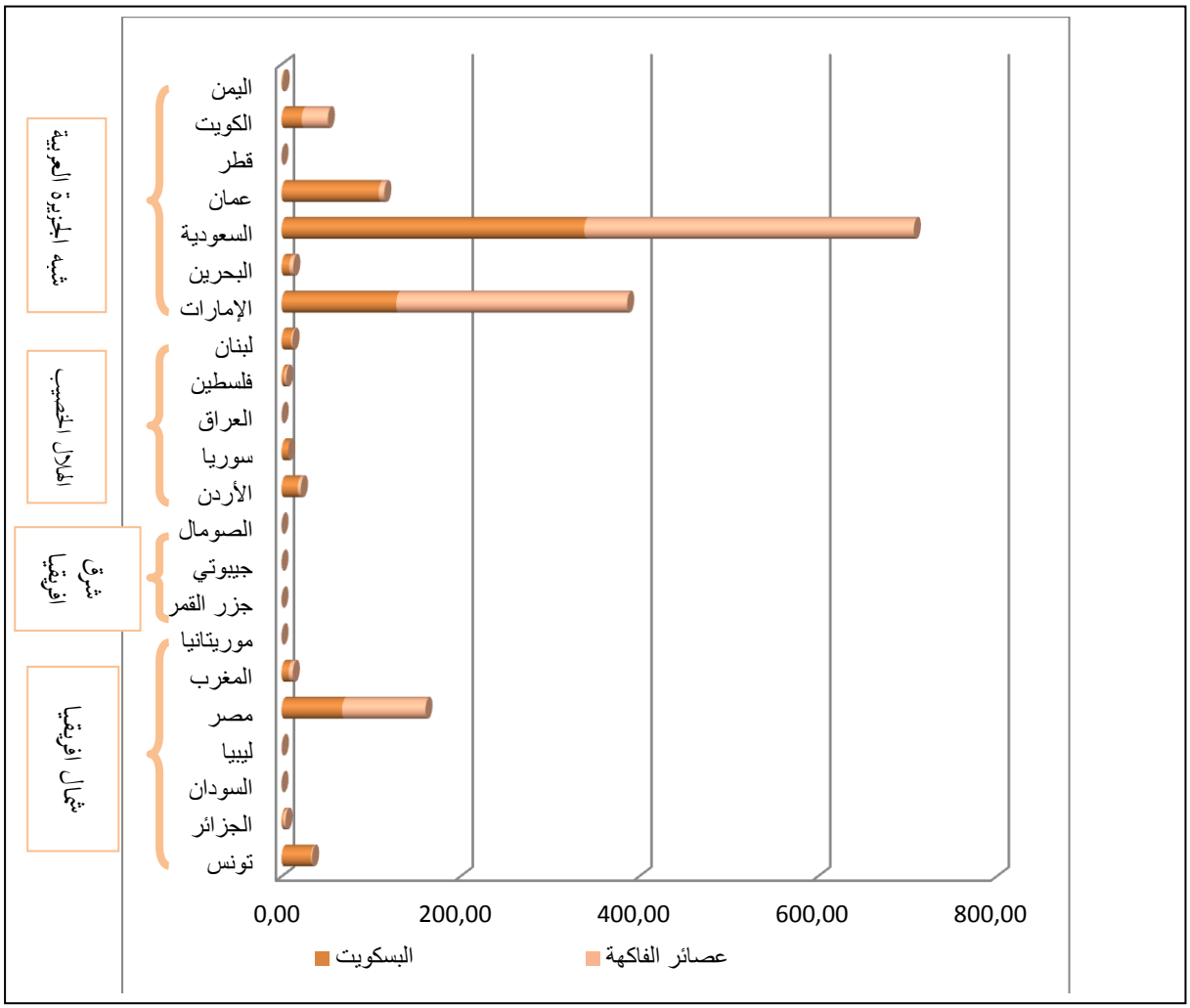

المصدر : تم إعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للاحصاات الزراعية، المجلد** 37، 2018 ؛

على خلاف ما أظهرته البيانات الخاصة بالامكانيات الانتاجية الزراعية، حيث تميزت كل من منطقتي شمال إفريقيا و الهلال الخصيب بامكانيات إنتاجية معتبرة، إلا أنها لا تملكان الامكانيات الاستغلالية الأمثل حتى تتمكن من تصنيع تلك المنتجات و توجيهها للتصدير؛

فبحسب الشكل رقم (4-10) أعلاه يتضح بأن المنطقة الأنجع من ناحية تصدير أهم المنتجات النباتية المصنعة هي منطقة شبه الجزيرة العربية، فبالنسبة لصادرات البسكويت تعد السعودية و الإمارات في مقدمة الدول المصدرة للبسكويت و ذلك بقيمة 339 مليون دولار و 128 مليون دولار على التوالي، تليهما كل من عمان و الكويت ، أما في منطقة شرق إفريقيا فتوجد مصر و تونس بقيمة صادرات من البسكويت تقدر بـ 68 مليون دولار و 33 مليون دولار على التوالي ، و في منطقة الهلال الحصيب توجد الأردن بقيمة 18 مليون دولار ؛

و كذلك الحال بالنسبة لعصائر الفواكه فقد احتلت أيضا كل من السعودية و الامارات صدارت الدول المصدرة و ذلك بقيمة 368 مليون دولار و 258 مليون دولار على التوالي، تليهما الكويت و عمان في منطقة شبه الجزيرة العربية ؛

أما في منطقة شرق إفريقيا فتعد مصر من أكبر الدول المصدرة لعصائر الفواكه و ذلك بقيمة 93 مليون دولار، كما و تعد كل من المغرب، مصر، الجزائر و تونس دول مصدرة لعصائر الفواكه حيث تقدر صادرات المغرب بـ 4 مليون و 600 ألف دولار أمريكي، أما بانسبة للجزائر فتقدر بـ 2 مليون و 800 ألف دولار و أخيرا تونس بـ مليون و 250 ألف دولار أمريكي .

رابعا : صادرات المنتجات الحيوانية المصنعة :

تولي الدول العربية إهتماما كبيرا لصادراتها من المنتجات الحيوانية المصنعة، حيث بلغت إجمالي صادراتها منها سنة 2016 بـ 5 مليار و 400 مليون دولار و ذلك بحسب إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حيث يبين الشكل رقم (4-11) أهم صادرات الدول العربية من المنتجات الحيوانية المصنعة.

الشكل رقم (4-11) : أهم صادرات المنتجات الحيوانية المصنعة للدول العربية

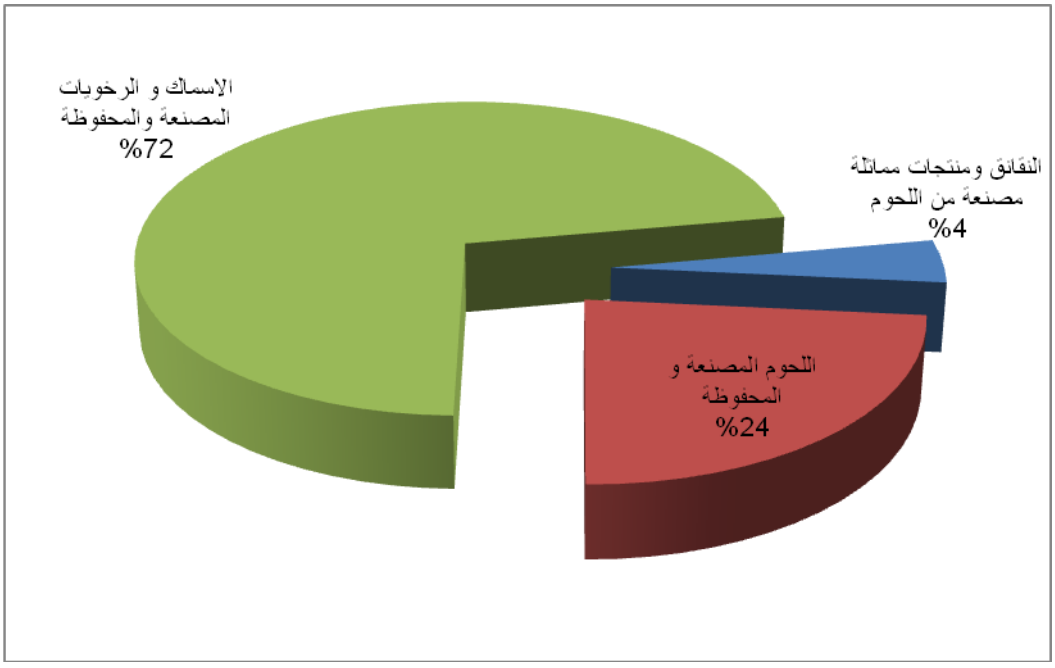

المصدر : تم إعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، **الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية** ، المجلد 37، 2017 ؛

و يلاحظ من الشكل أعلاه بأن أهم صادرات الدول العربية من المنتجات الحيوانية المصنعة تتمثل أساسا في الأسماك و الرخويات المصنعة و المحفوظة، حيث تقدر نسبتها بـ 72% بقيمة صادرات تقدر بحوالي 803 مليون دولار ، تليها صادرات اللحوم المصنعة و المحفوظة بنسبة 24% بما قيمته 263 مليون دولار، و لتحديد عينة الدول العربية التي تقوم بتصدير كل من هذين المنتجين يمكن استعراض الشكل رقم (4-12).

الشكل رقم (4-12) : الصادرات العربية من الأسماك و اللحوم المصنعة و المحفوظة بالدولار الأمريكي

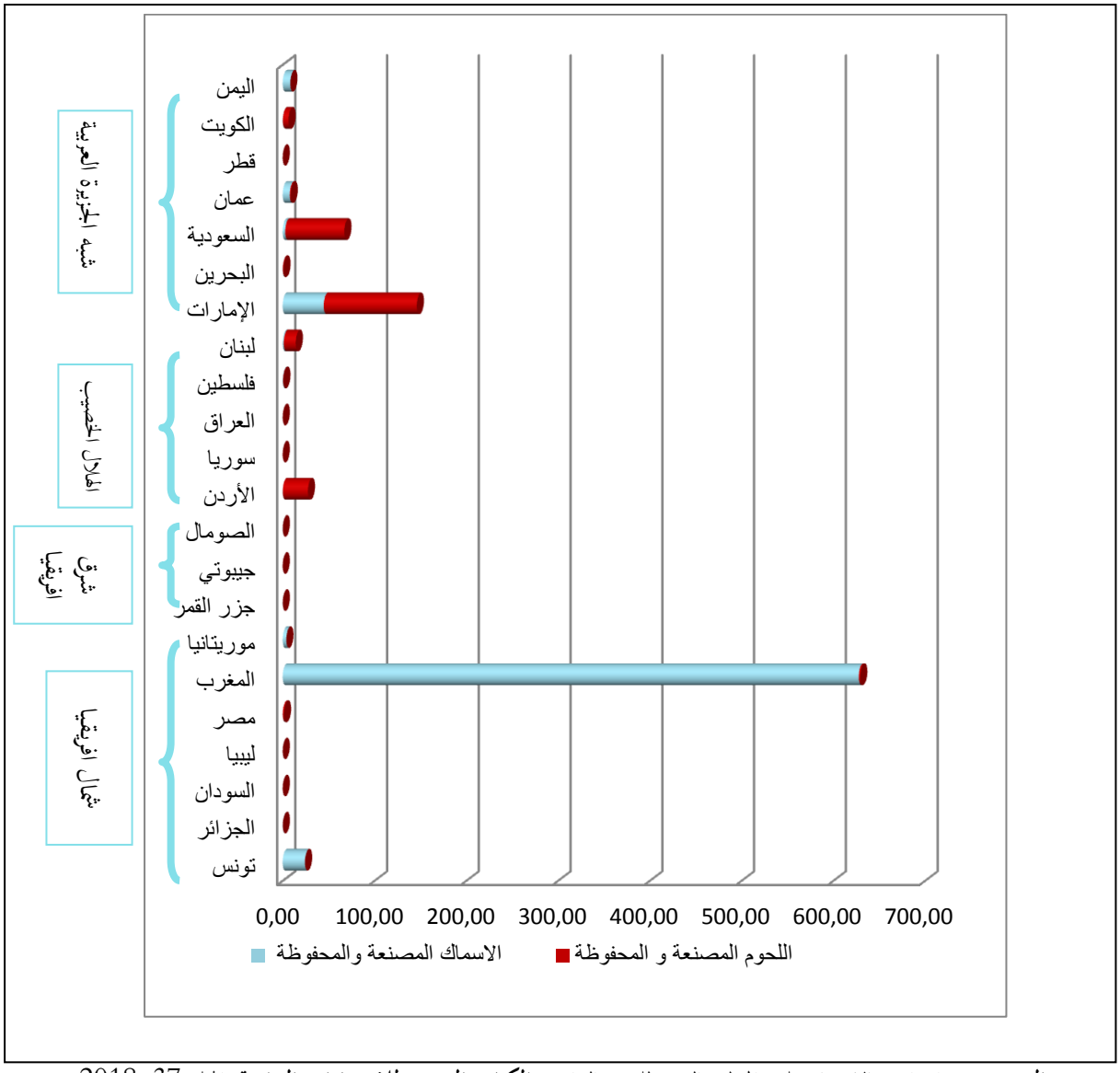

المصدر : تم إعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية**، المجلد 37، 2018 ؛

من خلال الشكل أعلاه يتضح بأن المغرب تمكنت من تحقيق صادرات كبيرة جدا من الأسماك المصنعة المحفوظة و ذلك بقيمة 628 مليون دولار، و يعود الفضل في ذلك إلى إتفاقية الشراكة بينه و بين الاتحاد الأوروبي التي دخلت حيز التنفيذ في 1 مارس 2000، و التي تنص على اقامة منطقة تجارة حرة، كما تم اجراء اتفاق بين الاتحاد الأوروبي والمغرب بالنسبة للمنتجات الزراعية والسمكية المصنعة و الذي دخل حيز النفاذ 1 أكتوبر 2012 [1] ؛

[1] - *European Commission , **European Union, Trade in goods with Morocco** , Directorate-General for Trade 07-11-2013 , p 7.*

أما بالنسبة لبقية الدول العربية فتميزت بقيمة صادرات لا بأس بها من الأسماك المصنعة و المحفوظة، ففي منطقة شمال إفريقيا توجد أيضا تونس و موريتانيا بصادرات تقدر بـ 24 مليون دولار و 4 مليون دولار على التوالي، أما منطقة شبه الجزيرة العربية فتعد الإمارات في مقدمة الدول المصدرة للأسماك المصنعة و المحفوظة بقيمة 45 مليون دولار، تليها كل من اليمن و عمان بقيمة متقاربة تقدر بـ 8 مليون دولار، و كذلك السعودية بقيمة 3 مليون دولار؛

و تميزت صادرات اللحوم المصنعة و المحفوظة بتعدد الدول العربية التي تقوم بتصديرها، ففي منطقة شبه الجزيرة العربية تعد كل من الإمارات و السعودية من أهم الدول المصدرة و ذلك بقيمة 101 مليون دولار و 64 مليون دولارعلى التوالي، و كذلك تمكنت كل من الكويت و عمان بتصدير بعض الكميات و التي تقدر بـ 6 مليون دولار و واحد مليون دولار على التوالي. أما منطقة الهلال الخصيب فتوجد كل من الأردن و لبنان بقيمة 27 مليون دولار و 13 مليون دولار على التوالي، و تعد المغرب في منطقة شمال إفريقيا مصدرة أيضا للحوم المصنعة و المحفوظة بقيمة مليون و نصف دولار .

المبحث الثاني: الدراسة القياسية ؛

للتعرف على مدى تأثير الأساليب الصحة و الصحة النباتية على الصادرات الغذائية للدول العربية، سنقوم بإجراء دراسة قياسية على عينة من صادرات الدول العربية من المنتجات الحيوانية و النباتية المصنعة و غير المصنعة، و ذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2021 ؛

وسنتناول من خلال هذا المبحث منهجية الدراسة القياسية في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فنتطرق فيه إلى نتائج الدراسة القياسية .

المطلب الأول : منهجية الدراسة القياسية؛

من أجل القيام بالدراسة القياسية لأثر أساليب الصحة و الصحة النباتية على الصادرات الغذائية للدول العربية و التأكد من صحة فرضيات الدراسة، سنستعين بعرض وصفي لعدد أساليب الصحة و الصحة النباتية المطبقة من طرف الدول المستوردة على صادرات الدول العربية، ثم إجراء عملية التقدير لأثر أساليب الصحة و الصحة النباتية على صادرات الدول العربية بالاستعانة بنموذج جاذبية التجارة .

أولا : التعريف بنموذج الدراسة:

سنعتمد خلال هذه الدراسة على نموذج جاذبية التجارة *Gravity Model of trade* ، من أجل تقدير أثر أساليب الصحة و الصحة النباتية *SPS* على الصادرات الغذائية للدول العربية، و ينطلق نموذج جاذبية التجارة من نفس فرضيات نموذج الجاذبية الفيزيائي لـ *Isaac Newton* الذي وضعه سنة 1687، و الذي ينص على أن قوة التجاذب بين جسمين ماديين تتناسب طردياً مع حاصل ضرب كتلتيهما وعكسياً مع مربع المسافة بين مركزيهما[1] .

و خلال ربعينيات القرن الماضي تم توسيع مجالات استخدام قانون الجاذبية، ليتم استخدامه لأول مرة في المجال الإقتصادي خلال الستينيات، حيث قام الإقتصادي *Jan Tinbergen* ، الحاصل على جائزة نوبل في الإقتصاد سنة 1962، بالربط ما بين التدفقات التجارية و علم الفيزياء انطلاقا من نفس فرضيات قانون الجاذبية ليبني فرضيتين تخص التدفقات التجارية وهما[2] :

- وجود علاقة طردية ما بين الناتج المحلي الاجمالي و تدفقات التجارة ؛
- وجود علاقة عكسية ما بين المسافة و تدفقات التجارة .

و هاتين الفرضيتين قام بصياغتهما من خلال القانون التالي :

$$X_{ij} = \alpha \frac{GDP_i \times GDP_j}{D_{ij}} \qquad (1)$$

[1]– وليد عبد المولاه، **نموذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة**، جسر التنمية، العدد 97 ، المعهد العربي لتخطيط بالكويت، نوفمبر2010، ص : 2 .

[2] - *Bergeijk V., Steven B., **The Gravity Model in International Trade: Advances and Applications**, Cambridge University Press, June 2010, p 4, 5 .*

بحيث :

X_{ij} : تدفقات التجارة من الدولة i إلى الدولة j ؛

α : ثابت الجاذبية ؛

GDP_i ، GDP_j : تعبران عن حجم الإقتصاد لدى الدولتين i و j و الممثلان بالناتج المحلي الاجمالي *GDP* ؛

D_{ij} : المسافة بين الدولتين i و j .

و لأغراض التحليل الإقتصادي تم تحويل المعادلة (1) إلى شكل خطي بإدخال اللوغاريتم على طرفيها ، مع إدخال معلمات β على نموذج الجاذبية التقليدي، تتناسب و علاقة الإستدلال الإحصائي ما بين التدفقات التجارية و الكتل الإقتصادية و المسافة، مع إضافة متغير العشوائية لتصبح على الشكل التالي[1] :

$$ln\, X_{ij} = \alpha + \beta_1 ln\, GDP_i + \beta_2 ln\, GDP_j + \beta_3 ln\, D_{ij} + \varepsilon_{ij} \qquad (2)$$

و تفسر المعادلة الخطية المتحصل عليها لوغاريتم الصادرات التجارية، حيث أن المتغير التابع هنا يعتمد على ثلاثة متغيرات تفسيرية و المتمثلة في اللوغاريتم الطبيعي لحجم اقتصاد الدولة المصدرة، لوغاريتم حجم اقتصاد الدولة المستوردة و لوغاريتم المسافة بينهما ؛

فيما بعد تم إدخال العديد من المتغيرات على نموذج جاذبية التجارة، على سبيل المثال قام *Mc Callum* سنة 1995 بإضافة الحدود المشتركة ، أما *Baier and Bergstrand* فأدخلا سنة 2001 التعريفة الجمركية، ليتم إدخال أساليب الصحة و الصحة النباتية *SPS* من خلال أعمال *Otsuki et al* سنة 2000[2] ، و فيما بعد تم إضافة متغيرات أخرى من شأنها التأثير على التدفقات التجارية مثل اللغة ، المستعمرة، إتفاقيات التجارة الإقليمية؛

و من أجل القيام بدراسة أثر أساليب الصحة و الصحة النباتية *SPS* على الصادرات الغذائية للدول العربية من خلال نموذج جاذبية التجارة، تم تشكيل بيانات النموذج في شكل حزمة بيانات (البيانات المدمجة) *Panal Data* ، التي تمتاز ببعديها الزمني و المقطعي، و يتم تعريف نموذج الدراسة من خلال المعادلة التالية :

$$lnX_{ijt} = \alpha + \beta_1 SPS_{it} + \beta_2 lnGDP_{it} + \beta_3 lnGDP_{jt} + \beta_4 lndist_{ij} + \beta_5 landlocked_j + \beta_6 colony_{ij} + \beta_7 contig_{ij} + \beta_8\, comlang_{ij} + \varepsilon_{ijt}$$

[1] - *Salvatici L,* ***The Gravity Model in International Trade, The African Growth and Development Policy Modeling Consortium*** *, AGRODEP Technical Note TN-04, April 2013, p 3.*

[2] - *Xiong B., Beghin J.,* ***Aflatoxin Redux: Does European Aflatoxin Regulation Hurt Groundnut Exporters from Africa?*** *, Working Paper No. 11026, Iowa State University ,Department of Economics,United State, February 1st 2011, p 8 .*

حيث أن :

lnX_{ijt} : اللوغاريتم الطبيعي لصادرات الدولة العربية i إلى الدولة j خلال السنة t (ألف دولار) ؛

SPS_{it} : متغير و همي، يأخذ القيمة 1 في حالة ما إذا تم تطبيق أساليب الصحة و الصحة النباتية على صادرات الدول العربية، و القيمة 0 في حالة عدم التطبيق؛

$lnGDP_{it}$: اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الاجمالي للدولة العربية المصدرة i (مليار دولار) ؛

$lnGDP_{jt}$: اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الاجمالي للدولة المستوردة j (مليار دولار) ؛

$lndist_{ij}$: اللوغاريتم الطبيعي للمسافة بين الدولة العربية المصدرة i و الدولة المستوردة j ؛

$landlocked_i$, $colony_{ij}$, $contig_{ij}$, $comlang_{ij}$: متغيرات وهمية – تساوي القيمة 1 في حالة تحققها أو القيمة 0 في حالة عدم تحققها – تقيس تكاليف التجارة و تتمثل على التوالي في البلد المستورد غير ساحلي، البلدين كان لهما نفس المستعمر، الحدود المشتركة و اللغة مشتركة ؛

ε_{ijt} : المتغيرات العشوائية .

ثانيا : عينة الدراسة :

لقد تم التعرف خلال المبحث السابق على أهم صادرات الدول العربية من المنتجات الغذائية، كما تم تحديد قائمة الدول العربية التي تقوم بالتصدير بالنسبة لكل منتوج من المنتجات الغذائية. انطلاقا من ذلك، تتمثل عينة الدراسة القياسية في أهم صادرات الدول العربية من المنتجات الغذائية، و التي تم تقسيمها إلى أربعة أصناف هي: صادرات الإنتاج النباتي، صادرات الإنتاج الحيواني، صادرات المنتجات النباتية المصنعة و صادرات المنتجات الحيوانية المصنعة. أما بالنسبة لقائمة الدول العربية المدرجة ضمن العينة فتختلف من منتوج إلى آخر حيث تم إدراج أهم الدول العربية المصدرة لكل منتوج من المنتجات الغذائية المختارة ؛

بالنسبة لصادرات الدول العربية من الإنتاج النباتي فإن منتوج البرتقال هو الأكثر تصديرا، و تعد مصر و المغرب و الامارات من أهم الدول العربية المصدرة لهذا المنتوج. يلي بعد ذلك صادرات الطماطم الطازجة و أهم الدول العربية المصدرة لها هي : المغرب، الاردن، مصر، تونس و السعودية ؛

أما فيما يخص أهم صادرات الإنتاج الحيواني فإنها تتمثل في الألبان الطازجة و مشتقاتها و التي يتم تصديرها من طرف السعودية، الإمارات ، عمان، الكويت و مصر. و كذلك الأسماك و الرخويات و التي تقوم بتصديرها المغرب، موريتانيا، تونس، مصر، عمان، اليمن، الإمارات و السعودية ؛

أما بالنسبة لصادرات المنتجات النباتية المصنعة فإنها تتمثل أساسا في عصائر الفواكه، و أهم الدول العربية المصدرة لها هي: السعودية، الامارات، الكويت، عمان، المغرب، مصر، الجزائر و تونس. أما ثاني أهم منتوج يتم تصديره بعد صادرات عصائر الفواكه فهو منتوج البسكويت، و أهم الدول العربية المصدرة له هي: السعودية، الإمارات، عمان، الكويت، مصر، تونس و الأردن ؛

و أخيرا تتمثل أهم صادرات المنتجات الحيوانية المصنعة في الأسماك المصنعة و المحفوظة التي يتم تصديرها من طرف المغرب، تونس، موريتانيا، الإمارات، اليمن، عمان و السعودية. تليها صادرات اللحوم المصنعة

و المحفوظة و أهم الدول العربية المصدرة لها هي: الإمارات، السعودية، الكويت، عمان، الأردن، لبنان، و المغرب .

ثالثا : مصادر جمع البيانات:

قصد الحصول على البيانات المتعلقة بنموذج الدراسة تم الإعتماد على مجموعة من قواعد البيانات، حيث تم الحصول على بيانات صادرات الدول العربية من المنتجات الغذائية المختارة من قاعدة البيانات الخاصة بإحصائيات بالأونكتاد.

و بالنسبة للبيانات المتعلقة بأساليب الصحة و الصحة النباتية الخاصة بكل منتج من المنتجات الغذائية فقد تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة.

أما البيانات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي لكل دولة خلال كل سنة من سنوات الدراسة فقد تم الحصول عليها من الإحصائيات الخاصة بالبنك الدولي .

و في الأخير تم الحصول على البيانات المتعلقة بالتجارة الثنائية المتمثلة في المسافة، البلد المستورد غير ساحلي، البلدين كان لهما نفس المستعمر، الحدود المشتركة و اللغة المشتركة ، فتم الحصول عليها من موقع قاعدة البيانات *CEPII*.

المطلب الثاني : نتائج الدراسة القياسية ؛

بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة خلال هذه الدراسة و التأكد من صحة الفرضيات، سيتم كمرحلة أولى إجراء تحليل وصفي للبيانات الخاصة بعدد أساليب الصحة و الصحة النباتية المطبقة على الصادرات الغذائية للدول العربية من المنتجات المختارة، و في مرحلة ثانية تقدير نماذج جاذبية التجارة بالنسبة لكل منتوج.

أولا : النتائج الخاصة بصادرات الإنتاج النباتي :

من أجل التعرف على أثر أساليب الصحة و الصحة النباتية على صادرات الدول العربية من الإنتاج النباتي، سنقوم باجراء تحليل وصفي لعدد أساليب الصحة و الصحة و النباتية المطبقة على صادرات الدول العربية من البرتقال و الطماطم الطازجة، ثم تقدير ذلك الأثر عن طريق استخدام نماذج جاذبية التجارة.

1- تحليل وصفي لعدد أساليب الصحة و الصحة النباتية :

يبين الشكل رقم (4-13) أدناه، عدد أساليب الصحة و الصحة النباتية المطبقة على الصادرات العربية من البرتقال و الطماطم الطازجة.

الشكل رقم (4-13) : عدد أساليب الصحة و الصحة النباتية المطبقة على صادرات البرتقال و صادرات الطماطم الطازجة خلال الفترة 2010 -2021

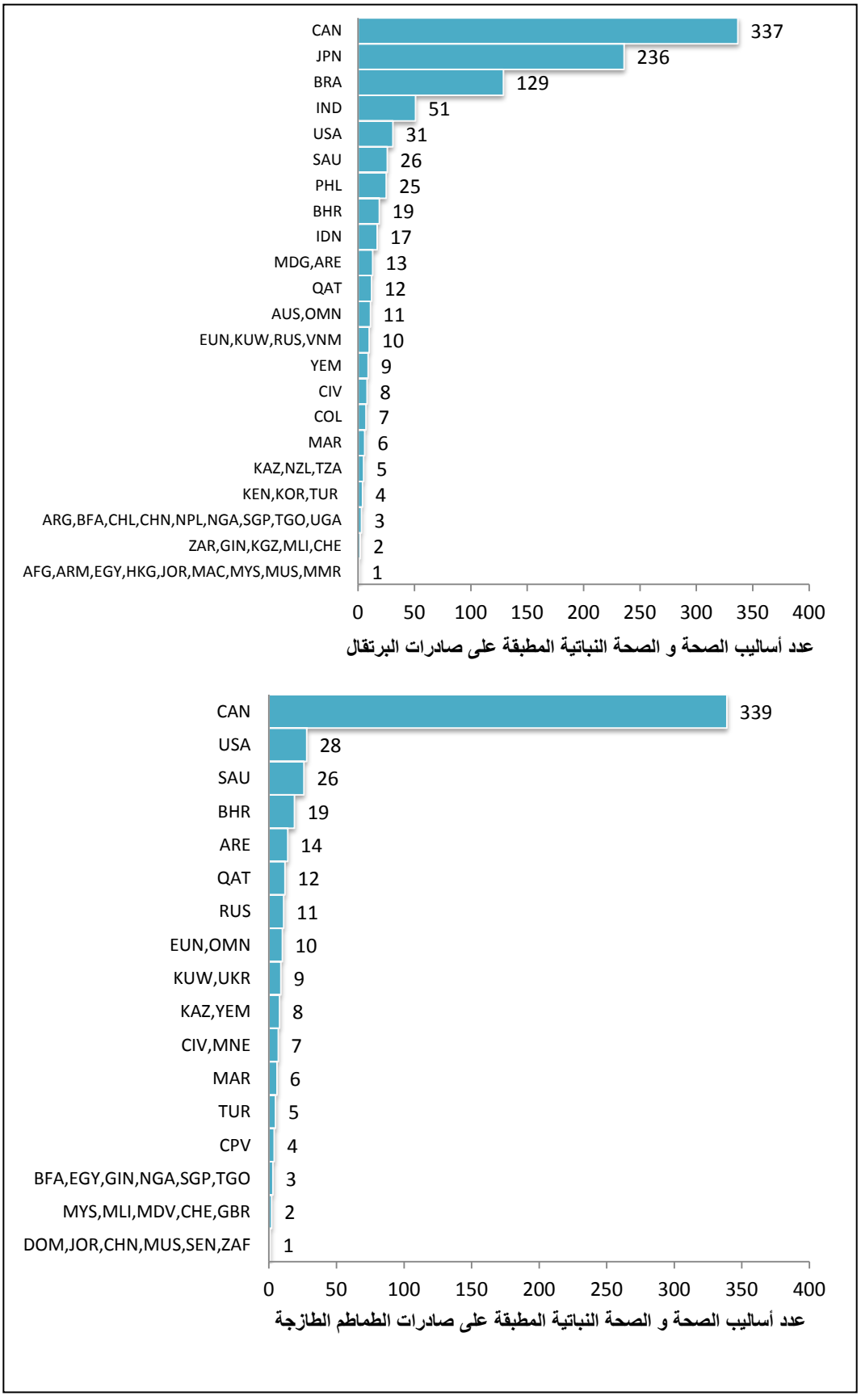

المصدر : تم إعداده بالاعتماد على قاعدة بيانات المنظمة العالمية للتجارة، 2022 ؛

من خلال الشكل رقم (4-13) يتضح بأنه يوجد 53 دولة تطبق أساليب الصحة و الصحة النباتية على صادرات الدول العربية من البرتقال بمجموع 1078 أسلوبا ، في مقابل 35 دولة تطبق تلك الأساليب على صادرات الطماطم الطازجة بمجموع 566 أسلوبا. و الملاحظ أن الدول المتقدمة تعتمد على عدد كبير من أساليب الصحة و الصحة النباتية، كما يلاحظ وجود بعض الدول العربية التي تطبق عدد لا بأس به من تلك الأساليب ؛

فبالنسبة لصادرات البرتقال تتصدر كندا "*CAN*" قائمة الدول المطبقة لأساليب الصحة و الصحة النباتية بـ 337 أسلوب تليها اليابان "*JPN*" بـ 236 أسلوب، في حين أن دول الإتحاد الأوربي لا تطبق سوى 10 أساليب ؛

و نلاحظ أيضا بأن الدول العربية تطبق أيضا أساليب الصحة و الصحة النباتية، و تعد السعودية " *SAU*" من أكثر الدول المطبقة بـ 26 أسلوب تليها كل من البحرين"*BHR*"، الامارات"*ARE*"، قطر"*QAT*" و عمان"*OMN*" بـ 19، 12،13 و 11 أسلوب على التوالي ؛

أما بالنسبة لصادرات الطماطم الطازجة فتعد كندا "*CAN* " الدولة الوحيدة التي تطبق عدد كبير جدا من أساليب الصحة و الصحة النباتية و ذلك بـ 339 أسلوب، تليها الولايات المتحدة "*USA*" بـ 28 أسلوب، أما بالنسبة للدول العربية فتطبق عدد لا بأس به من تلك الأساليب و في مقدمتها السعودية بـ 26 أسلوب .

2- نتائج تقدير نماذج جاذبية التجارة :

قصد التعرف على مدى تأثير أساليب الصحة و الصحة النباتية المطبقة من طرف الدول المستوردة على صادرات الدول العربية من الطماطم الطازجة و البرتقال، قمنا بتقدير نماذج جاذبية التجارة لصادرات الدول العربية من هذين المنتجين، و المبينة نتائجها في الجدول رقم (4-1).

الجدول رقم (4–1): نتائج تقدير نماذج جاذبية التجارة لصادرات الطماطم و صادرات البرتقال

VARIABLES	النموذج (2) **صادرات البرتقال**	النموذج (1) **صادرات الطماطم الطازجة**
SPS_{it}	**0.359****	**0.329**
	(0.149)	**(0.223)**
$lnGDP_{it}$	-0.730*	-1.250**
	(0.422)	(0.516)
$lnGDP_{jt}$	0.684*	0.783*
	(0.380)	(0.418)
$ln\ dist_{ij}$	-2.449***	-2.848***
	(0.212)	(0.201)
$landlocked_i$	4.624***	-0.887
	(1.219)	(0.790)
$colony_{ij}$	0.726**	2.172***
	(0.331)	(0.610)
$contig_{ij}$	-2.683***	-2.312***
	(0.838)	(0.524)
$comlang_{ij}$	1.211***	1.004
	(0.276)	(0.657)
Constant	19.61	32.95**
	(16.63)	(15.33)
Observations	1,607	1,425
R-squared	0.679	0.698
F test	21.47***	29.66***

ذات دلالة احصائية عند مستوى 1% ***، 5% ** و 10% * على التوالي (قيم الأخطاء المعيارية ما بين قوسين)

المصدر : تم إعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Stata SE.10؛

يتبين من جدول التقدير رقم (4–1) أن النموذج (1) الخاص بتقدير صادرات الدول العربية من الطماطم الطازجة ذو دلالة إحصائية عند مستوى 1 % مثلما يشير إلى ذلك إختبار فيشر F ، و كذلك الحال بالنسبة للنموذج (2) الخاص بتقدير صادرات البرتقال الذي كان معنويا عند مستوى 1%. و هذا ما يدل على صحة نموذجي الدراسة و امكانية استخدامهما في التقدير ؛

بالنسبة لقيمة معامل التحديد R^2 الخاص بالنموذج (1) فقد كانت مرتفعة 69,8% ، مما يدل على أن 69,8% من صادرات الدول العربية من منتوج الطماطم الطازجة يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج. أما قيمة معامل تحديد النموذج (2) الخاص بصادرات البرتقال فكانت هي الأخرى مرتفعة و تساوي 67,9%، و هذا يعني أن 67,9% من صادرات منتوج البرتقال يتم تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة التي تم إدراجها في نموذج التقدير ؛

و يتضح من خلال نتائج تقدير صادرات البرتقال الواردة في الجدول (4–1) أن معامل المتغير المعبر عن أساليب الصحة و الصحة النباتية SPS_{it} كان موجبا و ذو دلالة احصائية عند مستوى 5% ، و هذا يدل على أن صادرات البرتقال تأثرت ايجابيا بأساليب الصحة و الصحة النباتية. بالنسبة لنتائج تقدير صادرات الطماطم

الطازجة فتبين النتائج أن معامل المتغير المعبر عن أساليب الصحة و الصحة النباتية SPS_{it} كان موجبا و لكن من دون وجود دلالة احصائية ؛

انطلاقا من هذه النتيجة، يمكن القول أن أساليب الصحة و الصحة النباتية قد أثرت ايجابيا على صادرات الدول العربية من البرتقال و الطماطم الطازجة، و هذا ما يقودنا إلى **رفض الفرضية الرابعة بالنسبة لصادرات الانتاج النباتي**، و هذا ما يجعل نتيجة هذه الدراسة تتوافق مع ما توصلت إليه دراسة ***Santeramo & Lamonaca*** سنة 2022[1] ، التي بينت وجود تأثير ايجابي لأساليب الصحة و الصحة النباتية على صادرات الدول النامية من الخضروات و الفواكه الموجهة الى الدول المتقدمة، و يخالف نتيجة دراسة. ***Disdier et al*** سنة 2008[2] التي بينت وجود تأثير سلبي لأساليب الصحة و الصحة النباتية على تجارة المنتجات الزراعية، حيث تقلل هذه الأساليب بشكل كبير صادرات الدول النامية إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *OECD* ؛

أما بالنسبة لبقية المتغيرات المستقلة المفسرة لنماذج الدراسة، فيلاحظ بأن الناتج المحلي الإجمالي $lnGDP_{it}$ للدول المصدرة كان تأثيره سلبيا على صادرات الدول العربية من الطماطم الطازجة و البرتقال عند مستوى دلالة احصائية 5% و 10%، و هذا يفسر بأنه كلما ازدادت دخول سكان الدول المصدرة أدى ذلك إلى نقص صادرات الدول العربية من الطماطم الطازجة و البرتقال. و فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي للدول المستوردة $lnGDP_{jt}$ فتشير النتائج إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 10% ما بين الناتج المحلي الإجمالي للدول المستوردة و صادرات الدول العربية من الطماطم الطازجة و البرتقال، و هذا يفسر بأنه كلما إزدادت دخول سكان الدول المستوردة أدى ذلك إلى إزدياد إستيرادهم لمنتجات الدول العربية من الطماطم الطازجة و البرتقال ؛

و قد جاءت النتائج الخاصة بالمسافة $ln\ dist_{ij}$ تتماشى مع أدبيات نموذج جاذبية التجارة، فكلما زادت المسافة بين الدول العربية المصدرة و الدول المستوردة أدى ذلك إلى إنخفاض قيمة الصادرات من الطماطم و البرتقال، حيث كان معامل المسافة سالبا و ذو دلالة احصائية عند مستوى 1% ؛

أما بالنسبة لمتغير البلد المستورد غير ساحلي $landlocked_i$ فإن النتائج تبين وجود أثر سلبي من دون وجود دلالة احصائية على الصادرات من الطماطم الطازجة، و أثر سلبي ذو دلالة احصائية عند مستوى 1% على الصادرات من البرتقال. أما فيما يخص المتغير المعبر عن البلدين إن كان لهما نفس المستعمر $colony_{ij}$ فكان له تأثير ايجابي و ذو دلالة احصائية عند مستوى 1%، 5% على الصادرات من الطماطم الطازجة و البرتقال على التوالي؛

أما فيما تعلق بمتغير الحدود المشتركة $contig_{ij}$ فإن تأثيره كان سلبيا و ذو دلالة احصائية 1% لصادرات الطماطم الطازجة و البرتقال، و كان لمتغير اللغة الشتركة $comlang_{ij}$ تأثيرا ايجابيا ذو دلالة احصائية عند مستوى

[1]- *Santeramo, F. G., & Lamonaca, E.* ***On the trade effects of bilateral SPS measures in developed and developing countries****. The World Economy., 2022,00, p p 1–37.*

[2] - *Disdier, A. C., Fontagné, L., & Mimouni, M..* ***The impact of regulations on agricultural trade: Evidence from the SPS and TBT agreements****. American Journal of Agricultural Economics, 90(2) 2008,pp 336–350.*

1% على الصادرات من البرتقال، و ايجابيا أيضا على الصادرات من الطماطم الطازجة و لكن من دون وجود دلالة احصائية .

ثانيا : النتائج الخاصة بصادرات الإنتاج الحيواني :

من أجل تحديد أثر أساليب الصحة و الصحة النباتية على صادرات الدول العربية من الإنتاج النباتي، سنجري أولا تحليلا وصفيا لعدد أساليب الصحة و الصحة و النباتية المفروضة على صادرات الدول العربية من الألبان و مشتقاتها و صادراتها من الأسماك و الرخويات، ثم القيام بتقدير نموذج جاذبية التجارة بالنسبة لكل نوع من الصادرات محل الدراسة.

1- تحليل وصفي لعدد أساليب الصحة و الصحة النباتية :

تخضع صادرات الدول العربية من الألبان و مشتقاتها و صادراتها من الأسماك و الرخويات إلى مجموعة من أساليب الصحة و الصحة النباتية التي تفرضها الدول المستوردة مثلما هو وارد في الشكل رقم (4-14) ؛

و يلاحظ من الشكل رقم (4-14) بأن عدد الدول المطبقة لأساليب الصحة و الصحة النباتية على صادرات الألبان و مشتقاتها هو 40 دولة بمجموع 819 أسلوب، في مقدمتها اليابان "*JPN*" و كندا "*CAN*" بـ 265 و 225 أسلوب على التوالي، أما بالنسبة للدول العربية فتتقدمها البحرين "*BHR*" باعتمادها على 19 أسلوب، و الإمارات و قطر بـ 14 أسلوب، و عمان و الكويت بـ 12 أسلوب، و تتذيل ترتيب الدول العربية كل من مصر"*EGY*" و السعودية "*SAU*" بتطبيقها لأسلوبين فقط؛

بالنسبة لعدد أساليب الصحة و الصحة النباتية المطبقة على صادرات الأسماك و الرخويات فيلاحظ أن عدد الدول المطبقة هو 44 دولة بمجموع 722 أسلوبا، تتصدرها كندا "*CAN*" و اليابان "*JPN*" و البرازيل "*BHR*" بـ و 228، 94 و 77 أسلوبا على التوالي. و فيما يخص الدول العربية فيلاحظ أن السعودية "*SAU*" تعتمد على 20 أسلوبا، ثم البحرين "*BHR*" بـ 16 أسلوبا، قطر "*QAT*" بـ 11 أسلوبا، و الإمارات "*ARE*" و عمان "*OMN*" التي تطبق 10 أساليب. و تأتي كل من مصر "*EGY*" و المغرب "*MAR*" في مؤخرة ترتيب الدول العربية من حيث تطبيق تلك الأساليب باعتمادها على 3 أساليب فقط.

الشكل رقم (4-14) : عدد أساليب الصحة و الصحة النباتية المطبقة على صادرات الألبان و مشتقاتها و صادرات الأسماك و الرخويات خلال الفترة 2010 -2021

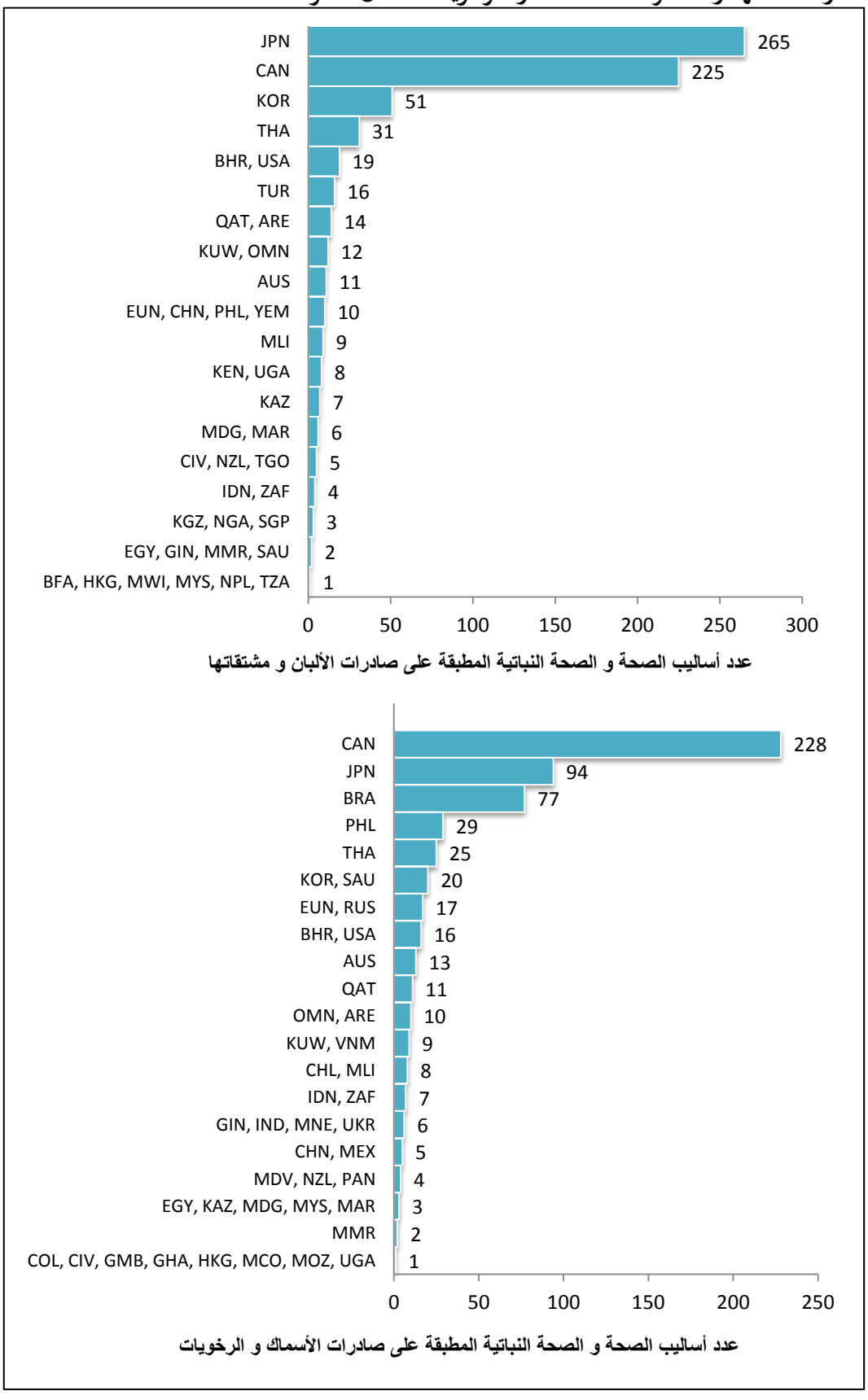

المصدر : تم إعداده بالاعتماد على قاعدة بيانات المنظمة العالمية للتجارة، 2022 ؛

2- نتائج تقدير نماذج جاذبية التجارة :

قمنا بتقدير نماذج جاذبية التجارة لصادرات الدول العربية من الأسماك و الرخويات، و صادراتها من الألبان الطازجة و مشتقاتها، و التي تمكننا من معرفة تأثير أساليب الصحة و الصحة النباتية المطبقة من طرف الدول المستوردة على صادرات الدول العربية من هذين المنتجين، و جاءت نتائج التقديركما هو مبين في الجدول رقم (4-2).

الجدول رقم (4-2) : نتائج تقدير نماذج جاذبية التجارة لصادرات الأسماك و الرخويات و صادرات الألبان الطازجة و مشتقاتها

VARIABLES	النموذج (2) **الألبان الطازجة و مشتقاتها**	النموذج (1) **الأسماك و الرخويات**
SPS_{it}	**-0.409***	**-0.107**
	(0.246)	(0.160)
$lnGDP_{it}$	-0.0313	-0.328
	(0.470)	(0.264)
$lnGDP_{jt}$	0.0943	0.575**
	(0.357)	(0.245)
$ln\ dist_{ij}$	-1.037***	-1.625***
	(0.210)	(0.0802)
$landlocked_i$	1.143	4.023***
	(1.531)	(0.927)
$colony_{ij}$	4.273	-0.663**
	(2.781)	(0.311)
$contig_{ij}$	2.561***	0.536**
	(0.292)	(0.260)
$comlang_{ij}$	5.114***	0.347
	(1.637)	(0.219)
Constant	4.375	-35.98
	(12.00)	(31.54)
Observations	1,713	5,255
R-squared	0.621	0.522
F test	25.32***	32.45***

ذات دلالة احصائية عند مستوى 1% ***، 5% ** و 10% * على التوالي (قيم الأخطاء المعيارية ما بين قوسين)

المصدر : تم إعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Stata SE.10

يتبين من الجدول رقم (4-2) أن كلا النموذجين (1) و (2) كانا معنويين عند مستوى دلالة 1% و هذا ما يشير إليه اختبار فيشر *F-test*، مما يؤكد لنا صحة النموذجين للتقدير. أما بالنسبة للقوة التفسيرية للنموذجين فيمكن التعرف عليها من خلال معامل التحديد R^2 ، حيث تشير النتائج الخاصة بمعامل التحديد R^2

أن المتغيرات المستقلة لها قوة تفسيرية مساوية لـ 52,2% و 62,1% لمتغير الصادرات العربية من الأسماك و الرخويات، و صادراتها من الألبان الطازجة و مشتقاتها على التوالي ؛

بالنسبة للمتغير المعبر عن أساليب الصحة و الصحة النباتية SPS_{it} فإن نتائج نموذجي جاذبية التجارة للصادرات من الأسماك و الرخويات، و صادراتها من الألبان الطازجة و مشتقاتها تؤكد على **صحة الفرضية الرابعة بالنسبة لصادرات الدول العربية من الإنتاج الحيواني** ، حيث كانت المعاملات التقديرية المعبرة عن أساليب الصحة و الصحة النباتية SPS_{it} سالبة و ذات دلالة احصائية عند مستوى 10% بالنسبة لنموذج الجاذبية الخاص الصادرات من الألبان و مشتقاتها، و سالبة من دون وجود دلالة احصائية لنموذج الجاذبية للصادرات من الأسماك و الرخويات ؛

هذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسة ***Santeramo & Lamonaca*** سنة 2022[1] التي بينت وجود تأثير سلبي لأساليب الصحة و الصحة النباتية على صادرات الدول النامية من الإنتاج الحيواني باتجاه الدول المتقدمة.

أما بالنسبة لبقية المتغيرات المستقلة المفسرة لنماذج الدراسة، فيلاحظ من الجدول رقم (4-2) أن الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة $lnGDP_{it}$ كان تأثيره سلبيا من دون وجود دلالة احصائية على صادرات الدول العربية من الأسماك و الرخويات، و صادراتها من الألبان الطازجة و مشتقاتها. أما فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي للدول المستوردة $lnGDP_{jt}$ فتشير النتائج إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية عند مستوى 5% ما بين الناتج المحلي الإجمالي للدول المستوردة و صادرات الدول العربية من الأسماك و الرخويات، و علاقة طردية من دون وجود دلالة احصائية بين الناتج المحلي الإجمالي للدول المستوردة و صادرات الدول العربية من الألبان الطازجة و مشتقاتها. و عليه يمكن القول أنه كلما زادت دخول سكان الدول المستوردة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة وارداتهم من منتجات الدول العربية من الأسماك و الرخويات ؛

فيما يخص متغير المسافة $ln\ dist_{ij}$ المعبر عن المسافة بين الدول العربية المصدرة و الدول المستوردة، فإن النتائج تشيرإلى وجود علاقة عكسية ما بين المسافة بين الدول العربية المصدرة و الدول المستوردة و الصادرات من الأسماك و الرخويات، و الصادرات من الألبان و مشتقاتها، حيث كان معامل المسافة سالبا و ذو دلالة احصائية عند مستوى 1% في كلا النموذجين ؛

أما بالنسبة لبقية المتغيرات المستقلة فكانت نتائجها متباينة، حيث كان لمتغير البلد المستورد غير ساحلي $landlocked_i$ أثر ايجابي ذو دلالة احصائية عند مستوى 1% على الصادرات من الأسماك و الرخويات، أما تأثيره على الصادرات فكان ايجابيا لكن من دون وجود دلالة احصائية . أما المتغير المعبر عن البلدين إن كان لهما نفس المستعمر $colony_{ij}$ فكان له أيضا تأثير سلبي و ذو دلالة احصائية عند مستوى 5% على الصادرات من الأسماك و الرخويات ، أما تأثيره على الصادرات من الألبان الطازجة و مشتقاتها فكان ايجابي لكن من دون وجود دلالة احصائية ؛

[1] - *Santeramo, F. G., & Lamonaca, E., **., op.cit.,** pp 1–37.*

و فيما يخص متغير الحدود المشتركة $contig_{ij}$ فكان تأثيره إيجابي على كل من الصادرات من الألبان الطازجة و مشتقاتها و الصادرات من الأسماك و الرخويات و ذلك عند مستوى دلالة 1% و 5% على التوالي، و كان لمتغير اللغة المشتركة $comlang_{ij}$ تأثيرا ايجابيا ذو دلالة احصائية على الصادرات من الألبان الطازجة و مشتقاتها عند مستوى 1%، و على الصادرات من الأسماك و الرخويات و لكن من دون وجود دلالة احصائية.

ثالثا : النتائج الخاصة بصادرات المنتجات النباتية المصنعة :

من أجل التعرف على أثر أساليب الصحة و الصحة النباتية على صادرات الدول العربية من المنتجات النباتية المصنعة، سنعمد إلى اجراء تحليل وصفي لعدد أساليب الصحة و الصحة النباتية المطبقة على صادرات الدول العربية من البسكويت و عصائر الفواكه، ثم القيام بتقدير ذلك الأثر عن طريق استخدام نماذج جاذبية التجارة.

1- تحليل وصفي لعدد أساليب الصحة و الصحة النباتية :

يوضح الشكل رقم (4-15) عدد أساليب الصحة و الصحة النباتية المطبقة من طرف الدول المستوردة على صادرات الدول العربية من البسكويت و عصائر الفواكه.و يلاحظ من الشكل بأن عدد الدول المطبقة لأساليب الصحة و الصحة النباتية على صادرات البسكويت هو 41 دولة بمجموع 492 أسلوبا، في مقدمتها كندا "*CAN*" بـ 278 أسلوب. أما بالنسبة للدول العربية فتتقدم السعودية "*SAU*" ترتيبها باعتمادها على 27 أسلوبا، ثم البحرين "*BHR*" و قطر"*QAT*" بـ 20 و 15 أسلوبا تواليا، فالإمارات "*ARE*" و عمان "*OMN*" و الكويت "*KWT*" بـ 12 أسلوبا، و في الأخير جاءت المغرب "*MAR*" بـ 3 أساليب فقط.

بالنسبة لعدد أساليب الصحة و الصحة النباتية المطبقة على صادرات عصائر الفواكه فيلاحظ أن عدد الدول المطبقة هو 29 دولة بمجموع 360 أسلوبا، تتصدرها كندا "*CAN*" بـ 201 أسلوبا. و فيما يخص الدول العربية فيلاحظ أن السعودية "*SAU*" تعتمد على 19 أسلوبا، ثم البحرين "*BHR*" بـ 14 أسلوبا، قطر "*QAT*" بـ 11 أسلوبا، و الإمارات "*ARE*" و عمان "*OMN*" التي تطبق 9 أساليب. و تأتي المغرب "*MAR*" في مؤخرة ترتيب الدول العربية من حيث تطبيق تلك الأساليب باعتمادها على 4 أساليب.

الشكل رقم (4-15) : عدد أساليب الصحة و الصحة النباتية المطبقة على صادرات البسكويت و صادرات عصائر الفواكه خلال الفترة 2010 -2021

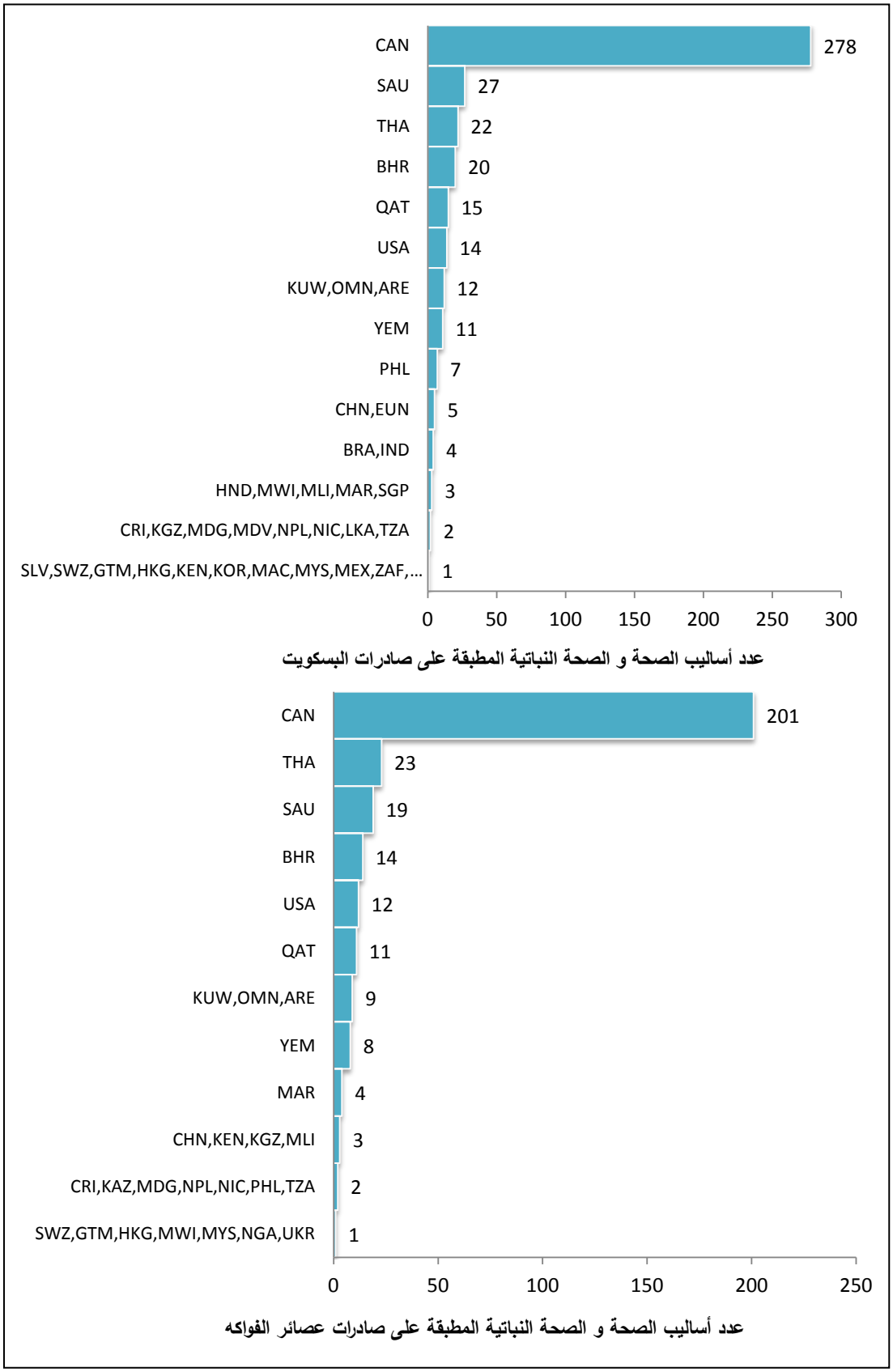

المصدر : تم إعداده بالاعتماد على قاعدة بيانات المنظمة العالمية للتجارة، 2022 ؛

2 – نتائج تقدير نماذج جاذبية التجارة :

من أجل التعرف على مدى تأثير أساليب الصحة و الصحة النباتية المطبقة من طرف الدول المستوردة على صادرات الدول العربية من عصائر الفواكه و البسكويت، قمنا بتقدير نماذج جاذبية التجارة لصادرات الدول العربية من هذين المنتجين، و المبينة نتائجها في الجدول رقم (4-3).

الجدول رقم(4-3): نتائج تقدير نماذج جاذبية التجارة لصادرات عصائر الفواكه و صادرات البسكويت

VARIABLES	النموذج (2) البسكويت	النموذج (1) عصائر الفواكه
SPS_{it}	**-0.367*** **	**-0.589*** **
	(0.0877)	(0.221)
$lnGDP_{it}$	1.204***	-0.170
	(0.399)	(0.426)
$lnGDP_{jt}$	0.209***	0.883***
	(0.0190)	(0.315)
$ln\ dist_{ij}$	-0.356***	-1.105***
	(0.0530)	(0.135)
$landlocked_i$	-1.350***	1.528**
	(0.115)	(0.758)
$colony_{ij}$	-0.257	2.574***
	(0.263)	(0.475)
$contig_{ij}$	1.135***	0.484**
	(0.155)	(0.236)
$comlang_{ij}$	2.740***	0.272
	(0.0989)	(0.285)
Constant	109.8***	14.28
	(40.90)	(54.49)
Observations	4,859	3,087
R-squared	0.327	0.373
F test	94.05***	11.01***

ذات دلالة احصائية عند مستوى 1% ***، 5% ** و 10% * على التوالي (قيم الأخطاء المعيارية ما بين قوسين)

المصدر : تم إعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Stata SE.10 ؛

تبين النتائج الواردة في الجدول رقم (4-3) أن نموذج صادرات عصائر الفواكه أو النموذج (1)، و نموذج صادرات البسكويت أو النموذج (2) كانا معنويين عند مستوى دلالة 1% مثلما يشير إلى ذلك اختبار فيشر *F-test*، و هذا ما يؤكد صحة نماذج الدراسة ؛

أما فيما يخص القوة التفسيرية للنموذجين، فإن النتائج الخاصة لمعامل التحديد R^2 الذي يعبر عن مدى تفسير المتغيرات المستقلة لنماذج الصادرات العربية لكل من منتوج عصائر الحمضيات، و البسكويت قد كانت على التوالي 37,3%، 32,7% . و هذا يدل على أن المتغيرات المفسرة أو المستقلة استطاعت تفسير 37,3% و 32,7% من صادرات عصائر الفواكه و صادرات البسكويت على التوالي و هي نسب متدنية ما يدل على

أنه توجد متغيرات مستقلة أخرى لم يتم تناولها في نموذجي الدراسة تؤثر على صادرات كل من عصائر الحمضيات و البسكويت؛ و بإمكانها زيادة القوة التفسيرية للنموذجين.

و قد جاءت نتائج نماذج جاذبية التجارة للصادرات من عصائر الفواكه و البسكويت مؤكدة **لصحة الفرضية الرابعة بوجود أثر سلبي لأساليب الصحة و الصحة النباتية على صادرات الدول العربية من المنتجات النباتية المصنعة** ". حيث كانت المعاملات التقديرية المعبرة عن أساليب الصحة و الصحة النباتية SPS_{it} سالبة و ذات دلالة احصائية عند مستوى 1% بالنسبة لكلا المنتجين المصدرين، و هذا ما يتوافق مع دراسة ***Jongwanich*** سنة 2009[1] التي توصلت إلى أن أساليب الصحة و الصحة النباتية المطبقة من طرف الدول المتقدمة كان لها تأثير سلبي على صادرات الأغذية المصنعة للدول النامية ؛

أما بالنسبة لبقية المتغيرات المستقلة المفسرة لنماذج الدراسة، فيلاحظ بأن الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة $lnGDP_{it}$ كان تأثيره ايجابيا على صادرات الدول العربية من البسكويت و بدلالة احصائية عند مستوى 1% ، و سلبيا على صادراتها من عصائر الفواكه لكن من دون وجود دلالة احصائية. و هذا يعني أن زيادة دخول سكان الدول العربية المصدرة يؤدي إلى زيادة صادراتها من البسكويت. و فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي للدول المستوردة $lnGDP_{jt}$ فتشير النتائج إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 1% ما بين الناتج المحلي الإجمالي للدول المستوردة و صادرات الدول العربية من عصائر الفواكه و البسكويت، و هذا يفسر بأنه كلما زادت دخول سكان الدول المستوردة أدى ذلك إلى زيادة وارداتهم من الدول العربية من عصائر الفواكه و البسكويت ؛

و تبين النتائج الخاصة بالمسافة $ln\ dist_{ij}$ أنه كلما زادت المسافة بين الدول العربية و الدول المستوردة أدى ذلك إلى إنخفاض قيمة الصادرات من عصائر الفواكه و البسكويت، حيث كان معامل المسافة سالبا و ذو دلالة احصائية عند مستوى 1% في كلا النموذجين ؛

أما بالنسبة لمتغير البلد المستورد غير ساحلي $landlocked_i$ فكان أثره سلبي ذو دلالة احصائية عند مستوى 1% على صادرات البسكويت، و ايجابي ذو دلالة احصائية عند مستوى 5% على الصادرات من عصائر الفواكه. أما المتغير المعبر عن البلدين إن كان لهما نفس المستعمر $colony_{ij}$ فكان له تأثير ايجابي و ذو دلالة احصائية 1% على الصادرات من عصائر الفواكه، و سلبي من دون وجود دلالة احصائية على صادرات البسكويت ؛

و فيما يخص متغير الحدود المشتركة $contig_{ij}$ فكان تأثيره إيجابيا على الصادرات من البسكويت والصادرات من عصائر الفواكه و ذلك عند مستوى دلالة 1% و 5% على التوالي، و كان لمتغير اللغة المشتركة $comlang_{ij}$ تأثيرا ايجابيا أيضا على الصادرات من البسكويت عند مستوى 1%، و على الصادرات من عصائر الفواكه لكن من دون وجود دلالة احصائية.

[1] - *Jongwanich, J., **The impact of food safety standards on processed food exports from developing countries**. Food Policy, 34(5), 2009,p p 447–457.*

رابعا : النتائج الخاصة بصادرات المنتجات الحيوانية المصنعة :

لمعرفة أثر أساليب الصحة و الصحة النباتية على صادرات الدول العربية من المنتجات النباتية المصنعة، سنقوم أولا بإجراء تحليل وصفي لعدد أساليب الصحة و الصحة النباتية المطبقة على صادرات الدول العربية من اللحوم المصنعة و الأسماك و الرخويات المصنعة، ثم القيام بتقدير ذلك الأثر عن طريق استخدام نماذج جاذبية التجارة.

1- تحليل وصفي لعدد أساليب الصحة و الصحة النباتية :

يلاحظ من الشكل رقم (4-17) بأن عدد الدول المطبقة لأساليب الصحة و الصحة النباتية على صادرات اللحوم المصنعة هو 39 دولة بمجموع 441 أسلوبا، في مقدمتها كندا "*CAN*" بـ 226 أسلوب. أما بالنسبة للدول العربية فيلاحظ أن السعودية "*SAU*" تعتمد على 22 أسلوبا، تليها البحرين "*BHR*" بـ 14 أسلوب، ثم قطر"*QAT*" بـ 12 أسلوبا، و الإمارات "*ARE*" و عمان "*OMN*" و الكويت "*KWT*" بـ 9 أساليب، و في الأخير جاءت مصر "*EGY*" بأسلوبين و تونس"*TUN*" باعتمادها على أسلوب واحد فقط ؛

أما بالنسبة لعدد أساليب الصحة و الصحة النباتية المطبقة على صادرات الأسماك و الرخويات المصنعة فيلاحظ بأن عدد الدول المطبقة هو 51 دولة بمجموع 485 أسلوبا، تتصدرها كندا "*CAN*" بـ 226 أسلوبا. و فيما يخص الدول العربية فيلاحظ أن السعودية "*SAU*" تعتمد على 22 أسلوبا، ثم البحرين "*BHR*" و قطر "*QAT*" بـ 14 و 12 أسلوبا على التوالي. و تأتي كل من مصر "*EGY*" و تونس"*TUN*" في مؤخرة ترتيب الدول العربية من حيث تطبيق تلك الأساليب باعتمادهما على أسلوبين و أسلوب واحد فقط تواليا.

الشكل رقم (4-16) : عدد أساليب الصحة و الصحة النباتية المطبقة على صادرات اللحوم المصنعة و صادرات الأسماك و الرخويات المصنعة خلال الفترة 2010 -2021

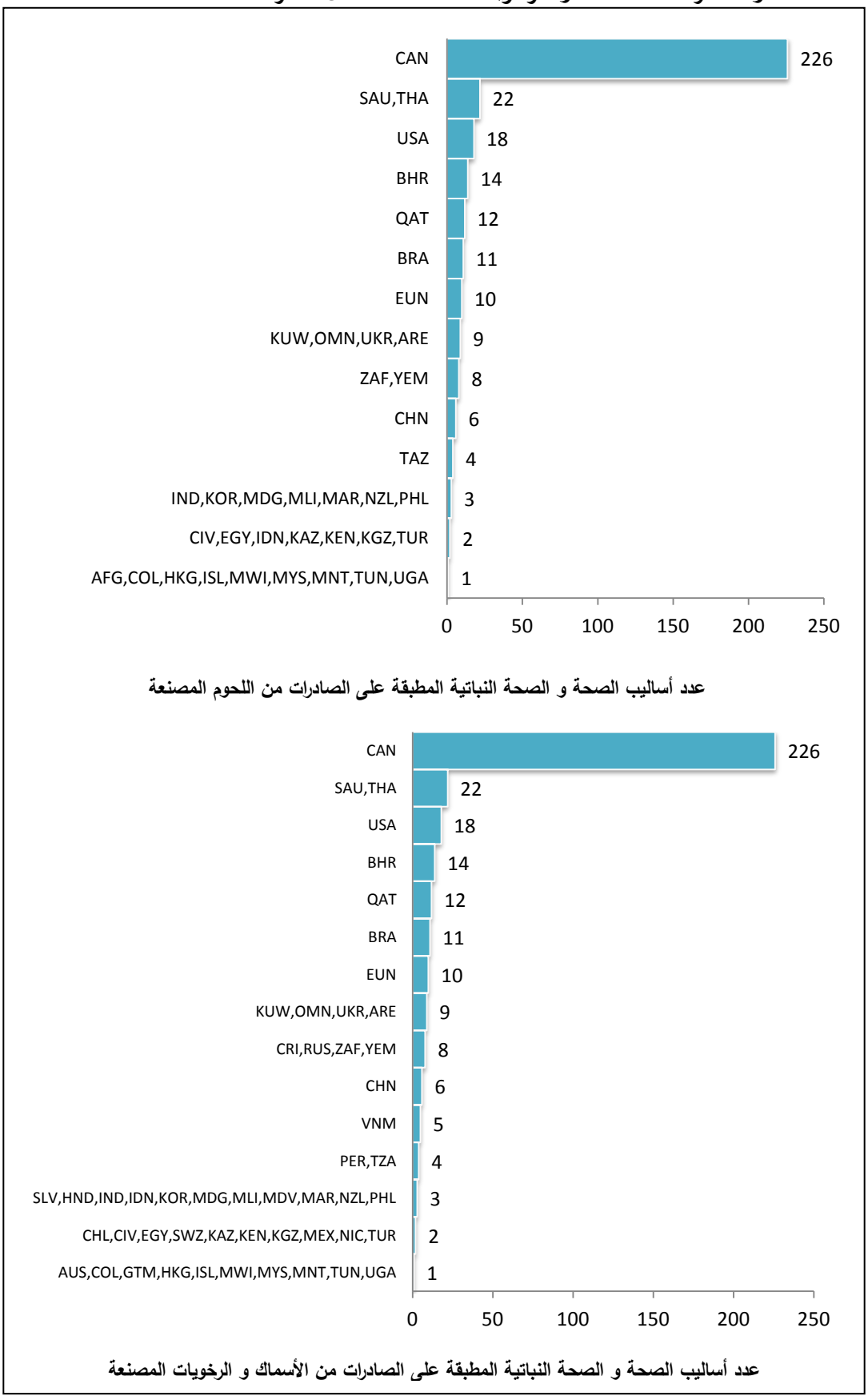

المصدر : تم إعداده بالاعتماد على قاعدة بيانات المنظمة العالمية للتجارة، 2022 ؛

2- نتائج تقدير نماذج جاذبية التجارة :

يبين الجدول رقم (4-4) نتائج تقدير نماذج جاذبية التجارة لكل من صادرات الدول العربية من اللحوم المصنعة و صادراتها من مصنوعات الأسماك و الرخويات، و التي يمكننا من خلالها معرفة أثر أساليب الصحة و الصحة النباتية المطبقة من طرف الدول المستوردة على صادرات الدول العربية من المنتجين محل الدراسة.

الجدول رقم (4-4): نتائج تقدير نماذج جاذبية التجارة لصادرات اللحوم المصنعة و صادرات الأسماك و الرخويات المصنعة

VARIABLES	النموذج (2) مصنوعات الأسماك و الرخويات	النموذج (1) اللحوم المصنعة
SPS_{it}	**-0.282****	**-0.366***
	(0.128)	(0.214)
$lnGDP_{it}$	1.464**	-0.979**
	(0.709)	(0.468)
$lnGDP_{jt}$	0.487***	-0.00425
	(0.0329)	(0.361)
$ln\ dist_{ij}$	-1.182***	-1.133***
	(0.0763)	(0.130)
$landlocked_i$	-0.909***	-5.501***
	(0.148)	(1.913)
$colony_{ij}$	-0.793	-2.349
	(0.509)	(1.734)
$contig_{ij}$	0.293	0.625**
	(0.234)	(0.289)
$comlang_{ij}$	1.242***	1.116***
	(0.123)	(0.393)
Constant	40.31	67.35
	(57.71)	(76.61)
Observations	3,269	1,734
R-squared	0.314	0.650
F test	54.94***	21.28***

ذات دلالة احصائية عند مستوى 1% ***، 5% ** و 10% * على التوالي (قيم الأخطاء المعيارية ما بين قوسين)

المصدر : تم إعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Stata SE.10

يتبين من جدول التقدير رقم (4-4) أن النموذج (1) الخاص بتقدير صادرات الدول العربية من اللحوم المصنعة ذو دلالة إحصائية عند مستوى 1 % مثلما يشير إلى ذلك إختبار فيشر F ، و كذلك الحال بالنسبة للنموذج (2) الخاص بتقدير صادرات مصنوعات الأسماك و الرخويات الذي كان معنويا عند مستوى 1% ؛

بالنسبة لقيمة معامل التحديد R^2 الخاص بالنموذج (1) فقد كانت مرتفعة 65% ، مما يدل على أن 65 % من صادرات الدول العربية من اللحوم المصنعة يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج. أما قيمة معامل تحديد النموذج (2) الخاص بصادرات الأسماك و الرخويات فكانت أقل و في حدود

31,4%، و هذا يعني أن 31,4% من صادرات الأسماك و الرخويات يتم تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة التي تم إدراجها في نموذج التقدير ؛

و يتضح من خلال نتائج تقدير صادرات اللحوم المصنعة الواردة في العمود الأول من الجدول (4-4) أن معامل المتغير المعبر عن أساليب الصحة و الصحة النباتية SPS_{it} كان سالبا و ذو دلالة احصائية عند مستوى 10%، و هذا يدل على أن صادرات اللحوم المصنعة تأثرت سلبا بأساليب الصحة و الصحة النباتية. بالنسبة لنتائج تقدير صادرات الأسماك و الرخويات المصنعة فتبين النتائج الواردة في العمود الثاني من الجدول (4-4) أن معامل المتغير المعبر عن أساليب الصحة و الصحة النباتية SPS_{it} كان سالبا و ذو دلالة احصائية عند مستوى 5% ، و هذا يشير إلى أن أساليب الصحة و الصحة النباتية قد أثرت سلبا على صادرات الدول العربية من الأسماك و الرخويات المصنعة ؛

انطلاقا من هذه النتيجة، يمكن القول أن أساليب الصحة و الصحة النباتية قد أثرت سلبا على صادرات الدول العربية من اللحوم المصنعة و الأسماك و الرخويات المصنعة، مما يؤكد **صحة الفرضية الرابعة لهذه الدراسة بوجود أثر سلبي لأساليب الصحة و الصحة النباتية على صادرات الدول العربية من المنتجات الحيوانية المصنعة**، و هذا ما يجعل نتائج هذه الدراسة تتوافق مع النتائج المتوصل إليها في دراسة **Jongwanich** سنة 2009[1] و دراسة ***Santeramo & Lamonaca*** سنة 2022[2] التي بينت وجود تأثير سلبي لأساليب الصحة و الصحة النباتية على صادرات الدول النامية من المنتجات الحيوانية المصنعة باتجاه الدول المتقدمة ؛

أما بالنسبة لبقية المتغيرات المستقلة المفسرة لنماذج الدراسة، فيلاحظ بأن الناتج المحلي الإجمالي $lnGDP_{it}$ للدول المصدرة كان ذو دلالة احصائية عند مستوى 5%، و كان تأثيره سلبيا على صادرات الدول العربية من اللحوم المصنعة و ايجابيا على صادراتها من الأسماك و الرخويات المصنعة، و هذا يفسر بأنه كلما إزدادت دخول سكان الدول المصدرة أدى ذلك إلى نقص صادرات الدول العربية من اللحوم المصنعة و ارتفاعها بالنسبة لمنتوج الأسماك و الرخويات المصنعة. و فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي للدول المستوردة $lnGDP_{jt}$ فتشير النتائج إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 1% ما بين الناتج المحلي الإجمالي للدول المستوردة و صادرات الدول العربية من الأسماك $lnGDP_{jt}$ و الرخويات المصنعة، و هذا يفسر بأنه كلما إزدادت دخول سكان الدول المستوردة أدى ذلك إلى إزدياد إستيرادهم لمنتجات الدول العربيةمن الأسماك و الرخويات المصنعة ؛

و قد جاءت النتائج الخاصة بالمسافة $ln\ dist_{ij}$ تتماشى مع أدبيات نموذج جاذبية التجارة، فكلما زادت المسافة بين الدول العربية المصدرة و الدول المستوردة أدى ذلك إلى إنخفاض قيمة الصادرات من اللحوم المصنعة و الأسماك و الرخويات المصنعة، حيث كان معامل المسافة سالبا و ذو دلالة احصائية عند مستوى 1% ؛

[1] - *Jongwanich, J. **,op.cit**.,p p 447–457.*
[2] - *Santeramo, F. G., & Lamonaca, E.. **,op.cit**., pp 1–37.*

أما بالنسبة لبقية المتغيرات فكانت نتائجها مختلفة، حيث كان لمتغير البلد المستورد غير ساحلي $landlocked_i$ أثر سلبي ذو دلالة احصائية عند مستوى 1% على الصادرات من اللحوم المصنعة و الأسماك و الرخويات المصنعة، أما متغير الحدود المشتركة $contig_{ij}$ فكان له تأثير إيجابي فقط بالنسبة لصادرات اللحوم المصنعة عند مستوى دلالة 5% ، و كان لمتغير اللغة الشتركة $comlang_{ij}$ تأثير ايجابي أيضا على الصادرات من اللحوم المصنعة و الأسماك و الرخويات المصنعة عند مستوى 1% ؛

و على العموم، تقدم نتائج دراستنا الحالية دليلا اضافيا على وجود تأثير مزدوج لأساليب الصحة و الصحة النباتية *SPS* على الصادرات الغذائية للدول، و ذلك على غرار ما توصلت إليه الدراسات السابقة كدراسة ***Crivelli & Gröschl*** سنة 2016[1] و دراسة ***Santeramo & Lamonaca*** سنة 2022[2]، حيث كان تأثيرها موجبا على عينة الصادرات من الانتاج النباتي ، في حين أن تأثيرها على عينة الصادرات من الإنتاج الحيواني، المنتجات النباتية المصنعة و المنتجات الحيوانية المصنعة كان سالبا.

[1]- *Crivelli, P., & Gröschl, J.. **The impact of sanitary and phytosanitary measures on market entry and trade flows**. The World Economy, 39(3), 2016 pp 444–473.*
[2] - *Santeramo, F. G., & Lamonaca, E.. ,**op.cit.,** pp 1–37.*

خلاصة الفصل:

لقد تم التطرق خلال هذا الفصل إلى دراسة قياسية لأثر أساليب الصحة و الصحة النباتية على الصادرات الغذائية للدول العربية و التي تم تحديد عينتها من خلال إجراء عرض و صفي للامكانيات الغذائية للدول العربية وصادراتها من الانتاج النباتي، الحيواني، المنتجات النباتية المصنعة و المنتجات الحيوانية المصنعة، و شملت الدراسة القياسية الفترة الممتدة ما بين 2010 إلى غاية 2021، و ذلك بالاستعانة بنموذج جاذبية التجارة؛

و تبين نتائج الدراسة أن لأساليب الصحة و الصحة النباتية تأثير مزدوج على الصادرات الغذائية للدول العربية، حيث كان تأثيرها موجبا على عينة الصادرات من الانتاج النباتي ، في حين أن تأثيرها على عينة الصادرات من الإنتاج الحيواني، المنتجات النباتية المصنعة و المنتجات الحيوانية المصنعة كان سالبا. و عليه فإن الدراسة الحالية تقدم دليلا إضافيا حول وجود تأثير مزدوج لأساليب الصحة و الصحة النباتية *SPS* على الصادرات الغذائية للدول؛

و على ضوء هذه النتائج يمكن الاستنتاج بأن الصادرات العربية من الانتاج النباتي تمكنت من تجاوز تحديات أساليب الصحة و الصحة النباتية ما ساهم في زيادة صادراتها، إلا أن الدول العربية لا تزال تفتقر للامكانيات المؤسساتية التي تسمح بالاطلاع على الأساليب المتنوعة و المتجددة لتلك الأساليب و إعطاء التوجيهات لاخضاع صادراتها من الإنتاج الحيواني، المنتجات النباتية المصنعة و المنتجات الحيوانية المصنعة لتلك الأساليب.

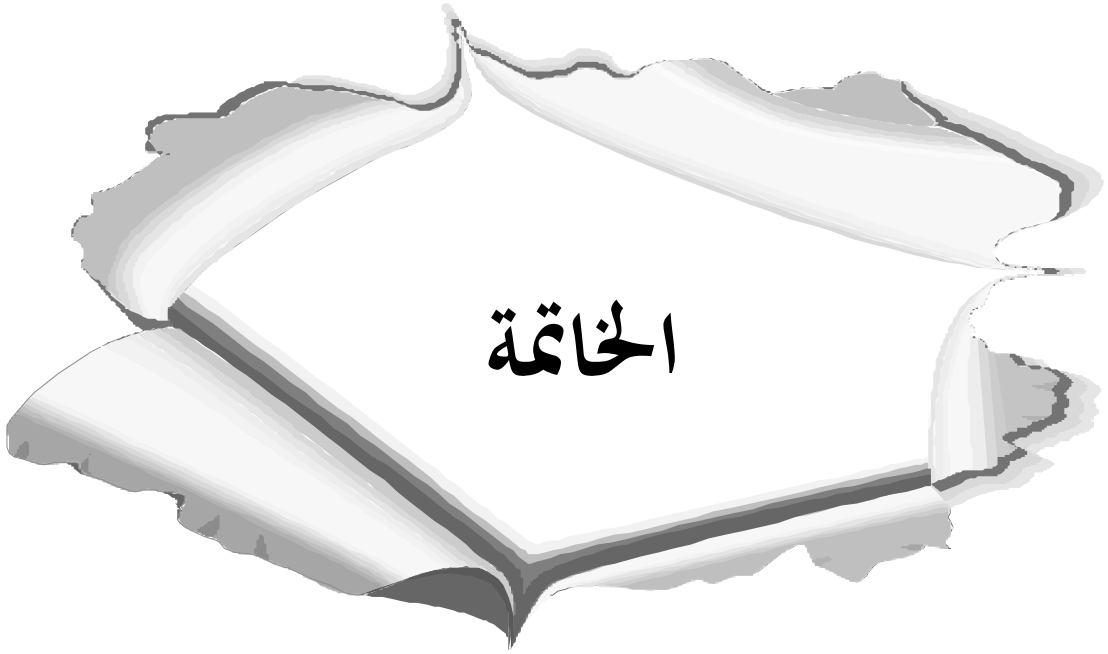

الخاتمة

تشهد الساحة التجارية الدولية تغيرات وتطورات مستمرة، ويظهر ذلك جليا في تنوع وتجدد أدوات السياسات التجارية، التي تحدد مدى اعتماد الدول على سياسات حرية التجارة أو حمايتها، وذلك بناء على مدى تطبيقها أو عدم تطبيقها لتلك الأدوات، وتعتبر الأساليب التقنية من أحدث أدوات السياسات التجارية ويندرج ضمنها كل من أساليب الصحة والصحة النباتية، الحواجز التقنية أمام التجارة، والتفتيش قبل الشحن وغيرها من الشكليات؛

وتعد أساليب الصحة والصحة النباتية من أهم الأساليب التي تشكل تحديا بارزا لصادرات الدول في عصرنا الراهن، ويعود ذلك لبروز العديد من المتغيرات على الساحة العالمية ولعل أبرزها مؤخرا المخاوف التي نشأت من كوفيد -19، فلم يعد بالإمكان التغافل عنها بل يجب السير قدما في الاحاطة بكل ما يتعلق بها حتى تتمكن الصادرات الغذائية للدول العربية من الولوج إلى مختلف الأسواق العالمية؛

وباعتبار أن لأساليب الصحة والصحة النباتية تأثيرا اقتصاديا على التجارة الدولية في السلع، من خلال تغيير الكميات المتاجر بها أو أسعارها أو تغيير الكميات والأسعار معا، فقد سارعت المنظمة العالمية للتجارة ضمن فريق عمل يضم العديد من المنظمات الدولية في إطار عمل مشترك قام به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو ما يعرف بالأونكتاد، إلى ضبط مختلف تصنيفات أساليب الصحة والصحة النباتية مع استثناء الأساليب التي تهدف إلى حماية البيئة أو مصالح المستهلك أو الرفق بالحيوان؛

وبحجية تفادي تطبيقها بطريقة تمييزية تعسفية أو غير مبررة أو كتقييد على التجارة الدولية، وفي خلال جولة الأوروجواي الممتدة ما بين 1985-1994 للمنظمة العالمية للتجارة، تم التبني الرسمي والصريح لاتفاقية أساليب الصحة والصحة النباتية، ما أكسب تلك الأساليب صفة الإلزامية لجميع أعضاء المنظمة؛

وقد شملت اتفاقية الصحة والصحة النباتية للمنظمة العالمية للتجارة العديد من الموضوعات التي تعنى بأساليب تضمن سلامة المواد الغذائية وصحة الحيوان والحفاظ على النباتات في إطار المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، شريطة أن تؤسس تلك الأساليب على تحليل وتقييم المعطيات بطريقة علمية تتسم بالموضوعية والوضوح، وإلزامهم بنهج التناسق والشفافية في اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد المستوى المناسب للحماية الصحية، وأن لا يتم تطبيقها بالشكل الذي يترتب عليه عوائق غير ضرورية أمام التجارة؛

وضمن مجال التناسق والشفافية تقوم الدول الأعضاء باعتماد أساليب الصحة والصحة النباتية الخاصة بهم بناء على المعايير، المبادئ التوجيهية أو التوصيات الدولية المعنية بصحة المنتجات الغذائية، إلا أن الاتفاقية تجيز للدول الأعضاء أن يطبقوا أساليب الصحة والصحة النباتية التي من شأنها أن تؤدي إلى مستويات أعلى مقارنة مع الأساليب الدولية ذات الصلة ، بحجية توفر مبرر علمي، ما يفتح الباب على مصراعيه لاعتماد أساليب صحية قد تفوق إمكانيات استجابة الدول المصدرة لها؛

تسعى الدول العربية إلى مواكبة التطورات والمستجدات العالمية التي تخص أساليب الصحة والصحة النباتية، ما دفع أغلبيتها إلى الانضمام إلى المنظمات الدولية المعنية بصحة المنتجات الغذائية لاسيما هيئة الدستور الغذائي، المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية والمنظمات الدولية والإقليمية العاملة في إطار المنظمة الدولية لاتفاقية وقاية النبات، كما وقامت بإنشاء هيئات تقييس إقليمية عربية تتعلق بأساليب الصحة والصحة النباتية والمتمثلة في كل من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والتي تعد أحد مؤسسات العمل العربي المشترك ضمن الجامعة العربية، وهيئة المواصفات والمقاييس لدول الخليج العربي؛

إن انضمام ثلاثة عشرة دولة عربية إلى المنظمة العالمية للتجارة وسعي البقية إلى الانضمام ساهم في تكوين بنية مؤسساتية تعنى بأساليب الصحة والصحة النباتية، حيث قامت العديد من الدول العربية بإنشاء مؤسسات وهيئات تابعة لمختلف وزاراتها ذات الصلة بالتجارة الدولية بغرض الاطلاع ومواكبة أساليب الصحة العالمية، كما تم سن العديد من القوانين التي تسمح لها بتسيير المتطلبات الصحية للمنتجات الغذائية سواء في مجال التصدير أو الاستيراد؛

وتمتلك العديد من الدول العربية امكانيات إنتاجية غذائية عديدة، ما انعكس على صادراتها الغذائية ، والتي تم تقسيمها إلى أربعة أصناف أساسية والمتمثلة في كل من صادرات الانتاج النباتي، صادرات الانتاج الحيواني، صادرات المنتجات النباتية المصنعة وصادرات المنتجات الحيوانية المصنعة، وكل صنف منها يضم العديد من المنتجات ولكن بنسب تصدير متفاوتة؛

وقصد التعرف على مدى تأثير أساليب الصحة والصحة النباتية على الصادرات الغذائية للدول العربية، وحتى لا يكون إختيار عينة الدراسة بشكل عشوائي، تم تحديد المنتجين الأكثر تصديرا لكل صنف من الأصناف الأربعة للصادرات الغذائية العربية مع تحديد الدول العربية التي تقوم بتصدير تلك المنتجات؛

وقد تم إجراء دراسة قياسية بالاعتماد على نموذج جاذبية التجارة الذي يسمح بقياس أثر أساليب الصحة والصحة النباتية المفروضة على عينة الصادرات الغذائية العربية المختارة، خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2021، مع ابراز عدد الأساليب الصحية المعتمدة من طرف الدول المصدر إليها . وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة القياسية إلى مجموعة من النتائج، وبناء عليها تم تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات؛

من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- ☑ تأكيد صحة الفرضية الأولى لهذه الدراسة وهذا يدل على أن النظريات الاقتصادية قد ساهمت في تفسير سياسات التجارة الدولية وأساب قيام التجارة والتبادل الدولي من خلال الأفكار الاقتصادية التي نادت بها كل من المذاهب الفكرية سواء التقليدية منها أو الحديثة؛
- ☑ تأكيد صحة الفرضية الثانية للدراسة مما يعني أن أساليب الصحة والصحة النباتية تعد من بين السياسات التجارية التي تستخدمها الدول من أجل ضمان سلامة الأغذية في التجارة الدولية، وقد تم اعتمادها كأحد الاتفاقيات المنشأة للمنظمة العالمية للتجارة في سنة 1995؛

- ☑ تأكيد صحة الفرضية الثالثة لهذه الدراسة مما يدل على أن الدول العربية قد قامت بسن قوانين وانشاء هيئات تُعنى بالصحة والصحة النباتية من أجل ضمان سلامة منتجاتها الغذائية الموجهة للتصدير ، ومواكبة الاتفاقيات ومتطلبات المنظمات الدولية التي تعنى بضبط المعايير والأساليب الصحية للمنتجات الغذائية؛
- ☑ رفض الفرضية الرابعة لهذه الدراسة بالنسبة للصادرات من الإنتاج النباتي، وتأكيد صحتها بالنسبة للصادرات من الإنتاج الحيواني، المنتجات النباتية/الحيوانية المصنعة؛
- ☑ إن رفض الفرضية الرابعة بالنسبة للصادرات من الإنتاج النباتي يعني أن **لأساليب الصحة والصحة النباتية تأثيرا ايجابيا على صادرات الدول العربية من الإنتاج النباتي**، ويعود ذلك لكون المعامل المتغير المعبر عن أساليب الصحة والصحة النباتية ***SPS*** كان موجبا بالنسبة لصادرات كل من البرتقال بدلالة إحصائية عند مستوى 5% وكذلك الحال بالنسبة لصادرات الطماطم الطازجة ولكن من دون وجود دلالة احصائية .
- ☑ يقودنا رفض الفرضية الرابعة بالنسبة للصادرات من الإنتاج النباتي إلى استنتاج اقتصادي مفاده بأن الكميات المصدرة من البرتقال والطماطم الطازجة تزداد بازدياد أساليب الصحة والصحة النباتية، ويمكن إرجاع ذلك لتمكن المؤسسات العربية الموكلة لها الاحاطة بتلك الأساليب من مجارات متطلباتها ما أكسب منتجاتها ميزة تنافسية في أسواق الدول المصدرة إليها .
- ☑ تأكيد صحة الفرضية الرابعة بالنسبة للصادرات من الإنتاج الحيواني مما يدل على أن **لأساليب الصحة والصحة النباتية تأثيرا سلبيا على صادرات الدول العربية من الإنتاج الحيواني** ، ويرجع ذلك لكون المعامل التقديري المعبر عن أساليب الصحة والصحة النباتية ***SPS*** سالبة وذات دلالة احصائية عند مستوى 10% بالنسبة لنموذج الجاذبية الخاص الصادرات من الألبان ومشتقاتها، وسالبة من دون وجود دلالة احصائية لنموذج الجاذبية للصادرات من الأسماك والرخويات .

☑ تأكيد صحة الفرضية الرابعة بالنسبة للصادرات من المنتجات النباتية المصنعة وهذا يعني أن **لأساليب الصحة والصحة النباتية تأثيرا سلبيا على صادرات الدول العربية من المنتجات النباتية المصنعة** ، حيث كانت المعاملات التقديرية المعبرة عن أساليب الصحة والصحة النباتية ***SPS*** سالبة وذات دلالة احصائية عند مستوى 1% بالنسبة لكل من الصادرات العربية لعصائر الفواكه والبسكويت .

☑ تأكيد صحة الفرضية الرابعة بالنسبة للصادرات من المنتجات الحيوانية المصنعة مما يدل على أن **لأساليب الصحة والصحة النباتية تأثيرا سلبيا على صادرات الدول العربية من المنتجات الحيوانية المصنعة** ، حيث أوضحت نتائج تقدير الصادرات العربية من اللحوم المصنعة أن معامل المتغير المعبر عن أساليب الصحة والصحة النباتية ***SPS*** كان سالبا وذودلالة احصائية عند مستوى 10%، وسالب بدلالة احصائية عند مستوى 5% بالنسبة لصادرات العربية من الأسماك والرخويات المصنعة

☑ إن وجود تأثير سلبي لأساليب الصحة والصحة النباتية على الصادرات من الإنتاج النباتي والمنتجات النباتية/ الحيوانية المصنعة يذهب بنا إلى تفسير إقتصادي مفاده بأن الصادرات العربية لكل من الانتاج الحيواني،

المنتجات النباتية/ الحيوانية المصنعة لم تتمكن من تلبية متطلبات أساليب الصحة والصحة النباتية في الأسواق المصدر إليها ما أدى إلى انخفاض كمياتها أو إرتفاع أسعارها مع تزايد أعداد تلك الأساليب .

☑ تقدم الدراسة الحالية دليلا إضافيا على وجود تأثير مزدوج لأساليب الصحة والصحة النباتية ***SPS*** على الصادرات الغذائية للدول، وذلك على غرار ما توصلت إليه الدراسات السابقة. وهذا يعني أن أساليب الصحة والصحة النباتية يمكن أن تكون عاملا محفزا أو عاملا معرقلا للتجارة بين الدول؛

وكاستنتاج عام لهذا البحث يمكن القول بأن أساليب الصحة والصحة النباتية المطبقة من طرف الدول المصدر إليها لها تأثير مزدوج على الصادرات العربية من المنتجات الغذائية، حيث أن تأثير تلك الأساليب كان موجبا فقط بالنسبة للصادرات من الانتاج النباتي وهذا ما يعد عاملا محفزا لزيادة الصادرات العربية من الإنتاج النباتي لاستيفائها متطلبات الصحة والصحة النباتية المطبقة على هذا النوع من الصادرات. وعلى العكس من ذلك، كان تأثير أساليب الصحة والصحة النباتية سالبا بالنسبة لبقية أنواع الصادرات الغذائية العربية وهذا ما يعد عاملا معرقلا للصادرات العربية، مما يدل على أن الدول العربية لم تتمكن من استيفاء متطلبات الصحة والصحة النباتية لهذه المنتجات. انطلاقا مما سبق، فإن محاولة الدول العربية تلبية المتطلبات الصحية لصادراتها الغذائية من الانتاج الحيواني، المنتجات النباتية المصنعة والمنتجات الحيوانية المصنعة يؤدي إلى ارتفاع أسعارها مما يؤثر سلبا على الكميات المصدرة نتيجة زيادة تكاليف التجارة المتمثلة أساسا في تكاليف مواءمة ومطابقة المنتجات الغذائية العربية مع المتطلبات المختلفة لأساليب الصحة والصحة النباتية المفروضة من طرف الدول المصدر إليها، وفي حالة عدم تمكنها من تلبية تلك المتطلبات فقد يؤدي ذلك إلى حظر استيرادها نهائيا في أسواق الدول المتشددة في تطبيق أساليب الصحة والصحة النباتية؛

وباعتبار أن أساليب الصحة والصحة النباتية وضعت لتبقى، ومع وجود تزايد في أعدادها وعدم وجود أي مؤشرات لمعاملة تفضيلية لأي دولة، فالمهم في اعتمادها هو توفير الحماية الصحية لمستهلكي الدول المصدر إليها، وبناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج تشير إلى وجود أثر ايجابي وسلبي لتلك الأساليب على صادراتها الغذائية، فعلى الدول العربية استغلال نقاط قوتها والتغلب على نقاط ضعفها حتى تبرز ككاسبة وليس خاسرة ضمن هذه التحديات، ولهذا الغرض يمكن تقديم بعض الاقتراحات لصناع السياسات التجارية العربية :

- ✓ العمل على تطوير وتحسين سلامة مختلف منتجاتها الغذائية؛
- ✓ تدعيم تشريعاتها القانونية المتعلقة بالصحة والصحة النباتية حتى تتوافق وتحديات العالمية المتجددة؛
- ✓ تكوين أطر بشرية قادرة على الإلمام بالمتطلبات الصحية للمنتجات الغذائية في مختلف أسواق المصدر إليها؛
- ✓ العمل على تطوير البنية المؤسساتية من مؤسسات حكومية ومخابر وموانئ مختصة بتكييف المنتجات الغذائية العربية للمتطلبات الصحية؛
- ✓ تكثيف الجهود للتنسيق بين القطاع العام والخاص حتى يتمكن هذا الأخير من توفير الشروط الصحية لمختلف منتجاته الغذائية؛

- ✓ تفعيل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين المكلفة بإعداد المواصفات القياسية العربية ما سيسمح بزيادة التدفقات التجارية البينية العربية ومواجهة التحديات الدولية؛
- ✓ إنشاء مؤسسات اقليمية مختصة بالمواءمة الصحية للمنتجات الغذائية العربية كما هو الحال بالنسبة لهيئة المواصفات والمقاييس لدول الخليج العربي ، كإنشاء هيئة خاصة بدول المغرب العربي؛
- ✓ على الدول العربية التي لا تزال غير منضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة السعي قدما للانضمام لأن ذلك سيوفر لها الإحاطة بمختلف المتطلبات الصحية في أسواق الدول الأعضاء في المنظمة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1- أحمد الكواز، **التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي**، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت،العدد 73، 2008 .

2- جون كينث، ترجمة : أحمد فؤاد بلبع، **تاريخ الفكر الاقتصادي : الماضي صورة الحاضر**، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأداب ، عالم المعرفة ، مدينة الكويت، 2000 .

3- حسام علي داود و آخرون، **إقتصاديات التجارة الخارجية، دار** المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2002 .

4- حسين عمر ، **موسوعة الفكر الاقتصادي** ، الجزء الأول، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 1994 .

5- خالد عبد الحميد، **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار النور للطباعة ، القاهرة ،2013 .

6- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي : **نظرة عامة علة بعض القضايا**، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت، 1998 .

7- سيد محمد أحمد السريتي ، **اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية و التطبيق**، مؤسسة رؤية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى ، 2011 .

8- سامي عفيفى حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية : مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية**، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005 .

9- سوزي عدلي ناشد، **إتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة TBT : تقييد أم تحرير للتجارة الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010 .

10- شقيري نوري موسى و آخرون، **التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2015 .

11- طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، ط 1، المكتبة العصرية للنشر و التوريع، المنصورة، مصر،2010 .

12- عادل أحمد حشيش ، **تاريخ الفكر الاقتصادي** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1974

13- علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي : نظريات و سياسات**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، ط 2، عمان، 2010 .

14- مجدي محمود شهاب، **الإقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007 .

15- محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010 .

16- محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي** ، الجزء 1، جامعة الاسكندرية، الاسكندرية، 1993 .

17- محمود يونس و آخرون، **التجارة الدولية و التكتلات الإقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015 .

18- محمد محمود أبو العلى، **النصوص الكاملة للاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (الجات) و القرارات المصدرة لها في مصر**، دار الجميل، مصر، 2014 .

19- يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010 .

المجلات العلمية و الدوريات:

20- سالم اللوزي، **الدليل الاسترشادي لإجراءات الصحة و الصحة النباتية في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 2003 .

21- مرفت محمد عبد الوهاب، **أثر المتطلبات الفنية و الصحية على نفاذ الصادرات الغذائية المصرية إلى دول الإتحاد الأوربي**، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية، المجلد 32- العدد 2، 2018 .

22- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون، الشؤون الاقتصادية والتنموية**، قطاع الشؤون الاقتصادية ، إدارة منظمة التجارة العالمية، الأمانة العامة، الرياض ، 2017 .

23- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الدليل الاسترشادي لاجراءات الصحة و الصحة النباتية في الوطن العربي** ، جامعة الدول العربية، الخرطوم، السودان، 2003.

24- المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، **الاستراتيجية العربية للتقييس و الجودة** ، جامعة الدول العربية ، 2023-2019 .

25- وليد عبد المولاه، **نموذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة**، جسر التنمية، العدد 97 ، المعهد العربي لتخطيط بالكويت، نوفمبر2010 ,

أطروحات الدكتوراه:

26- وليد عابي، **حماية البيئة و تحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة– دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف1، السنة الجامعية 2019/2018 ، 2013 .

التقارير السنوية :

27- بيان وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري الجزائرية ، **خلية الاتصال** .

http://www.minagri.dz/pdf/Divers/2018/Juin/communque_11_06_2018.pdf 13/6/2018

28- هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **اللحوم المجهزة: اللحوم المعالجة بالمحاليل الملحية و المعاملة حراريا**، اللجنة الفنية الخليجية لقطاع مواصفات المنتجات الغذائية و الزراعية ،مشروع نهائي رقم 5، سنة 2001 .

https://members.wto.org/crnattachments/2011/sps/BHR/11_2182_00_x.pdf 26/10/2022

29- هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، **التقرير السنوي 2016** .

30- الهيئة العامة للغذاء و الدواء، **قائمة الدول و مؤسساتها المصدرة للمملكة العربية السعودية** .

https://www.sfda.gov.sa/ar/food/about/administration/mangement food/Pages/EDOIFC-MeatAndImportingCountries.aspx 13/06/2018

31- الهيئة العامة للغذاء و الدواء، المملكة العربية السعودية، **الدول المحظور مؤقتا استيراد لحوم الدواجن و بيض المائدة منها**، تاريخ التحديث 2018/02/20 .

https://www.sfda.gov.sa/ar/food/circulations/restraiction/Documents/D-Poultry-meat.pdf 13/06/2018

32- الهيئة العامة للغذاء و الدواء، المملكة العربية السعودية، **الدول المحظور مؤقتا استيراد لحوم الأبقار و الأغنام منها**، تاريخ التحديث 2018/02/20 .

https://www.sfda.gov.sa/ar/food/circulations/restraiction/Documents/D-BeefSheep-meat.pdf 13/06/2018

الجرائد الرسمية و القوانين:

33- الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون رقم 87-17، **يتعلق بحماية الصحة النباتية**، مؤرخ في 01 غشت 1987

34- الجريدة الرسمية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 04-319، **يحدد مبادىء إعداد تدابير الصحة و الصحة النباتية و اعتمادها و تنفيذها**، مؤرخ في 7 أكتوبر 2004 .

35- الجريدة الرسمية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 20-129 ، **يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية** ، مؤرخ في 21 مايو 2020 .

36- الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون رقم 88-08، **يتعلق بنشاطات الطب البطري و حماية الصحة الحيوانية** ، مؤرخ في 26 يناير 1988 .

37- الجريدة الرسمية اللبنانية، قانون رقم 778، **المتعلق بالحجر النباتي و الصحة النباتية**، اصدار بتاريخ 28 نوفمبر 2006 .

38- قانون عدد 24 لسنة 1999، مؤرخ في 09 مارس 1999، **يتعلق بالمراقبة الصحية البيطرية عند التوريد و التصدير**، تونس .

http://www.legislation.tn/sites/default/files/fraction-journal-officiel/1999/1999A/021/TA1999241.pdf 20/07/2020

39- قانون عدد 72 لسنة 1992، مؤرخ في 03 أوت 1992، يتعلق بالتشريع الخاص بحماية النباتات، تونس .

http://www.legislation.tn/sites/default/files/journal-officiel/1992/1992A/Ja05192.pdf 20/07/2020

40- قرار من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري **يتعلق بضبط قائمة المخابر المؤهلة لإجراء التحاليل والفحوصات في إطار المراقبة الصحية البيطرية عند التوريد والتصدير**، تونس، 19 أكتوبر 2018 .

41- قرار وزاري **بشأن تنظيم استيراد عوائل النباتات من الدول التي سجلت بها إصابات لحشرة الحشد الخريفية**، وزارة التغيير المناخي و البيئة ، الإمارات العربية المتحدة، 2018 .

https://members.wto.org/crnattachments/2018/SPS/ARE/18_2337_00_x.pdf 22/06/2018

42- وزارة التغير المناخي و البيئة للإمارات ، قرار وزاري رقم 464 لسنة 2016 المعدل لبعض أحكام القرار الوزاري رقم 799 ، في **شأن تسجيل و استيراد المبيدات**، 2015 .

https://docs.wto.org/Dol2FE/Pages/FE_Search/ExportFile.aspx?id=244997&filename=q/G/SPS/NARE142A1.pdf 04/07/2018

43- وزارة التغير المناخي و البيئة للإمارات العربية المتحدة، قرار وزاري رقم 204، **بشأن شروط تنظيم إستيراد القطط و الكلاب**، 2016 .

https://docs.wto.org/Dol2FE/Pages/FE_Search/ExportFile.aspx?id=244997&filename=q/G/SPS/NARE142A1.pdf 05/07/2018

44- وزارة التغير المناخي و البيئة للإمارات، قانون اتحادي رقم 10، بشأن سلامة الغذاء، سنة 2015 .

https://www.moccae.gov.ae/assets/download/2022/L10-15.pdf.aspx 9/10/2022

المواقع الإلكترونية:

45- المنظمة العربية للتنمية الزراعية

http://aoad.org

46- الهيئة المصرية للمواصفات و الجودة .

http://www.eos.org.eg/ar

47- الهيئة العامة للغذاء و الدواء للمملكة السعودية .

https://www.sfda.gov.sa/ar/overview

48- موقع وزارة الزراعة و الري، الإدارة العامة لوقاية النباتات، اليمن .

http://www.plant-protection-yem.org

ثانيا:قائمة المراجع باللغة الإنجليزية:

Books:

49- *Bergeijk V. ,Steven Brakman, The* ***Gravity Model in International Trade: Advances and Applications ,****Cambridge University Press ,June 2010.*

50- *Duby D.K., Mishar M., Iyer M., Mishar S.K.,* ***Business Economics****, Himalaya Publishing House, 2008 .*

51- *Ekelund Jr., Robert B., Hébert,* ***A History of Economic Theory and Method****, 4th ed, Long Grove, Illinois: Waveland Press,1997.*

52- *Epps T.,* ***International trade and health protection : a critical assessment of the WTO's SPS agreement****, Edward Elgar Publishing, Inc., USA, 2008.*

53- *Landreth H., Colander D.C.,* ***History of Economic Thought****, 4th ed., Boston: Houghton Mifflin, 2002 .*

54- *Magnusson, Lars G, "Mercantilism" ,* ***A Companion to the History of Economic*** *Thought ,Blackwell Publishing , Malden, 2003 .*

55- *Suranovic s. ,****International Trade Theory and Policy Analysis*** *,The George Washington University ,2006 .*

56- *Suranovic s. ,A* ***Moderate Compromise: Economic Policy Choice in an Era of Globalization****, Palgrave Macmillan, 2010 .*

57- *Suranovic s. ,****Policy and Theory of International Trade****., licensed under a Creative Commons by-nc-sa 3.0, 2012 .*

journals and reviews :

58- *Agence des États-Unis pour le développement international,* ***Infant-Industry Protection and Trade Liberalization in Developing Countries****, Research Report, Mai 2004 .*

59- *Jaffee, S., & Henson, S.,* ***Agro-food exports from developing countries: The challenges posed by standards****. World Bank, 2005.*

60- *Hudec R. E. ,* ***Developing Countries in the GATT/WTO Legal System*** *,Trade Policy Research Centre ,London ,1987 .*

61- *Kwok T., Intra-industry trade:* ***A Krugman-Ricardo model and data*** *,* ***Department of Economics****, Lancaster University Management School, United Kingdom, November 2012 .*

62- *Marius B.,* ***Scale Economies, Intra-industry Trade And Industry Location In The "New Trade Theory"****, Trinity Economic Paper Series, Technical Paper No. 95/4 , 1995 .*

63- *Mohammad R., K., Protectionism ,* ***Lahore School of Economics*** *· Center of Environmental Science and Policy, Pakistan, 2016 .*

64- *Salvatici L, The* ***Gravity Model in International Trade, The African Growth and Development*** *Policy Modeling Consortium , AGRODEP Technical Note TN-04, April 2013.*

65- *United Nations Conference on Trade and Development,* ***International Classification of Non-Tariff Measures****, 2012 Version, UNCTAD Nations Publication, Switzerland, 2015.*

https://unctad.org/system/files/official-document/ditctab20122_en.pdf 8/06/2018

66- *United Nations Conference on Trade and Development,* ***International Classification of Non-Tariff Measures****, 2019 Version, UNCTAD Nations Publication, Switzerland, 2019.*

https://unctad.org/system/files/official-document/ditctab2019d5_en.pdf 26/10/2022

67- *World Trade Organization,* ***The WTO Agreements Series :Sanitary and Phytosanitary Measures*** *, Centre William Rappard, Switzerland, Revised in 2010 .*

https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/agrmntseries4_sps_e.pdf 06/07/2018

68- *World Trade Organization,* ***Standards, Regulations And Covid-19 – What Actions Taken by WTO Members?,*** *WTO Secretariat's, 4 December 2020 .*
https://www.wto.org/english/tratop_e/covid19_e/standards_report_e.pdf 25/10/2022
69- *World Trade Organization,* ***International Trade Centre, United Nations, SPS & TBT notification alert system****, Keep track of product requirements in foreign markets.*
https://eping.wto.org/en/Resources?info=materials 24/10/2022
70- *World Trade Organization E-Learing ,* ***Sanitary and Phytosanitary Measures*** *, February 2014 .*
71- *World Trade Organization,* ***The WTO Agreements Series :Technical Barriers to Trade****, Centre William Rappard, Switzerland, Revised and updated in May 2014.*
https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/tbttotrade_e.pdf 21/03/2020
72- *World Trade Organization,* ***Disputes by agreement (as cited in request for consultations), Sanitary and Phytosanitary Measures (SPS)***
https://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/dispu_agreements_index_e.htm 31/10/2022
73- *World Trade Organization,* ***Committee on Sanitary and Phytosanitary Measures, Technical Assistance, Submission by Jordan****, 27 July 2000*
74- *World Trade Organization,* ***Notification Sultanate of Oman, Maximum Residue limits of Veterinary drugs in food products - animal origin****, Committee on Sanitary and Phytosanitary Measures, 2 February 2005 .*
75- *World Trade Organization,* ***Notification MAROC, Arrêté du ministre de l'agriculture et de la pêche maritime n°1490-13****, Committee on Sanitary and Phytosanitary Measures, 14 août 2013 .*
76- *World Trade Organization,* ***Notification EGYPT, Decree No 1 of 2021 on Binding technical rules of microbiological criteria for foodstuffs****, Committee on Sanitary and Phytosanitary Measures, 4 October 2021 .*
77- *World Trade Organization, Committee on Sanitary and Phytosanitary* ***Measures, Notification, United Arab Emirates, Plant products,****Document number :18-2744 , Document Symbol: G/SPS/N/ARE/142/Add.1 , 3 May 2018 .*
https://docs.wto.org/dol2fe/Pages/FE_Search/DDFDocuments/244997/q/G/SPS/NARE142A1.pdf 22/06/2018
78- *World Trade Organization E-Learing ,* ***Sanitary and Phytosanitary Measures*** *, February 2014 .*
79- *World Trade Organization,* ***Egypt - Import Prohibition on Canned Tuna with Soybean Oil - Request for Consultations by Thailand****, G / L / 392; G / SPS / GEN / 203; WT / DS205 / 1.*
https://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/cases_e/ds205_e.htm# 09/27/2000
80- *World Trade Organization,* ***United States - Measures Affecting Imports of Poultry Products*** *- Request for Consultations by the European Communities, G / SPS / GEN / 28 G / TBT / D / 14 WT / DS100 / 1 , 25/08/1977 .*
https://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/cases_e/ds100_e.htm 10/03/2020
81- *World Trade Organization,* ***United States - Certain measures concerning pangasius seafood products from Viet Nam,*** *G / L / 1212; G / SPS / GEN / 1608; WT / DS540 / 1, 22/02/2018 .*
https://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/cases_e/ds540_e.htm 11/03/2020
82- *World Trade Organization,* ***Indonesia - Measures Concerning the Importation of Bovine Meat - Request for consultations by Brazil*** *, G / AG / GEN / 130; G / L / 1145; G / LIC / D / 50; G / SPS / GEN / 1486; G / TBT / D / 49; WT / DS506 / 1, 7/4/2016*
https://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/cases_e/ds506_e.htm 14/03/2020
83- *World Trade Organization,* ***United States - COOL Identification Requirements - Consulting Request from Canada,*** *G / L / 874; G / RO / D / 6; G / SPS / GEN / 890; G / TBT / D / 33; WT / DS384 / 1, 04/12/2008.*
https://docs.wto.org/dol2fe/Pages/SS/directdoc.aspx?filename=Q:/G/SPS/GEN890.pdf 14/03/2020-
84- *World Health Organization, ,* ***WTO Agreements & Public Health: A Joint Study by the WHO and the WTO Secretariat****, 2002 .*
85- *Xiong B., Beghin J., Aflatoxin Redux:* ***Does European Aflatoxin Regulation Hurt Groundnut Exporters from Africa?*** *, Working Paper No. 11026, IOWA STATE UNIVERSITY ,Department of Economics,United State ,February 1st 2011,*

websites:

86- ***World Trade Organizatio*** *"WTO"*
https://www.wto.org
87- ***World Bank***
http://data.worldbank.org
88- ***The United Nations Conference on Trade and Development*** *"Unctad "*
http://unctad.org
89- ***CEPII*** *Databases*
http://www.cepii.fr/cepii/en/bdd_modele/bdd_modele.asp
90- ***Food and Agriculture Organization of the United Nations*** *"FAO"*
http://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius
91- **World Organisation for Animal Health**
https://www.woah.org/en/home/
92- ***The International Plant Protection Convention*** *"IPPC"*
https://www.ippc.int/en/#
93- ***Codex Alimentarius***
https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/home/en/

الملاحق

الملحق رقم (01) :قائمة بأسماء الدول و اختصاراتها وفق بيانات البنك الدولي ؛

الاختصار	اسم الدولة	الاختصار	اسم الدولة	الاختصار	اسم الدولة
GRC	*Greece*	***CMR***	*Cameroon*	***ABW***	*Aruba*
GRD	*Grenada*	***COD***	*Congo, Dem. Rep.*	***AFG***	*Afghanistan*
GRL	*Greenland*	***COG***	*Congo, Rep.*	***AGO***	*Angola*
GTM	*Guatemala*	***COL***	*Colombia*	***ALB***	*Albania*
GUM	*Guam*	***COM***	*Comoros*	***AND***	*Andorra*
GUY	*Guyana*	***CPV***	*Cabo Verde*	***ARE***	*United Arab Emirates*
HKG	*Hong Kong SAR, China*	***CRI***	*Costa Rica*	***ARG***	*Argentina*
HND	*Honduras*	***CUB***	*Cuba*	***ARM***	*Armenia*
HRV	*Croatia*	***CUW***	*Curaçao*	***ASM***	*American Samoa*
HTI	*Haiti*	***CYM***	*Cayman Islands*	***ATG***	*Antigua and Barbuda*
HUN	*Hungary*	***CYP***	*Cyprus*	***AUS***	*Australia*
IDN	*Indonesia*	***CZE***	*Czech Republic*	***AUT***	*Austria*
IND	*India*	***DEU***	*Germany*	***AZE***	*Azerbaijan*
IRL	*Ireland*	***DJI***	*Djibouti*	***BDI***	*Burundi*
IRN	*Iran, Islamic Rep.*	***DMA***	*Dominica*	***BEL***	*Belgium*
IRQ	*Iraq*	***DNK***	*Denmark*	***BEN***	*Benin*
ISL	*Iceland*	***DOM***	*Dominican Republic*	***BFA***	*Burkina Faso*
ISR	*Israel*	***DZA***	*Algeria*	***BGD***	*Bangladesh*
ITA	*Italy*	***ECU***	*Ecuador*	***BGR***	*Bulgaria*
JAM	*Jamaica*	***EGY***	*Egypt, Arab Rep.*	***BHR***	*Bahrain*
JOR	*Jordan*	***ERI***	*Eritrea*	***BHS***	*Bahamas, The*
JPN	*Japan*	***ESP***	*Spain*	***BIH***	*Bosnia and Herzegovina*
KAZ	*Kazakhstan*	***EST***	*Estonia*	***BLR***	*Belarus*
KEN	*Kenya*	***ETH***	*Ethiopia*	***BLZ***	*Belize*
KGZ	*Kyrgyz Republic*	***FIN***	*Finland*	***BMU***	*Bermuda*
KHM	*Cambodia*	***FJI***	*Fiji*	***BOL***	*Bolivia*
KIR	*Kiribati*	***FRA***	*France*	***BRA***	*Brazil*
KNA	*St. Kitts and Nevis*	***FRO***	*Faroe Islands*	***BRB***	*Barbados*
KOR	*Korea, Rep.*	***FSM***	*Micronesia, Fed. Sts.*	***BRN***	*Brunei Darussalam*
KWT	*Kuwait*	***GAB***	*Gabon*	***BTN***	*Bhutan*
LAO	*Lao PDR*	***GBR***	*United Kingdom*	***BWA***	*Botswana*
LBN	*Lebanon*	***GEO***	*Georgia*	***CAF***	*Central African Republic*
LBR	*Liberia*	***GHA***	*Ghana*	***CAN***	*Canada*
LBY	*Libya*	***GIB***	*Gibraltar*	***CHE***	*Switzerland*

الاختصار	اسم الدولة	الاختصار	اسم الدولة	الاختصار	اسم الدولة
LCA	*St. Lucia*	***GIN***	*Guinea*	***CHI***	*Channel Islands*
LIE	*Liechtenstein*	***GMB***	*Gambia, The*	***CHL***	*Chile*
LKA	*Sri Lanka*	***GNB***	*Guinea-Bissau*	***CHN***	*China*
LSO	*Lesotho*	***GNQ***	*Equatorial Guinea*	***CIV***	*Côte d'Ivoire*
SWZ	*Eswatini*	***OMN***	*Oman*	***LTU***	*Lithuania*
SYC	*Seychelles*	***PAK***	*Pakistan*	***LUX***	*Luxembourg*
SXM	*Sint Maarten (Dutch part)*	***PAN***	*Panama*	***LVA***	*Latvia*
SYR	*Syrian Arab Republic*	***PER***	*Peru*	***MAC***	*Macao SAR, China*
TCA	*Turks and Caicos Islands*	***PHL***	*Philippines*	***MAF***	*St. Martin (French part)*
TCD	*Chad*	***PLW***	*Palau*	***MAR***	*Morocco*
TGO	*Togo*	***PNG***	*Papua New Guinea*	***MCO***	*Monaco*
THA	*Thailand*	***POL***	*Poland*	***MDA***	*Moldova*
TJK	*Tajikistan*	***PRI***	*Puerto Rico*	***MDG***	*Madagascar*
TKM	*Turkmenistan*	***PRK***	*Korea, Dem. People's Rep.*	***MDV***	*Maldives*
TLS	*Timor-Leste*	***PRT***	*Portugal*	***MEX***	*Mexico*
TON	*Tonga*	***PRY***	*Paraguay*	***MHL***	*Marshall Islands*
TTO	*Trinidad and Tobago*	***PSE***	*West Bank and Gaza*	***MKD***	*North Macedonia*
TUN	*Tunisia*	***PYF***	*French Polynesia*	***MLI***	*Mali*
TUR	*Türkiye*	***QAT***	*Qatar*	***MLT***	*Malta*
TUV	*Tuvalu*	***ROU***	*Romania*	***MMR***	*Myanmar*
TZA	*Tanzania*	***RUS***	*Russian Federation*	***MNE***	*Montenegro*
UGA	*Uganda*	***RWA***	*Rwanda*	***MNG***	*Mongolia*
UKR	*Ukraine*	***SAU***	*Saudi Arabia*	***MNP***	*Northern Mariana Islands*
URY	*Uruguay*	***SDN***	*Sudan*	***MOZ***	*Mozambique*
USA	*United States*	***SEN***	*Senegal*	***MRT***	*Mauritania*
UZB	*Uzbekistan*	***SGP***	*Singapore*	***MUS***	*Mauritius*
VCT	*St. Vincent and the Grenadines*	***SLB***	*Solomon Islands*	***MWI***	*Malawi*
VEN	*Venezuela, RB*	***SLE***	*Sierra Leone*	***MYS***	*Malaysia*
VGB	*British Virgin Islands*	***SLV***	*El Salvador*	***NAM***	*Namibia*
VIR	*Virgin Islands (U.S.)*	***SMR***	*San Marino*	***NCL***	*New Caledonia*
VNM	*Vietnam*	***SOM***	*Somalia*	***NER***	*Niger*
VUT	*Vanuatu*	***SRB***	*Serbia*	***NGA***	*Nigeria*
WSM	*Samoa*	***SSD***	*South Sudan*	***NIC***	*Nicaragua*
XKX	*Kosovo*	***STP***	*São Tomé and Principe*	***NLD***	*Netherlands*
YEM	*Yemen, Rep.*	***SUR***	*Suriname*	***NOR***	*Norway*
ZAF	*South Africa*	***SVK***	*Slovak Republic*	***NPL***	*Nepal*
ZMB	*Zambia*	***SVN***	*Slovenia*	***NRU***	*Nauru*
ZWE	*Zimbabwe*	***SWE***	*Sweden*	***NZL***	*New Zealand*

الملحق رقم (02) : مجموع صادرات البرتقال لعينة الدول العربية الموجهة لكل الدول المستوردة مابين 2010 و 2021(ألف دولار أمريكي) ؛

sum(exports)	*importer*	*sum(exports)*	*importer*	*sum(exports)*	*importer*
6021,56	***NLD***	11348,68	***FRA***	22,02166	***AGO***
68,81854	***NOR***	535,327	***GBR***	234,965	***ALB***
40,82399	***NZL***	23,59711	***GEO***	0,214	***AND***
44585,63	***OAS***	30,07193	***GHA***	33342,28	***ARE***
8481,032	***OMN***	0,0265	***GIN***	15,0673	***ARM***
24,29476	***PAK***	7,660156	***GMB***	415,126	***AUS***
49,49	***PAN***	115062,4	***GRC***	1845,799	***AUT***
11,513	***PHL***	121868,5	***HKG***	13,79502	***AZE***
140,749	***POL***	422,536	***HRV***	1757,186	***BEL***
190560,8	***PRT***	197,804	***IDN***	0,5363526	***BEN***
23,13374	***PYF***	9856,234	***IND***	5,065	***BGD***
6232,515	***QAT***	18,3631	***ISL***	0,367	***BGR***
4570,974	***RUS***	1236505	***ITA***	1157,666	***BHR***
7512,343	***SAU***	2277,879	***JOR***	297,2772	***BIH***
346,084	***SDN***	1886829	***JPN***	49,91	***BRA***
68,64457	***SEN***	7,51	***KAZ***	34463,8	***CAN***
66,813	***SER***	2,086605	***KEN***	481,1341	***CHE***
15233	***SGP***	101236,1	***KOR***	160,5687	***CHL***
13,73899	***SLE***	4015,599	***KWT***	132707,1	***CHN***
108,42	***SUD***	936,3965	***LBN***	22,90164	***CIV***
86,66862	***SVK***	231,7943	***LKA***	2,383672	***COG***
2490,531	***SVN***	57,34892	***LUX***	73,53326	***COL***
1470,679	***SYC***	103,2039	***MAC***	0,0224763	***COM***
9,562	***SYR***	2503,575	***MAR***	37,77308	***CPV***
198359,1	***THA***	66,582	***MDA***	4965,608	***CYP***
0,73	***TJK***	1,088	***MDG***	1099,009	***CZE***
2985,491	***TUN***	12367,09	***MDV***	3877,164	***DEU***
1210,674	***TUR***	532,161	***MEX***	1788,032	***DNK***
1,612	***TZA***	439,5331	***MKD***	1306,509	***DOM***
1,797	***UGA***	2,721522	***MLI***	81,42	***DZA***
446,2535	***UKR***	548,1164	***MLT***	180220,4	***EGY***
21,92643	***URY***	48,67767	***MMR***	4240261	***ESP***
16678,17	***USA***	444,8982	***MNT***	12,52825	***EST***
1,509	***UZB***	0,041085	***MOZ***	108,7146	***ETH***
14413,15	***VNM***	0	***MRT***	5797904	***EUN***
7,03604	***ZAF***	175,1166	***MUS***	14,4876	***FIN***
0,004	***ZMB***	51596,47	***MYS***		

الملحق رقم (03) : مجموع صادرات الطماطم الطازجة لعينة الدول العربية الموجهة لكل الدول المستوردة مابين 2010 و 2021(ألف دولار أمريكي) ؛

sum(exports)	*importer*	*sum(exports)*	*importer*	*sum(exports)*	*importer*
33.7854	***MYS***	754060.4	***GBR***	.013	***AGO***
110.4923	***NER***	113.7833	***GEO***	33.689	***ALB***
.7440901	***NGA***	29.53425	***GHA***	461050.1	***ARE***
261030.8	***NLD***	1.218	***GIN***	115.9527	***ARM***
24040.78	***NOR***	226.3736	***GRC***	51967.66	***AUT***
96152.6	***OMN***	23.53739	***GRL***	289.781	***AZE***
7.541	***PAK***	1839.777	***HRV***	3172.465	***BEL***
220522.1	***POL***	71.219	***HUN***	8.017567	***BFA***
3435.397	***PRT***	4994.37	***IRL***	2779.086	***BGR***
100.2557	***PSE***	1010.078	***ISL***	58875.91	***BHR***
143259	***QAT***	4508	***ISR***	591.9878	***BIH***
6176.315	***ROM***	4864.179	***ITA***	96016.8	***BLR***
1074107	***RUS***	42.48783	***JOR***	2006.653	***CAN***
.0097791	***RWA***	449.0243	***KAZ***	125070.5	***CHE***
524644.7	***SAU***	.8882342	***KEN***	657.5837	***CIV***
11.526	***SDN***	.02705	***KHM***	14.89645	***CMR***
46.51221	***SEN***	235061.2	***KWT***	19.00285	***COG***
898.087	***SER***	8828.717	***LBN***	2.960021	***CPV***
45.22914	***SGP***	20.7051	***LKA***	15.57235	***CYP***
14.618	***SUD***	877.035	***LTU***	222436.7	***CZE***
30498.97	***SVK***	1861.056	***LUX***	841033.6	***DEU***
12881.3	***SVN***	6.962596	***MAC***	2551.105	***DNK***
4903.252	***SWE***	917.399	***MDA***	.034	***DOM***
2723.85	***SYC***	81.88527	***MDV***	.411	***DZA***
23754.85	***SYR***	77.638	***MKD***	2549.179	***EGY***
1.88227	***TGO***	473.9612	***MLI***	451383.7	***ESP***
206.1651	***TUN***	9.417858	***MLT***	26133.41	***EST***
167.314	***TUR***	4.68383	***MNG***	.5549696	***ETH***
7081.095	***UKR***	126.4916	***MNT***	5192964	***EUN***
48.688	***YEM***	444.8916	***MRT***	10566.97	***FIN***
.0984804	***ZAF***	118.601	***MUS***	3975070	***FRA***
.749	***ZMB***				

الملحق رقم (04) : مجموع صادرات الألبان و مشتقاتها لعينة الدول العربية الموجهة لكل الدول المستوردة مابين 2010 و 2021(ألف دولار أمريكي) ؛

sum(exports)	*importer*	*sum(exports)*	*importer*	*sum(exports)*	*importer*
7,12839	***NLD***	169,4177	***GIN***	1310,102	***AGO***
0,147	***NPL***	3643,215	***GMB***	594753,9	***ARE***
21,81269	***NZL***	19,71798	***GUY***	0,5820883	***ATG***
459846,7	***OMN***	49,45009	***HKG***	259,857	***AUS***
2424,663	***PAK***	1,366	***HUN***	19,79463	***AUT***
874,331	***PHL***	1,972	***IDN***	355,4671	***AZE***
0,159	***POL***	0,4596439	***IRL***	56,40163	***BDI***
189166,9	***QAT***	23,536	***IRN***	176,4795	***BEN***
260,4166	***RWA***	109857,5	***JOR***	34,70769	***BFA***
40355,7	***SAU***	6,859	***JPN***	154,189	***BGD***
207,416	***SDN***	0,21	***KAZ***	181703,9	***BHR***
197,5576	***SEN***	12,69112	***KEN***	0,02626	***BIH***
1175,904	***SGP***	0,212	***KGZ***	0,127	***BLZ***
229,7537	***SLE***	18,02	***KHM***	75,801	***BRN***
44,447	***STP***	0,3208738	***KNA***	0,0005965	***BWA***
12,8774	***SUR***	0,144	***KOR***	274,658	***CAN***
0,5565809	***SVK***	451071,5	***KWT***	6,000201	***CHE***
8,924852	***SWE***	39211,35	***LBN***	1,926	***CHN***
6195,206	***SYC***	149,8278	***LKA***	850,7803	***CIV***
329,961	***SYR***	44,73882	***MAR***	21,2876	***CMR***
230,625	***TGO***	388,7329	***MDG***	188,3698	***COG***
9,439193	***THA***	11355,77	***MDV***	1008,585	***COM***
0,002	***TUR***	62,59314	***MLI***	1,23	***CZE***
522,7186	***TZA***	280,9695	***MMR***	3,236816	***DEU***
479,6928	***UGA***	83,66474	***MOZ***	24,32714	***DNK***
413,215	***USA***	31632,71	***MRT***	1279,146	***EGY***
0,117	***UZB***	140,0762	***MUS***	0,147	***EST***
90095,57	***YEM***	21,98552	***MWI***	306,9508	***ETH***
1,830928	***ZAF***	127,5122	***MYS***	11,972	***FIN***
432,0534	***ZAR***	0,024	***NAM***	316,5529	***FRA***
22,28715	***ZMB***	0,83147	***NER***	199,8176	***GBR***
0,03691	***ZWE***	231,3089	***NGA***	46,38904	***GHA***

الملحق رقم (05) : مجموع صادرات الأسماك و الرخويات لعينة الدول العربية الموجهة لكل الدول المستوردة مابين 2010 و 2021(ألف دولار أمريكي) ؛

sum(exports)	*importer*	sum(exports)	*importer*	sum(exports)	*importer*
23,13374	***PYF***	7,660157	***GMB***	22,02166	***AGO***
6232,514	***QAT***	115062,4	***GRC***	234,965	***ALB***
4570,974	***RUS***	121868,5	***HKG***	0,214	***AND***
7512,342	***SAU***	422,536	***HRV***	33342,28	***ARE***
346,084	***SDN***	197,804	***IDN***	15,0673	***ARM***
68,64457	***SEN***	9856,234	***IND***	415,126	***AUS***
66,813	***SER***	18,3631	***ISL***	1845,799	***AUT***
15233	***SGP***	1236505	***ITA***	13,79502	***AZE***
13,73899	***SLE***	2277,879	***JOR***	1757,186	***BEL***
108,42	***SUD***	1886828	***JPN***	0,5363526	***BEN***
86,66863	***SVK***	7,51	***KAZ***	5,065	***BGD***
2490,531	***SVN***	2,086605	***KEN***	0,367	***BGR***
1470,68	***SYC***	101236,1	***KOR***	1157,666	***BHR***
9,562	***SYR***	4015,599	***KWT***	297,2772	***BIH***
198359,1	***THA***	936,3966	***LBN***	49,91	***BRA***
0,73	***TJK***	231,7943	***LKA***	34463,8	***CAN***
2985,491	***TUN***	57,34892	***LUX***	481,1341	***CHE***
1210,674	***TUR***	103,2039	***MAC***	160,5687	***CHL***
1,612	***TZA***	2503,575	***MAR***	132707,1	***CHN***
1,797	***UGA***	66,582	***MDA***	22,90164	***CIV***
446,2535	***UKR***	1,088	***MDG***	2,383672	***COG***
21,92643	***URY***	12367,09	***MDV***	73,53326	***COL***
16678,17	***USA***	532,161	***MEX***	0,0224763	***COM***
1,509	***UZB***	439,5331	***MKD***	37,77308	***CPV***
14413,15	***VNM***	2,721522	***MLI***	4965,608	***CYP***
7,03604	***ZAF***	548,1164	***MLT***	1099,009	***CZE***
0,004	***ZMB***	48,67767	***MMR***	3877,164	***DEU***
535,327	***GBR***	444,8981	***MNT***	1788,032	***DNK***
23,59711	***GEO***	0,041085	***MOZ***	1306,509	***DOM***
30,07193	***GHA***	175,1166	***MUS***	81,42	***DZA***
0,0265	***GIN***	51596,47	***MYS***	180220,4	***EGY***
49,49	***PAN***	6021,561	***NLD***	4240261	***ESP***
11,513	***PHL***	68,81854	***NOR***	12,52825	***EST***
140,749	***POL***	40,82399	***NZL***	108,7147	***ETH***
190560,8	***PRT***	44585,63	***OAS***	5797904	***EUN***
		8481,033	***OMN***	14,4876	***FIN***
		24,29476	***PAK***	11348,68	***FRA***

الملحق رقم (06) : مجموع صادرات مخبوزات البسكويت لعينة الدول العربية الموجهة لكل الدول المستوردة مابين 2010 و 2021(ألف دولار أمريكي) ؛

sum(exports)	*importer*	sum(exports)	*importer*	sum(exports)	*importer*
1,26554	***NIC***	15,43004	***GEO***	374,2437	***AFG***
14437,44	***NLD***	6078,895	***GHA***	67503,77	***AGO***
521,735	***NOR***	248,1744	***GIN***	32,33	***ALB***
3178,286	***NPL***	303,1877	***GMB***	8,750436	***AND***
10720,15	***NZL***	839,6782	***GRC***	267767,3	***ARE***
3849,964	***OAS***	4,27561	***GRL***	0,001	***ARG***
250618,9	***OMN***	9,271	***GTM***	35,01036	***ARM***
9869,757	***PAK***	260,1024	***GUY***	57,98754	***ATG***
544,963	***PHL***	5419,641	***HKG***	37485,11	***AUS***
577,928	***PNG***	1045,851	***HND***	229,8363	***AUT***
3538,973	***POL***	0,577	***HRV***	70,89059	***AZE***
247,044	***PRT***	1055,261	***HUN***	567,7894	***BDI***
57549,8	***PSE***	390,453	***IDN***	510,2326	***BEL***
57,2786	***PYF***	14403,34	***IND***	619,1362	***BEN***
122853,9	***QAT***	328,676	***IRL***	328,9156	***BFA***
59,10306	***ROM***	654,9046	***IRN***	119,125	***BGD***
2175,926	***RUS***	1,947349	***ISL***	18,90056	***BGR***
1854,475	***RWA***	1804	***ISR***	139089,1	***BHR***
764257,6	***SAU***	7597,128	***ITA***	0,001	***BHS***
3471,161	***SDN***	426,1382	***JAM***	0,06958	***BIH***
2382,091	***SEN***	320311	***JOR***	6	***BLR***
0,938	***SER***	185,3778	***JPN***	2,31374	***BLZ***
7113,774	***SGP***	767,3223	***KAZ***	0,0315	***BMU***
2618,005	***SLE***	14081,48	***KEN***	31,98423	***BOL***
116,4995	***SLV***	2,068	***KGZ***	226,168	***BRA***
943,7778	***STP***	58,4176	***KHM***	38,7129	***BRN***
22983,66	***SUD***	11,87636	***KNA***	231,5342	***BWA***
924,9613	***SUR***	3557,523	***KOR***	153,5721	***CAF***
1431,745	***SVK***	214686,7	***KWT***	25443,83	***CAN***
4,182204	***SVN***	199255,2	***LBN***	159,3384	***CHE***
3334,653	***SWE***	69,15294	***LCA***	0,53014	***CHL***
187,4883	***SWZ***	836,9889	***LKA***	8670,405	***CHN***
2365,619	***SYC***	30,39789	***LUX***	5889,713	***CIV***
12330,73	***SYR***	267,157	***MAC***	3650,611	***CMR***
280,4558	***TGO***	56471,41	***MAR***	4482,044	***COG***
6847,528	***THA***	44,711	***MDA***	103,4129	***COL***
101,563	***TJK***	962,4715	***MDG***	3650,411	***COM***

sum(exports)	*importer*	sum(exports)	*importer*	sum(exports)	*importer*
166,477	***TON***	10325,01	***MDV***	240,9013	***CPV***
2010,256	***TTO***	381,9	***MEX***	190,307	***CRI***
5152,005	***TUN***	34,10399	***MKD***	1144,351	***CYP***
1908,84	***TUR***	500,7766	***MLI***	688,96	***CZE***
18634,6	***TZA***	24,62115	***MLT***	6317,522	***DEU***
5000,703	***UGA***	732,7243	***MMR***	508,7646	***DNK***
76,77545	***UKR***	138,101	***MNG***	573,4124	***DOM***
1,1074	***URY***	1,19295	***MNT***	32405,92	***DZA***
18006,82	***USA***	2613,488	***MOZ***	143216,6	***EGY***
20,785	***UZB***	2778,895	***MRT***	307,3067	***ESP***
28,0696	***VCT***	6285,793	***MUS***	57,94771	***EST***
384,7788	***VNM***	404,5458	***MWI***	16755,19	***ETH***
110,457	***WSM***	1607,184	***MYS***	52309,15	***EUN***
228482,5	***YEM***	1278,887	***NAM***	246,3163	***FIN***
47773,72	***ZAF***	960,054	***NCL***	1605,318	***FJI***
995,1004	***ZAR***	377,0616	***NER***	8174,483	***FRA***
1296,993	***ZMB***	6598,353	***NGA***	8366,647	***GBR***
187,4271	***ZWE***				

الملحق رقم (07) : مجموع صادرات عصائر الفواكه لعينة الدول العربية الموجهة لكل الدول المستوردة مابين 2010 و 2021(ألف دولار أمريكي) ؛

sum(exports)	*importer*	sum(exports)	*importer*	sum(exports)	*importer*
89,2306	***NOR***	7360,363	***GRC***	989,1823	***AFG***
5,48134	***NPL***	11,79	***GTM***	724,8529	***AGO***
1175,749	***NZL***	1,48375	***GUY***	23,981	***ALB***
10,95029	***OAS***	114,9253	***HKG***	16697	***ARE***
82638,57	***OMN***	0,372	***HND***	4,594	***ARM***
6444,68	***PAK***	22,209	***HRV***	639,2382	***AUS***
16,476	***PAN***	2,266	***HUN***	12603,23	***AUT***
150,551	***PHL***	1331,221	***IDN***	11,9953	***AZE***
2766,341	***POL***	11435,15	***IND***	14,8685	***BDI***
2026,755	***PRT***	1248,909	***IRL***	779,2926	***BEL***
147,7543	***PSE***	3041,05	***IRN***	61,76869	***BEN***
0,0658105	***PYF***	11,92608	***ISL***	293,9417	***BFA***
8643,706	***QAT***	20	***ISR***	41,567	***BGD***
21,81966	***ROM***	5253,374	***ITA***	8,673248	***BGR***
1973,069	***RUS***	0,234	***JAM***	82464,36	***BHR***
272,1537	***RWA***	4668,271	***JOR***	2,22801	***BIH***
50526,94	***SAU***	254,8449	***JPN***	0,2	***BLR***
349,843	***SDN***	104,8175	***KAZ***	186,226	***BRN***
33577,44	***SEN***	467,2074	***KEN***	165,2256	***CAF***
63,006	***SER***	0,062	***KGZ***	2033,711	***CAN***
440,8447	***SGP***	1,15161	***KHM***	2391,62	***CHE***
292,5529	***SLE***	0,5127588	***KNA***	187,9319	***CHL***
5,897823	***STP***	11,752	***KOR***	1305,203	***CHN***
5807,466	***SUD***	81872,26	***KWT***	861,9671	***CIV***
2,57324	***SUR***	481,492	***LBN***	251,299	***CMR***
0,1691847	***SVK***	16103,26	***LBY***	1673,928	***COG***
295,1314	***SWE***	450,6541	***LKA***	28,539	***COM***
1,490752	***SWZ***	0,018	***LTU***	118,1431	***CPV***
2459,466	***SYC***	28,8513	***LUX***	0,02356	***CRI***
1070,154	***SYR***	7,440257	***LVA***	3403,29	***CYP***
144,958	***TGO***	49602,25	***MAR***	52,82	***CZE***
42,45532	***THA***	4,298	***MDA***	12730,6	***DEU***
72,565	***TJK***	2359,733	***MDG***	981,4674	***DNK***
3033,411	***TUN***	3442,8	***MDV***	8174,03	***DZA***
271,415	***TUR***	323,4895	***MLI***	84755,8	***EGY***
317,6167	***TZA***	21,26881	***MLT***	6110,258	***ESP***
3821,842	***UGA***	29,83666	***MMR***	32637,54	***ETH***

sum(exports)	*importer*	sum(exports)	*importer*	sum(exports)	*importer*
9,61517	***UKR***	16,07212	***MNG***	117745,4	***EUN***
21,58534	***URY***	115,2538	***MOZ***	153,1368	***FIN***
1554,393	***USA***	3387,085	***MRT***	11,06879	***FJI***
48,80985	***VNM***	125,8195	***MUS***	17448,06	***FRA***
9767,495	***YEM***	205,0521	***MWI***	2,633	***FSM***
531,5943	***ZAF***	2220,419	***MYS***	979,0755	***GBR***
43,36091	***ZAR***	41,19989	***NAM***	4,61383	***GEO***
342,4274	***ZMB***	373,2784	***NER***	770,7964	***GHA***
5,6622	***ZWE***	620,3967	***NGA***	208,2135	***GIN***
		43006,88	***NLD***	219,2264	***GMB***

الملحق رقم (08) : مجموع صادرات الأسماك و الرخويات المصنعة لعينة الدول العربية الموجهة لكل الدول المستوردة مابين 2010 و 2021(ألف دولار أمريكي) ؛

sum(exports)	*importer*	sum(exports)	*importer*	sum(exports)	importer
0,209	***NPL***	7147,683	***GIN***	153763,3	**AGO**
322,4502	***NZL***	1960,812	***GMB***	19080,72	**ALB**
1157,3	***OAS***	81872,05	***GRC***	2,018345	**AND**
43542,28	***OMN***	2,66	***GTM***	45401,25	**ARE**
1119,388	***PAK***	22921,12	***HKG***	64,69435	**ARM**
497,478	***PAN***	1479,223	***HND***	1,751413	**ATG**
51,23256	***PER***	5130,384	***HRV***	19629,04	**AUS**
52,656	***PHL***	5118,061	***HUN***	49279,24	**AUT**
9758,835	***POL***	585,982	***IDN***	29,49015	**AZE**
175314,2	***PRT***	239,4837	***IND***	207,3737	**BDI**
17,878	***PRY***	1440,534	***IRL***	139610,5	**BEL**
6742,726	***PSE***	40,575	***IRN***	6167,623	**BEN**
8143,112	***PYF***	99,53995	***ISL***	4192,095	**BFA**
11455,25	***QAT***	24176	***ISR***	45,187	**BGD**
18914,47	***ROM***	1708755	***ITA***	189,892	**BGR**
7011,186	***RUS***	101892,7	***JOR***	11971,27	**BHR**
9088,581	***RWA***	1047589	***JPN***	324,989	**BHS**
188957,9	***SAU***	29,986	***KAZ***	21693,28	**BIH**
848,425	***SDN***	114,6059	***KEN***	200,2	**BLR**
437,3533	***SEN***	1,583	***KGZ***	2,678655	**BLZ**
15269,68	***SER***	0,35383	***KHM***	0,89608	**BMU**
1607,34	***SGP***	0,3980295	***KNA***	2096,519	**BOL**
7138,449	***SLE***	121632,1	***KOR***	5744,86	**BRA**
5899,857	***SLV***	36276,45	***KWT***	33,879	**BRN**
0,7087447	***STP***	72650,55	***LBN***	1278,759	**CAF**
3751,224	***SUD***	0,07225	***LCA***	37740,89	**CAN**
3632,596	***SUR***	62,51411	***LKA***	23286,55	**CHE**
17027,03	***SVK***	101,579	***LTU***	1996,492	**CHL**
12029,52	***SVN***	2729,365	***LUX***	71896,25	**CHN**
167434,6	***SWE***	23,20028	***LVA***	14005,89	**CIV**
4,855296	***SWZ***	746,3744	***MAC***	40110,17	**CMR**
1970,282	***SYC***	2769,934	***MAR***	9448,11	**COG**
21252,78	***SYR***	65,363	***MDA***	590,4088	**COL**
21468,16	***TGO***	8588,231	***MDG***	9474,632	**COM**
3772,878	***THA***	12984,93	***MDV***	43,05928	**CPV**
6,643	***TJK***	3224,764	***MEX***	3148,645	**CRI**
10,65679	***TTO***	10196,2	***MKD***	6688,053	**CYP**

sum(exports)	*importer*	sum(exports)	*importer*	sum(exports)	importer
6558,781	***TUN***	1604,263	***MLI***	56130,17	**CZE**
4679,457	***TUR***	321,2745	***MLT***	394627,2	**DEU**
162,7582	***TZA***	2,19062	***MMR***	52788,31	**DNK**
14028,14	***UGA***	65,16881	***MNG***	28501,74	**DOM**
1027,848	***UKR***	1069,265	***MNT***	19619,75	**DZA**
42,16597	***URY***	411,7448	***MOZ***	63,96502	**ECU**
773372,7	***USA***	8502,27	***MRT***	79577,98	**EGY**
68,146	***UZB***	66963,68	***MUS***	3537683	**ESP**
1,224399	***VCT***	9,674053	***MWI***	123,5236	**EST**
75,14686	***VNM***	7007,715	***MYS***	917,6328	**ETH**
1872,121	***YEM***	138,6039	***NAM***	9443263	**EUN**
3642,094	***ZAF***	8338,2	***NCL***	1778,511	**FIN**
44801,8	***ZAR***	7072,872	***NER***	65,00483	**FJI**
410,8194	***ZMB***	8941,102	***NGA***	1150563	**FRA**
48,34167	***ZWE***	356,8761	***NIC***	303653,5	**GBR**
		1713605	***NLD***	83,47062	**GEO**
		13806,15	***NOR***	49289,02	**GHA**

الملحق رقم (09) : مجموع صادرات اللحوم المصنعة لعينة الدول العربية الموجهة لكل الدول المستوردة مابين 2010 و 2021(ألف دولار أمريكي) .

sum(exports)	importer	sum(exports)	importer	sum(exports)	*importer*
247230,1	**OMN**	5,279	**GRC**	44,46914	***AFG***
2733,192	**PAK**	39,38111	**GRD**	4108,216	***AGO***
33,259	**PAN**	17439,16	**HKG**	329122	***ARE***
701,92	**PHL**	102	**IDN**	1,512489	***ATG***
240,078	**POL**	1061,116	**IND**	2998,091	***AUS***
26,01672	**PRT**	167,1213	**IRL**	1733,048	***AUT***
67,436	**PRY**	400,357	**IRN**	94,39962	***AZE***
1617,844	**PSE**	0,1445874	**ISL**	17,3563	***BDI***
0,8227658	**PYF**	1371,157	**ITA**	105,4642	***BEL***
174174,9	**QAT**	0,061	**JAM**	143,3727	***BEN***
93,56044	**ROM**	96291,29	**JOR**	31,51339	***BFA***
95,30652	**RWA**	221,0878	**KAZ**	1879,192	***BGD***
754530,9	**SAU**	1203,807	**KEN**	196952,3	***BHR***
650,464	**SDN**	141,747	**KGZ**	21,692	***BIH***
4134,456	**SEN**	0,127	**KNA**	7165,285	***BRA***
7,133	**SER**	66,979	**KOR**	83,465	***BRN***
0,0014494	**SGP**	418678,4	**KWT**	81,76134	***CAF***
1413,166	**SLE**	110165,1	**LBN**	34,10972	***CAN***
118,527	**STP**	0,21962	**LCA**	4,412459	***CHE***
4538,223	**SUD**	37,4747	**LKA**	38,01	***CHN***
18,55	**SVN**	12,71774	**LUX**	387,1553	***CIV***
0,4671617	**SWZ**	0,208042	**LVA**	241,1298	***CMR***
5179,513	**SYC**	520,6984	**MAR**	156,4344	***COG***
6197,567	**SYR**	21,511	**MDG**	1,492	***COL***
32,99037	**TGO**	19626,58	**MDV**	2,114411	***COM***
3,960772	**THA**	283,7863	**MLI**	103,412	***CPV***
71,202	**TJK**	68,14095	**MLT**	38,238	***CZE***
1677,257	**TUN**	18,87258	**MMR**	760,1978	***DEU***
10840,49	**TUR**	0,0021551	**MNT**	3211,957	***DNK***
162,9484	**TZA**	348,52	**MOZ**	8,074718	***DOM***
96,07871	**UGA**	23,41289	**MRT**	1806,3	***DZA***
13,395	**UKR**	1172,215	**MUS**	35649,03	***EGY***
2783,693	**USA**	4,732796	**MWI**	198,003	***ESP***
404,173	**UZB**	218,0308	**MYS**	2159,471	***ETH***
0,5235328	**VCT**	7,521	**NAM**	23371,32	***EUN***
4067,717	**YEM**	35,7773	**NER**	13108,3	***FRA***

sum(exports)	importer	sum(exports)	importer	sum(exports)	*importer*
1,165499	**ZAF**	286,8195	**NGA**	443,942	***GBR***
203,0142	**ZAR**	1701,529	**NLD**	68,52912	***GEO***
13,4869	**ZMB**	0,59	**NOR**	1548,542	***GHA***
1,2251	**ZWE**	69,243	**NPL**	392,1109	***GIN***
		100,5723	**NZL**	367,1666	***GMB***